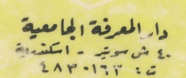
فى منهج البحث التاريخى

تأليف

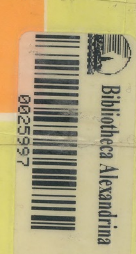
دكتور
عادل حسن غنيم
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بجامعة قطر

دكتور
جمال محمود حجر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعة الإسكندرية

١٩٩٣



دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية
ت : ٤٨٣٠١٦٣



فى منهج البحـث التـاريخى

فى منهج البحث التاريخى

تاليـــف

الدكتور عـــادل حسن غنيـــم
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة قطـــر

الدكتور جمـال محمود حجر
استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
جامعة الاسكندرية

الطبعـــة الثـانية

١٩٩٣

دار المعـرفة الجامعية
٤٠ شارع سوتير - الاسكندرية

الاهـــــداء

الى ذكرى الأستاذ الدكتور محمـد احمد انيس

تقديـراً وعرفانـــاً ٠

المؤلفـــان

بســـم الله الرحمن الرحيم

« قــل هذه سبيلى أدعو الى الله على بصيرة انــا ومن اتبعنى ••• »

صدق اللهالعظيم

(يوسف ، آية ١٠٨)

مقـــدمة الطبعة الثانيــة

صدرت الطبعة الأولى من كتابنا « فى منهج البحث التاريخى » فى مطلع عام ١٩٨٩ ، ولقيت استقبالاً طيبـاً واستحساناً من المعنيين بمناهج البحث والتاريخ ، فقد استفادت به بعض الجامعات والمعاهد العلمية فى العالم العربى واعتبرته كتاباً مرجعاً ، ذلك أن موضوعه فريد فى منهجه الذى جمع بين أسلوب كتابه المتن فى البحث التاريخى وأسلوب كتابه الحاشية فى البحوث العلمية بصفة عامة والبحوث التاريخية بصفة خاصة . وقد عده الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز ، عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية ، اضافة طيبة الى كل ما كتب فى علم التاريخ ، وعملاً جديداً ومبتكراً فى الموضوع والمضمون والتبويب والاخراج ، واعتبره الأستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفة ، أستاذ المكتبات والمعلومات بجامعة القاهرة عملاً جديداً سد ثغرة أهملها المؤرخون والببليوجرافيون

وقد نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب ، فانه ليسعدنا أن نقدم الطبعة الثانية منه مزيدة ومنقحة ، آملين أن تحقق الهدف منهـا فى مساعدة الباحثين فى الوصول الى الحقيقة العلمية المجردة بأسلوب علمى رصين .

ولايفوتنا أن نتوجـه بخالص الشكر والعرفـان للأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عميد كلية الآداب على تفضله بتقديم الطبعة الأولى وتهنئته لنا على هذا العمل ، كما نتوجه بخالص الشكر للسيد الدكتور كمال عرفات ، خبير الببليوجرافيا بجامعة قطر على قراءته الطبعة الأولى وابدائه ملاحظات قيمة حولها .

وبالله التوفيق
المؤلفـــان

الاسكندرية فى المحرم ١٤١٣

يوليو ١٩٩٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديـم

لم اشعر بسعادة غامرة مثلما شعرت عندما وصلنى هذا الكتاب لقراءته وكتابة تقديم له ، اذ ان الكتابات عن منهج البحث التاريخى قليلة ، فلم تطبع كتب كثيرة فى هذا المجـال منذ ان اصدر استاذنا المرحوم الدكتور حسن عثمان « منهج البحث التاريخى » عام ١٩٤٣ ٠

والموضوع الذى بين أيدينا هو فى الحقيقة جديد تماما ، وفى تصورى انه لم يكتب فيه حتى الآن بالعربية او بأى لغة اخرى ٠ فبينما تتزايد كتب التاريخ فى كل فروعه المختلفة قلت الكتابة فى هذا الاصل بالذات ، ربما لأن التركيز ينصب على دراسة الموضوعات المليئة بالحيوية والحركة بعيدا عن موضوعات قد تبدو فى منهجيتهـا وفلسفتها معقدة وصعبـة وتحتاج الى مزيد من الجهد والتفكير لاخراج دراسة لم يكن بد ان تتميز عما سبقها من دراسات ٠ اما السبب الثانى فقد الهانا الاهتمام المتزايد بكتب المناهج المقررة على الطلاب عن الالتفات الى مثل هذه النوعيـة من الدراسة التى خلت برامج التدريس منها ، واصبح تدريسها مقصورا على طلاب الدراسات العليا ، ويتخرج طالب التاريخ من أقسام التاريخ بالجامعات دون ان يعرف مغزى كلمة « منهـج » البحث التاريخى ومفهومها ٠

ويشتمل هذا الكتاب على موضوعين اساسيين ، أولهما يدور حول منهج البحث التاريخى ، وثانيهما يركز على صياغة الحاشية ويبحث فى تقنينها ٠ ولاشك ان الاساس الأول لقى اهتمام الكثـير من الباحثين والدارسين عندما كتبوا عن ماهية عـلم التاريخ ومذاهبـه ومدراسـه وفلسفته ٠ اما الحاشية فهى موضوع لم يات ذكره الا عرضا ، وفى سطور قليلة ، ولم يسبق تدريسه بهذا التفصيل الذى ورد ذكره فى هذا الكتاب ٠ وقد شغل هذا الجانب مساحة ثلاثة ارباع الكتاب تقريبا ، وقصر الباحث الحديث فيه على الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات والمخطوطات فقط ،

ولقد وفق الباحث فى التعبير عن اتجاهه ذلك بقوله « ان علم التاريخ صار علم تقديم الدليل على الراى فيما جرى من احداث ، او هو فى عبارة موجزة صار علم برهنة » .

ولقد رصد فى السنوات الاخيرة أن نسبة الكتب التاريخية التى تصدر هنا وهناك مايزال لها قصب السبق على غيرها من العلوم الاخرى ، فالناس يتطلعون الى معرفة خبايا الاحداث وتفصيلاتها ، ولم يعد الأمر مجرد سرد قصصى أو روائى ، وانما ينبغى أن يكون مدعما بالاصول والوثائق التى تضفى على الحدث دقة وموضوعية وصدقا ، ومن هنا كانت الحاجة الماسة الى توثيق المادة العلمية وتأصيلها وهو ما نسميه بالحاشية ، التى اصبح لها قواعد ثابتة فى فن الكتابة التاريخية . ولقد وفق الدكتور جمال حجر فى التعريف بالحاشية واهميتها التى تساعد القارىء على الالمام بما فى المتن من ثمرات المعرفة ومصادرها ، وحاول أن يضع نظاما ثابتا لما يعرف بالصيغة الببليوجرافية للحاشية ، بغية التنظيم والدقة والوصول الى افضل النتائج التى يتطلع اليها اى دارس . وارتكز منهج البحث فى دراسته التى بين ايدينا على تحديد مصادر الكتابة فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وقسمها الى قسمين : المصادر المنشورة ، وتشتمل على الكتب والدوريات ، ودوائر المعارف ، والقواميس ، والوثائق الرسمية المنشورة . والمصادر غير المنشورة ، وتتضمن الوثائق الرسمية غير المنشورة ، والاوراق الخاصة وغيرها .

ولاشك أن هذه الدراسة جديدة فى موضوعها ، ومضمونها ، وتبويبها ، واخراجها ، لذلك فهى تهدف بالتالى الى تحسين مستوى الكتابة التاريخية ، وتوجيهها الوجهة الصحيحة ، وذلك بالاعتماد على أسس واضحة وقواعد مدروسة ، تضفى عليها رونقا وشكلا منهجيا يؤكد ما يقال دائما من أن التاريخ علم وفن .

لقد دخل الدكتوران عادل غنيم ، جمال حجر ميدانا جديدا لايستطيع ان يقتحمه الا كل من تمكن من ان يدعم نفسه بالاساليب

والأسانيد التى تضفى على هذا العمل المزيد من الجدية والموضوعية ٠ ومن المؤكد ان هذا الكتاب هو اضافة طيبة الى كل ما كتب فى علم التاريخ ، وعمل جديد ومبتكر ، ارجو ان يكملاه فى السنوات القليلة القادمة ، لاستكمال وضـع التصور العلمى الواضـح لمفهـوم الحاشية واهميتها لتحقيق الترابط المطلوب بين اطراف اى دراسة ، وتوجيه القارىء الى المصادر الأساسية والمراجع الاضافية ، والتوفيق بين الآراء الخلافية التى ورد ذكرها حول موضوع ما فى المتن ٠

اننى سعيد حقا بهذا الكتاب الذى يستحق مؤلفاه التهنئة والدعـم للمزيد من الجهد والابتكار لخدمة علم التاريخ ، ولمن يريدون احتراف مهنة التاريخ بغية الوصول الى الحقائق العلمية المجردة ٠

والله الموفق وعليه قصد السبيل ،

دكتور عمر عبد العزيز عمر

استاذ التاريخ الحديث

وعميد كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

مقـدمة الطبعة الأولى

يسرنا ان نقدم الى المكتبة العربية هذه الدراسة « فى منهج البحث التاريخى » ، والتى تشمل موضوعين رئيسيين : الموضوع الأول يدور حول منهج البحث التاريخى ويعنى بالمتن ، والموضوع الثانى يتجه نحو صياغة الحاشية ببليوجرافيا ، ويبحث فى تقنينها ٠ والموضوعان يكمل الواحد منهما الآخر ، فهما يدوران حول المتن والحاشية ٠

والمتن والحاشية توأمان ٠ فلا متن بدون حاشية ـ وان لم تكتب ـ ولا حاشية بدون متن ٠ وبالرغم من هذا التلازم بين المتن والحاشية ، فقد لقى المتن اهتمام كثير من المؤرخين ، ممن ساهموا بالكتابة فى علم التاريخ وفى منهج البحث التاريخى ، فوضع هؤلاء كثيرا من الاصول والقواعد والطرائق التفصيلية ، لكن اشاراتهم الى الحاشية جاءت عابرة او غير وافية ٠

وقد سبق ان نشر الموضوع الأول فى شـكل مذكرات فى العامين الجامعيـين ١٩٧٨/٧٧ ، ١٩٧٩/٧٨ ، وكـان موجها لطـلاب المرحلة الجامعية الأولى وطلاب الدراسات العليا بكلية الآداب بجامعة عين شمس، والى الذين يهتمون بكتابة التاريخ أو يعملون فى مجال البحث التاريخى٠ وقد أجرينا بعض التعديلات وادخلنا بعض الاضافات على هذا الموضوع ٠

أما الموضوع الثانى « نحو منهج لصياغة الحاشية » فهو جديد تماما ، ولم يسبق نشره أو تدريسه ، وربما يكون غير مسبوق فيما ظهر من دراسات بالعربية على الاقل ، وفى أعتقادنا انه مفيد لا للباحثين فى التاريخ فحسب ، وانما لجميع الباحثـين الذين يستشيرون المصـادر والمراجع فى كتابة ابحاثهم ٠

ولما كانت كتابة التاريخ فنا وعلما وادبـا ، فان للفن اصوله ، وللعلم قواعده ، وللادب طرائقه ٠ وتسمو الكتابة التاريخية وترتقى

بقدر المام صاحبها بهذه الاصول والقواعد والطرائق . وهو ما يعرف فى كلمة واحدة بـ « المنهج » اى منهج البحث التاريخى .

وقد وضع علماء الغرب مؤلفات بلغات مختلفة عن « منهج البحث التاريخى » منذ القرن التاسع عشر . لكن اول محاولة عربية - فى تاريخنا المعاصر - للكتابة فى « منهج البحث التاريخى » ظهرت فى عام ١٩٣٩ باسم الدكتور أسد رستم ، الذى كان يقوم بتدريس هذه المادة فى الجامعة الاميركية فى بيروت بعنوان « مصطلح التاريخ » .

وكانت المحاولة الثانية عام ١٩٤٣م ، على يد الدكتور حسن عثمان أستاذ التاريخ الحديث بكلية الآداب جامعة القاهرة الذى اخرج كتابه الواسع الانتشار وعنوانه « منهج البحث التاريخى » . وقامت دار المعارف بالقاهرة بنشره عدة مرات .

وأما المحاولة الثالثة ، فقد قام بها الدكتور احمد شلبى استاذ التاريخ الاسلامى بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عام ١٩٥٢ بعنوان « كيف تكتب بحثا أو رسالة » ، واعيد طبعه عدة مرات ايضا .

ثم تتابعت بعد ذلك جهود الباحثين والمؤرخين فى هذا المضمار ، حيث اتجه بعضها بشكل مباشر الى موضوعات المنهج ، ودار البعض الآخر حول مشاهير المؤرخين .

ومن تلك الجهود التى تناولت التاريخ والمؤرخين فى مصر فى فترات مختلفة ، ويمكن أن تفيد الباحثين والطلاب المجموعتان التاليتان : المجموعة الأولى ، تمت بجهود فردية . وأما المجموعة الثانية فقد شارك فيها عدد من أساتذة التاريخ من خلال ندوات أو محاضرات نظمتها الجمعية المصرية للدراسات التاريخية بالاشتراك مع المجلس الأعلى للفنون والآداب .

ومن بين ابحاث المجموعة الأولى نشير الى ثلاثة ابحاث هامة بحسب صدورها :

- محمد مصطفى زيادة ، **المؤرخون فى مصر فى القرن الخامس عشر** القاهرة ، ١٩٥٠ .

- جمال الدين الشيال ، **التاريخ والمؤرخون فى مصر فى القرن التاسع عشر** ، القاهرة ، ١٩٥٨ .

- محمد احمد انيس ، **مدرسة التاريخ المصرى فى العصر العثمانى** ، القاهرة ، ١٩٦٣ .

اما المجموعة الثانية من الدراسات فقد تناولت هؤلاء المؤرخين :

- **تقى الدين احمد المقريزى** ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- **ابو العباس القلقشندى** ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
- **ابن تغرى بردى** ، القاهرة ، ١٩٧٤ .
- **ابن عبد الحكم** ، القاهرة ، ١٩٧٥ .
- **عبد الرحمن الجبرتى** ، القاهرة ، ١٩٧٦ .
- **ابن اياس** ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

وقد قامت بنشرها جميعا الهيئة المصرية العامة للكتاب .

ولاشك ان الاهتمام بدراسة منهج البحث التاريخى يعتبر من المقومات الأساسية لاعداد دارسى التاريخ أو الباحثين فيه . فمنهج البحث التاريخى هو بالدرجة الأولى اداة تساعد الباحث على ترتيب افكاره ، وممارسة عمليات النقد والتحليل واستخراج النتائج ، واتقان المهارات الفنية لاعداد الابحاث التاريخية ، وهى عمليات لاتقتصر على كونها اسلوبا للبحث التاريخى ، بل هى ايضا وسيلة لعرض اية قضايا او مشكلات اخرى عرضا موضوعيا سليما ، سواء فى مجال الدراسة الجامعية او خارجها ، وهو ما يمثل فى النهاية قيمة فكرية هامة ينبغى الاهتمام بها والتركيز عليها .

بهذا الفهم السليم ، وبهذه النظرة العميقة ، نامل أن تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الدراسة .

وعلى الله قصد السبيل ،

المؤلفـــان

الدوحة فى ربيع الأول ١٣٠٩ هـ

اكتـــوبر ١٩٨٨ م

الموضــوع الأول

حول المنهج فى كتابة التــاريخ

للأستاذ الدكتور عادل حسن غنيــم

اولا : ماهيــة التاريــخ

قبل الحديث عن منهج البحث التاريخى يحسن التحدث اولا عن بعض المعانى والتساؤلات التى تشمل مصطلح التاريخ ومضمونه ، واسباب اهتمام الناس بدراسته ، وامكانية التعرف على ماضى الانسان او التوصل الى الحقيقة المطلقة ، وماهى مهمة المؤرخ بشكل محدد ، وعما اذا كان التاريخ علما مثل باقى العلوم .

ويعنى التاريخ من الناحيــة اللغويــة الزمن وبيان الوقت ، فكان يقال ورخ الكتاب ، أى بين وقت كتابته . اما المعنى العام لكلمة تاريخ - كما يرى اغلب المؤرخين - فهو ماضى الانسان ، لكن بعض المؤرخــين يرى ان هذه الكلمة تعنى تلك الاحداث التى وقعت فى الماضى ، والتى تقع فى الحاضر ، والتى يمكن ان تقع فى المستقبل .

فالتاريخ اذن هو سجل مسيرة البشرية ، وهو المصدر الاساسى للمعرفة الانسانية ، او هو ذلك السـفر الخالد الذى يحـوى بين دفتيـــه كل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى مرت بها البشرية منذ قُدر للانسان ان يترك آثاره على الأرض حتى تنتهى الدنيا وما عليها .

وهناك أهمية بالغـة فى دراسـة الماضى ، لان حـاضر الانسانيـة ومستقبلها هو فى كثير من جوانبه نتاج عوامل وتطورات تاريخية ادت الى ما نحن فيه من اوضاع ومشكلات ، وما احوجنا الى فهم جذور تلك الاوضاع والمشكلات ، علنا نستفيد من خبرة العصور السابقة ، فنعالج بعض قضايانا ، ونستلهم من الماضى بعض آمالنا ، ونتطلع الى غـد اكثر اشراقا واوفر امنا .

واما لفظة « التاريخ » فتطلق تارة على الماضى البشرى ، وتارة على الجهد المبذول لمعرفة ذلك الماضى ورواية اخباره او العلم المعنى بهذا الموضوع . وفى محـاولة مـن قسطنطين زريق للتمييز بين كلمتى « التأريخ » و « التاريخ » ، فانه يفضل ان تطلق كلمة « التأريخ » على دراسة الماضى ، وكلمة « التاريخ » على الماضى ذاته .

ويتناول التاريخ حياة الانسان من حيث هو انسان ، وليس موضوعه حياة الانسان من حيث هو مجرد كائن حى ينمو ويتطـور ويموت . فالانسان هو الوحيد بين الكائنات الحية الذى يدرك معنى الزمن ، وهو الوحيد ذو التاريخ ، اى الذى يصنع التاريخ ويصنعه التاريخ . واذا تناول المؤرخون بعض الاحداث الطبيعية مثل حدوث زلزال او فيضان مثلا فانما يهدفون الى دراسة اثر تلك الاحداث على الانسان بالذات .

ويهتم الناس بدراسة التاريخ لسببين :

السبب الأول نفسى ، يرجع الى عدم قناعة الانسان بـان تقتصر معرفته على تلك الفترة القصيرة التى يعيشها ، وحرصه على ان يتعرف على ماضى البشرية ، او بدايات بعض القضايا التى يعيشها ، ومحاولاته تصور مستقبل البشرية .

اما السبب الثانى فسبب عقلى يتميز به بعض الناس ، وهو ان تفكيرهم ونظرتهم تاريخية ، ولذلك فهم يحاولون فهم احداث التاريخ وتحليلها ، وتفسير مواقفه البارزة ، والاستفادة بما مضى من تجارب التاريخ .

ومن المؤكد ان معرفتنا بالماضى الانسانى ليست كاملة . لأن الماضى لم يترك لنا الا اقل القليل ، او ما سطـره المسطرون ، او تذكره المسجلون ، او جذب اهتمامهم . كما ان معلوماتنا التاريخية ـ مثلا ـ عن حياة الانسان فى حوض البحر الأبيض المتوسط هى اكثر بكثير من معلوماتنا عن حياته فى الهند او الصين . ومعلوماتنـا عن التاريـخ الانسانى فى الهند او الصين اكبر بكثير من معلوماتنا عن هذا التاريخ فى وسط افريقيا . وقد كان التاريخ من قبل ملكا للشعوب الحضريـة القديمة او للشعوب الغربية ، اما الآن فقد شاركت شعـوب اخرى فى افريقيا وآسيا واميركا اللاتينية فى الاهتمام بتاريخها وتسجيل مراحله ، ومن هذا يتبين ان هناك صفحات كثيرة مجهولة فى تاريخ البشرية ، وانه يستحيل التعرف على الماضى الانسانى كله .

وينطبق نفس الشيء على الحاضر . فرغم توفر الوثائق الكثيرة في التاريخ الحديث والمعاصر ، لكن الوثائق وحدها لاتكفي كي يتمكن المؤرخ من تحليل الوقائع ، وفهم الأسباب الحقيقية ـ خاصة النفسية منها ـ التي كانت وراء هذا الموقف او ذاك ، كما ان كثيرا من القادة والسياسيين ـ خاصة العرب ـ لايسجلون مذكراتهم أو ذكرياتهم التي يمكن ان تفسر لنا خفايا بعض المواقف أو الاحداث .

وهناك فرق بين المذكرات والذكريات . فالمذكرات هي التي يقوم اصحابها بتسجيلها او املائها يوما بيوم او في وقت قريب من وقوع الأحداث ، وهذه تنال من المؤرخ قيمة خاصة . اما الذكريات ـ وهو الأمر الغالب على الاصدارات العربية المعاصرة ـ فهي التي يكتبها اصحابها بعد مرور وقت غير قصير على وقوع الاحداث ، والتي تعمل خلالها عوامل النسيان فعلها ، فضلا عن أن المشاعر قد تتغير بعد مرور فترة على تلك الاحداث ، فيخفي صاحبها بعض المعلومات ، أو يضفي على نفسه أدوارا بطولية ، أو يقلل من جهود الآخرين . ورغم أن الذكريات قد تكون في بعض جوانبها مؤشرا للحياة السياسية والاجتماعية السائدة ، لكن من الأفضل أن يتحرى الباحثون الدقة في الاعتماد عليها ، وألا يأخذوا منها الا مايستوثقون منه أو يطمئنون اليه . وقد نجد احيانا بعض الشخصيات تجمع في مؤلفها بين المذكرات والذكريات ، بغض النظر عن التسمية التي يطلقونها على ما سجلوه .

وإذا اخذنا شخصية قيادية بارزة مثل جمال عبد الناصر ، فاننا لانعرف على وجه اليقين هل له مذكرات او ذكريات ، وهل هي محفوظة لدى بعض الأفراد ، ام هي غير موجودة اصلا . صحيح ان هناك كتابات اخرى كثيرة تتناول تاريخ مصر المعاصر ، لكن هذه الكتابات لاتعالج كل الأحداث ، ولاتقوم بتحليل كل المواقف ، ولاتقدم لنا كل التفسيرات ، ويبقى على الأغلب جزء من الحقيقة التاريخية غائبا او غامضا ، كما لانجد احيانا تفسيرا لبعض المواقف أو الأحداث الهامة .

ومثال ذلك حريق القاهرة فى يناير ١٩٥٢ ، فرغم اهمية هذا الحادث الذى كان من ممهدات ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م ، لم يستطع احد من المؤرخين او الباحثين حتى الآن أن يحدد بشكل قطعى المسئول عن ذلك الحريق . لقد اتهم كثير من الأفراد والهيئات بتدبير هذا الحريق ، بل كاد زعيم سياسى بارز هو أحمد حسين ان يجد طريقة الى حبل المشنقة ظلما بسبب هذا الحريق ، لكن لم تتوفر حتى الآن أدلة كافية تساعد على تحديد المسئولية عن القيام بهذا الحريق .

وليس ضروريا ان تكون كثرة الكتابات سببا فى التوصل الى الحقائق . فقد تكون كثرة الكتابات فى موضوع معين احدى العقبات التى تواجه المؤرخ . ولعل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ خير مثال على ذلك. فقد توالى خلال السنوات الماضية سيل منهمر من المذكرات والذكريات عن هذه الثورة تضمن كثيرا من الوقائع والتحليلات المتضاربة والمتناقضة مما زاد من صعوبة مهمة المؤرخ ، حيث اصبح عليه أن يدرس الوقائع والتحليلات جميعها ويقارن بينها ويفسرها ، كى يتمكن من الوصول الى الحقيقة . لكن الذى يمكن أن يسهل للمؤرخ مهمته هو توفر الوثائق الكافية عن هذه الثورة أو عن غيرها من الأحداث التاريخية البارزة ، لأن الوثيقة هى اقدر المصادر على التحدث ، وهى التى تستطيع ان تحدد كثيرا من المسائل وتحسمها ، فهى المصدر الأساسى بالنسبة للتاريخ الحديث والمعاصر .

ولايعنى ذلك ان كل الوثائق ذات اهمية بالغة ، فالوثائق تختلف فى درجة أهميتها . فهناك وثائق تضيف الى معلوماتنا الكثير ، وهناك أخرى لاتضيف جديدا ، كما ان هناك وثائق تحتاج الى التاكد من صحتها .

ولاشك أن التوصل الى الحقيقة المطلقة امر متعذر ، لكن الذى يمكن التوصل اليه - بشكل عام - هو الاقتراب من الحقيقة ، وان كان ذلك لايمنع من امكان توصل المؤرخ الى الحقيقة فى بعض جوانبها . اما

التوصل الى الحقيقة الكاملة فى كل الوقائع ، او فى تقييم مرحلة تاريخية معينة فامر متعذر بطبيعة الحال ، لان مايتوفر للمؤرخ على الأغلب هو جزء من هذه الأصول • وحتى مع توفر كل الاصول لايمكن ان يحيط المؤرخ بكل الأسباب التى ادت الى النتائج ، او بالمناخ النفسى والعقلى الذى كان يوجه الأبطال او القادة ، وهو ما يحاول المؤرخ فى حدود امكاناته وقدراته تحليله وتقويمه •

وقد اختلف المؤرخون والعلماء منذ اواخر القرن التاسع عشر عما اذا كان التاريخ علما من عدمه • والمقصود بالعلم بوجه عام ـ طبقا لما ورد فى المعجم الفلسفى لمجمع اللغة العربية بمصر ـ هو « المعرفة وادراك الشىء على ماهو عليه » • وبوجه خاص « دراسة ذات موضوع محدد وطريقة ثابتة توصل الى طائفة من المبادىء والقوانين ، وينصب على القضايا الكلية والحقائق العامة المستمدة من الوقائع والجزئيات » •

واما القانون فيعنى ذلك الارتباط القائم بين عدد من الظواهر الاجتماعية أو من بعض العناصر التى تجمعها ظاهرة واحدة • فبالنسبة للعلوم الطبيعية مثلا ، هناك ارتباط بين ظاهرة ارتفاع درجة الحرارة وظاهرة غليان الماء يعبر عنها فى ذلك القانون الذى يقول « عندما ترتفع درجة الحرارة الى المائة المئوية تحت ضغط معين يتحول الماء من حالة السيولة الى الحالة الغازية » • فهل يمكن فى التاريخ أن نجد ارتباطا بين الظواهر المختلفة وإن نتوصل فى النهاية الى القانون ، مما يمكن معه ان يكون التاريخ علما مثل العلوم الطبيعية ؟

لقد راى بعض العلماء أن التاريخ ليس علما ، لاننا لانستطيع اخضاع الوقائع التاريخية للمشاهدة والفحص والاختبار والتجربة واستخلاص النتائج والتوصل الى القوانين العلمية • وراى آخرون لن التاريخ علم ، لكنه ليس علم تجربة وأختبار ، بل علم نقد وتحقيق يقوم على الدراسة والبحث عن الحقيقة والالتزام بالموضوعية ، وانه لايمكن الحديث عن قوانين ثابتة تحكم حركة التاريخ ، لان التاريخ

لايعيد نفسه ، حيث يتناول احداثا لاتعود ، وازمانا مختلفة ، وابطالا لم يعودوا احياء ، وانه ليس بالضرورة ان يفضى الربط بين الظواهر المختلفة الى قوانين ثابتة تحكم حركة التاريخ .

لكن فريقا ثالثا من العلماء يرى ان التاريخ علم مثل باقى العلوم، وان الربط بين الظواهر الاجتماعية المختلفة - سواء كانت اقتصادية او اجتماعية او سياسية - سوف يؤدى بنا الى التوصل فى النهاية الى القوانين التاريخية ، وان هذه القوانين قائمة فعلا وتؤثر فى حركة البشرية ، لان الحياة كلها تسير وفق قوانين ثابتة او عامة ، لكننا فى مجال الدراسات التاريخية لم نتوصل بعد الى تلك القوانين .

ويرى المؤرخ شاكر مصطفى فى دراسته « التاريخ هل هو علم » ان عدم التوصل الى القوانين التاريخية حتى الآن لايعنى انه ليس باستطاعتنا الوصول اليها ، بل يمكن تحقيق ذلك بقفزة نوعية فى الفكر التاريخى تشبه قفزة نيوتن ورعيله فى مجال العلم الطبيعى ، كما ان عدم التوصل الى تلك القوانين حتى الآن لم يمنع المؤرخين من العمل الدءوب لتوفير المادة الأولية وتنسيقها ، وهو مايعتبر نصف العلم ، وان هناك قيمة علمية للتعميمات والتفسيرات التاريخية التى توصل اليها المؤرخون والتى اخذت احيانا شكل القواعد العامة والنظريات الكبرى .

لقد كان معظم علماء التاريخ حتى عهد قريب يرون ان غاية علم التاريخ هى تحقيق الوقائع التاريخية ، اى تنظيم مادتها ومعرفة اسبابها ، وتاكيد صحتها ، وايضاح تفاصيلها . لكنه مع التقدم فى مجال العلوم الانسانية ، اضيفت الى هذه الغاية ، او الى مهام المؤرخ مهمة اخرى ، هى تحليل الوقائع وتفسيرها ، والربط بين ظواهرها المختلفة، ثم استخراج النتائج منها . ويعتقد ان ذلك سوف يوصلنا فى النهاية الى القوانين التاريخية التى توضح العلاقة بين الظواهر المختلفة .

واذا كانت القوانين فى العلوم الطبيعية قائمة ، لكنها تكتشف يوما

بعد يوم ، فان ذلك هو ما يحدث فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، ولكن بطريقة ابطأ بكثير من تلك التى تكتشف بها العلوم الطبيعية ، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى الى ان العلوم الطبيعية تتعامل مع مواد او عناصر معينة ، اما العلوم الاجتماعيــة أو الانسانية فانها تعالــج الانسان ، أو مايتعلق به من تصرفات وسلوك ، او مايحيط به من زمان ومكان ، وهى أشياء متغيرة دواما .

لكن ذلك لايعنى ان هناك تشابها بين القوانين الانسانية والطبيعية فهناك بطبيعة الحال فروق واضحة بين العلــوم الانسانية والعـــلوم الطبيعية . وفى راى المفكر محمد كامل حسين ان من اهم تلك الفروق ما يلى :

أولا : ان الزمن عامل اساسى فى حركة العلــوم الانسانيــة ، لكن العلوم الطبيعية عندما تبحث فى طبيعة الانسان قد لاتهتم بدراسة اثر الزمن على هذا الانسان .

ثانيا : ان العوامل المتشابهة تؤدى فى العلوم الطبيعية الى نتائج متشابهة مهما اختلف الزمان والمكان ، لكن الاحداث المتشابهة فى العلوم الانسانية تؤدى الى نتائج مختلفة .

ثالثا : ان التفصيلات فى العلوم الطبيعية تكون صادقــة دائما ، لكن القضايا العلمية العامة تكون موضع شك . لكن ليس محتما ان تكون تفصيلات العلوم الانسانية صادقة أو محققــة . لكن حقائقها الأساسية تكون صادقة وواضحة .

رابعا : ان القوانين فى العلوم الانسانية ليست لها صفة الابدية ، بل هى عرضة للتغيير النسبى مثل القوانين فى العلوم الطبيعية ، وان كان التغيير بالنسبة للقوانين فى العلوم الانسانية يتم بسرعة اكبر من تلك التى تحدث فى العلوم الطبيعية .

فالقانون فى العلوم الانسانية يختلف عن القانون فى العلوم الطبيعية، ففى العلوم الانسانية لايعنى القانون نتيجة محددة دائما ، وانما يعنى نتيجة تقديرية أو قواعد عامة مماثلة للقانون فى العلوم الطبيعية او قريبة منه .

والقوانين فى التاريخ ليست مسألة جديدة ، فقد وضع ابن خلدون مثلا منذ اكثر من خمسة قرون عدة قوانــين ، مثل قولــه ان الدول كالبشر ، تولد وتنمو وتكبر ثم تضمحل وتموت ، او قوله ان الحضارات تتعاقب عليها ثلاثة اطوار : بداوة وحضارة ثم اضمحلال . ثم جاء بعد ابن خلدون من حاول وضع قوانين من هذا النوع مثل هيجل وماركس وتوينبى وغيرهم .

فلقد اخرج هيجل (١٧٧٠ - ١٨٣١) نظريته فى فلسفة التاريخ، التى يرى فيها ان التاريخ هو تاريخ الفكر ، وانه يجب ان نركز على ماكان القادة يفكرون فيه حين اقدموا على اعمالهم ، لا ان نركز على ما قاموا به من اعمال ، وأن القوة التى تدفع التاريخ هى قوة العقل، ويعنى ذلك ان كل شىء يحدث وفق ارادة الانسان اى حريته ، فالحرية عنده هى العقل .

وأما كـــارل ماركس (١٨١٨ - ١٨٨٣) فقد اهتـــم بالعــامل الاقتصادى فى تسيير حركة التاريخ . فالتاريخ عند كارل ماركس هــو الأعمال ، كما ان الانتاج او النشاط المادى للانسان هــو الذى يخلق المجتمع او الصلات الاجتماعية ، ومن هذه الصلات الاجتماعية تتولد الافكار والمبادىء ، وهو مايطلق عليه التفسير المادى للتاريخ .

وأما ارنولد توينبى (١٨٨٩ - ١٩٧٥) فيؤمن فيما يتعلق بتكوين الحضارات بقانون التحدى والاستجابة Challenge and Response بمعنى أن الظروف الطبيعية القاسية وتحدياتها هى التى تحفز الانسان على العمل والابداع ،كما ان الدول التى يجتاحها الاستعمار سرعــان

ماتفيق من هول الصدمة المفاجئة ، فتعمل على اعادة بناء نفسها كى تتمكن من مواجهة التحدى ، كما ان الضغوط الخارجية تولد شرارة الحضارة ، وكلما ازداد التحدى تصاعدت قوة الاستجابة .

لكننا لانستطيع ان نزعم ان تلك القوانين هى قوانين دائمة تطبق على كل العصور ، وتفسر لنا كل الاحداث ، فهى قوانين تنطبق على مراحل تاريخية محددة او على شعوب معينة ، وهو ما يقال مثلا على قوانين ابن خلدون من انها لاتنطبق الا على المجتمعات التى شاهدها ابن خلدون ودون سيرتها ، مثل العرب او البربر . ومع قناعتنا بهذا المنطق ، لكننا نستطيع القول أنه اذا كانت تلك القوانين قوانين مرحلية او تنطبق على شعوب معينة ، فهى خطوة على الطريق نحو القوانين الدائمة التى نتوقع ان يتوصل الانسان اليها فى المستقبل .

ولعل مما يزيد من هذا التوقع ان المتتبع لتاريخ العالم الحديث والمعاصر يمكنه ان يجد عددا من القواعد العامة مستخلصة من التجارب الانسانية ، وهو ما يعتبره بعض المؤرخين تعميمات . ومن تلك القواعد العامة التى لاحظناها مايلى :

★ أن هناك علاقة دائمة بين الاستعمار العالمى وبين الحركة الصهيونية ، وان هذه العلاقة ماتزال قوية ومتنامية رغم مرور مايقرب من مائة عام عليها ، واننا لانعرف موقفا واحدا تخلى فيه الاستعمار العالمى عن تاييد الحركة الصهيونية ومساندتها .

★ أن الحكم الاستبدادى قد يبنى أمة او يبنى مرحلة تاريخية معينة ، لكنه لايبنى الانسان . ويمكننا تطبيق هذه المقولة اذا ارخنا لحكم نابليون بونابرت ، او محمد على ، او هتلر ، وغيرهم من عتاة الحكم الاستبدادى .

★ ان الشعوب التى تكثر تناقضاتها الاقتصادية او الاجتماعية او

الدينية يسهل الوصول الى حكمها لكن يصعب قيادتها ، اما الشعوب التى تقل تناقضاتها فيصعب تولى حكمها لكن يسهل قيادتها .

ويعنى ذلك كله ان التاريخ ليس سوى دراسة للمجتمعات الانسانية ، وللظواهر الاجتماعية فى جوانبها المختلفة ، ومن هذه الدراسة قد نتوصل الى مجموعة القوانين التى يكون لها فى نهاية الأمر نظرية معينة . فدراسة الجانب الاقتصادى للعالم او لمنطقة معينة ، اى التركيز على دراسة النشاط الاجتماعى المتعلق بالانتاج الاقتصادى وتوزيع الثروة ، يوصلنا الى مجموعة من القوانين الاقتصادية للمجتمعات المختلفة ، وهذه القوانين تتبلور فى النهاية فيما يعرف بالنظرية الاقتصادية .

فالجوانب المختلفة للظواهر الاجتماعية ، سواء كانت اقتصادية او سياسية أو غيرها ليست سوى روافد متصلة بذلك النهر الكبير ، وهو التاريخ الانسانى . ولايمكن دراسة اى ظاهرة من هذه الظواهر منفصلة عن غيرها . فهناك ارتباط بين تلك الظواهر جميعها ، وهناك تأثيرات متبادلة بين هذه الظواهر ، وان كان هذا التأثير يختلف كما وكيفا طبقا للقوانين العامة التى تحكم حركة هذه الظواهر ، والتى تجمعها جميعها حركة التاريخ وتطوره .

واخيرا ، فاذا كان من الممكن استخدام القوانين التاريخية بالنسبة للماضى ، فانه يمكن استخدامها أيضا بالنسبة للحاضر والمستقبل . ولايعنى ذلك ان المؤرخ يستطيع ان يتنبأ علميا بأحداث المستقبل ، لان ذلك أمر خارج عن قدرة البشر ، والمستقبل علمه عند الله . لكن الذى يمكن للمؤرخ أن يحدده — خاصة اذا أستخدم بعض القوانين التاريخية — هو تحديد الاتجاهات العامة لقضية معينة على ضوء دراسته للاصول التاريخية والربط بين الظواهر المختلفة لتلك القضية ، ويعتمد ذلك على تقدير موضوعى وادراك واع للجوانب المختلفة للموضوع ، وهو ما يمكن

ان نطلق عليه « التاريخ المستقبلى » ، وهو ما يعنى امكانية التأريخ للمستقبل بالنسبة لقضايا معينة اذا توفر للمؤرخ اهتمـــام كاف بتلك القضايا ، والمام بمصادرها الأولية ، وكـان المؤرخ فى نفس الوقت ذا بصيرة ، وقدرة كبيرة على الفهم والتحليل والتفسير والنقد ، والادراك الواعى للعلاقات التى تربط بين الظواهر المختلفة .

ثانيا : صفـات المؤرخ

هناك صفات اساسية لابد من توفرها فيمن يتصدى لدراسة التاريخ. فمهمة المؤرخ ليست هينة . ولايعتبر كل من كتب فى التاريخ مؤرخا .

ولعل الصفة الأساسية للمؤرخ ان يكون ذا ثقافة عريضة ، ملمـا بالتيارات المختلفة التى تؤثر فى مجتمعه الصغير وعالمه الكبير ، متفهما لتفسيرات المدارس التاريخية المختلفة ، مستفيدا من اهم العلوم المساعدة للتاريخ .

وعلى المؤرخ ان يقرأ بعض النماذج الهامة من انتاج المؤرخـين البارزين فى مختلف العصور مثل : كتابات هيرودوت ابو التاريخ (حوالى ٤٨٤ق.م ـ حوالى ٤٢٥ ق.م) ، و « تاريخ الرسل والملوك واخبارهم » للطبرى (٨٣٨ ـ ٩٢٣ م) عميد المؤرخين المسلمين الذى اصبح التاريخ على يديه مستقلا عن الحـديث والتفسير ، و « العبروديـوان المبتدأ والخبر فى ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوى السلطـان الاكبر » لابن خلدون (١٣٣٢ ـ ١٤٠٦م) احد رواد فلسفة التاريخ وعلم الاجتماع ، وكتاب « الامير » لمكيافلى (١٤٦٩ ـ ١٥٢٧م) الذى تأثر به كثير من القادة فى التاريخ الحديث والمعاصر ، وكتـاب « بدائع الزهور فى وقائع الدهور » لابن ايـاس (١٤٤٨ ـ حـوالى ١٥٢٤) ، و « عجائب الآثار فى التراجم والاخبار » لعبـد الرحمن الجبرتى اعظم المؤرخين المصريين فى القرن التاسع عشر (١٧٥٤ ـ ١٨٢٥م) ، و « دراسة فى التاريـخ » لارنولـد توينبى (١٨٨٩ ـ ١٩٧٥) ، و « تاريخ المفاوضات المصريـة البريطانية » لمحمد شفيق غربال (١٨٩٤ ـ ١٩٦١) مؤسس مدرسة التاريخ العربى الحديـث والمعاصر ، والمؤرخ الذى قال عنه توينبى انه تعلم منه اكثر مما علمه ، الى غير ذلك من الكتابات المبدعة التى يمكن ان تساعد الباحث عـلى حسن التاريخ ، وتجعل نظرته الى الامور عميقة وشاملة .

ومن صفات المؤرخ ان يكون ذا عقلية منظمة ، قادرة على الترتيب

والتنسيق والاستفادة مما توفر لديه من مادة تاريخية ، وان يكون قادرا على تبين الخط الرئيسى للموضوع والتركيز عليه ، وأن يتجنب اغراق نفسه فى التفاصيل أو المسائل الفرعية أو الهامشية .

ولابد ان يتوفر فى المؤرخ ملكة النقد ، فيكون قادرا على الفحص والمقارنة والاستقراء ، اى فهم العلاقات التى تربط بين الظواهر المختلفة، ولايصدق كل ما يقراه او يسمعه ، بل عليه تحدى الدقة ، واستخدام كل امكاناته الذهنية من اجل تبين صحة الوثيقة او صحة الواقعة ، واستخراج النتائج منها .

ومن الصفات التى ينبغى أن يتحلى بها المؤرخ الصبر والتانى وعدم التعجل فى اصدار احكامه ، وان يعطى بحثه الوقت الكافى للمناقشة والمقارنة والتحليل والتفسير . وليس محتما ان يذكر كل الحقائق المتصلة بالموضوع الذى يعالجه ، وانما عليه أن يذكر ما توصل اليه من نتائج ، وأن يحدد النقاط او المواقف التى لم يستطع ايضاحها او تفسيرها او التحقق من صحتها ، تاركا لغيره من الباحثين محاولة استكمال ما فاته فى هذا الشان .

وعلى المؤرخ ان يكون دءوبا ، وأن يستفيد من كل المصادر التى تفيد بحثه ، والا يدخر وسعا فى محاولة الوصول اليها مهما كلفه ذلك من مشقة وجهد ونفقات ، والا يعتمد على بعض المصادر وهو يعلم ان هناك مصادر اخرى قد تفيده فى زيادة تفهمه للموضوع ، او تغيير بعض وجهات نظره . ولعلنا نجد فى رواة احاديث رسول الله ﷺ هذا المثل الطيب فى الداب والبحث عن الحقيقة ، فكم تجشموا الصعاب من أجل التاكد من صحة حديث نسب صدوره الى رسول الله ﷺ ، كما اننا نجد مثلا آخر فى ابى الفرج الأصفهانى الذى قيل انه جمع كتابه فى خمسين سنة كاملة .

ومن صفات المؤرخ الهامة أن يكون موضوعيا غير متاثر بالعوامل الذاتية ، والا يجعل لآرائه الشخصية او معتقداته الدينية أو اتجاهاته

السياسية دورا فى تغيير الحقيقة أو طمس معالمها او لوى ذراعها كى تخدم آراءه ومعتقداته ، والا يقوم بدراسة موضوع ما وهو عازم مقدما وقبل بدء الدراسة على تحقيق نتائج معينة ، بل على المؤرخ ان يضع فكره وثقافته وميوله فى خدمة البحث العلمى والحقيقة التاريخية وحدهما دون تحيز او مجاملة . وقد يتعرض المؤرخ لشيء من الأذى أو الضرر بسبب صدقه والتزامه وموضوعيته ، فعليه الا يأخذ مواقف مضادة نتيجة لهذا الأذى . ولعلنا نجد فى عبد الرحمن الجبرتى هذا النموذج الموضوعى ، فرغم ما تعرض له فى عهد محمد على من ايذاء وصلت الى حد اعتقاد الجبرتى بدور رجال محمد على فى قتل ولده ، لكنه عندما كتب عن محمد على اعطاه حقه ، حيث ذكر انه لو اوتى هذا الرجل شيئا من العدالة ، لكان معجزة زمانه وفريد عصره واوانه .

وينبغى ان يكون المؤرخ شجاعا فى التعبير عن رايه ، وفى ذكر ما توصل اليه من حقائق او نتائج ، غير مجامل او منافق ، والا يخفى بعض الحقائق التى توصل اليها ، وان يكون هدفه خدمة الحقيقة التاريخية وحدها . ولعل من الامثلة على تلك الشجاعة التى يتحلى بها المؤرخ ما حدث من محمد شفيق غربال ، حيث كان له كتاب بالمطبعة عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ونصحه بعض أصدقائه أن يسحب أصول الكتاب من المطبعة ليعيد النظر فى المواضع التى اثنى فيها على بعض مواقف أسرة محمد على حتى لايغضب قادة الثورة ، لكن محمد شفيق غربال رفض ذلك ، ولم يقبل ضميره ان يعدل من آرائه وقناعاته ارضاء للسلطة او تجنبا لأذاها .

وعلى المؤرخ ان يكون ذا قدرة على تصور المواقف التاريخية المختلفة ، وان يحاول الاندماج فى ملابساتها ومعايشة ابطالها ، وتبين ذلك المناخ الذى وقعت فيه الحادثة ، والعوامل الموضوعية والذاتية التى ادت اليها ، وان يتعمق فى نفسية الأبطال والقادة الذين اسهموا بادوارهم فى حركة التاريخ .

ومن الصفات التى يتحلى بها المؤرخ ان يكون مرهف الحس متقد العاطفة ، انسانى النظرة ، حتى يدرك مشاعر الآخرين ويحس بنوازعهم ، ويفهم حقيقة ما كان الأبطال والزعماء يحسون به عندما اقدموا على مواقفهم التى اسهمت فى تشكيل حركة التاريخ .

واخيرا فيجب على المؤرخ ان يكون مولعا بعمله ، حريصا على خدمة الحقيقة وحدها ، غير قاصد من وراء عمله التقرب الى حاكم او الحصول على منصب ، او وضع التاريخ فى خدمة السياسة .

تلك هى اهم الصفات التى ينبغى ان يتحلى بها المؤرخ ، وبقدر توفر تلك الصفات فى مؤرخ معين ، بقدر نجاحه فى التوصل الى الحقيقة التاريخية وتحليلها وتفسيرها .

ثالثا : العلوم المساعدة للتاريخ

يعتبر التاريخ هو بؤرة العلوم الاجتماعية والانسانية ومركز انطلاقها ، ولايستطيع الباحث فى اى فروع من فروع العلوم الاجتماعية والانسانية ان يقوم بدراسة موضوعية فى تخصصه دون أن يمر على التاريخ ويستفيد من حركته الاجتماعية ، كما يحتاج المؤرخ فى ابحاثه الى الاعتماد على بعض العلوم المساعدة التى تسهل له فهم حركة التاريخ وتبين مساراته .

وليس من الضرورى ان يستخدم المؤرخ كل العلوم المساعدة عند اعداد ابحاثه ، لكنه يمكن ان يستفيد منها طبقا لمقتضى الحال ، بما يخدم الموضوع الذى يدرسه أو المرحلة التاريخية التى يعالجها ، فمن الممكن ان يستخدم المؤرخ احد العلوم المساعدة عند دراسته لموضوع معين ولايستخدم هذا العلم المساعد عند دراسة موضوع آخر او يستخدمه بشكل محدود .

ومن أهم العلوم المساعدة التى يستفيد منها الباحث فى التاريخ الحديث والمعاصر ما يأتى :

١ ـ اللغة :

يجب أن يكون المؤرخ ملما باللغة الاجنبية التى تعتمد عليها ابحاثه . فاذا كان الموضوع الذى يتخصص فيه متعلقا بتاريخ ايران الحديث فعليه ان يكون دراسا للغة الفارسية ، واذا كان الموضوع يعالج تاريخ الانتداب فى فلسطين ، فعليه أن يكون ملما باللغة الانجليزية ، واذا كان الموضوع يتناول مرحلة من تاريخ لبنان او الجزائر المعاصر ، فعليه أن يكون ملما باللغة الفرنسية . وأذا كان الباحث يعتزم التخصص فى تاريخ الخليج العربى الحديث ، فعليه الالمام باللغة الانجليزية على الأقل ، لان مثل هذا التخصص قد يتطلب منه الرجوع الى بعض المراجع البرتغالية او الفرنسية أو الفارسية . وكلما كان الباحث ملما

باكثر من لغة اجنبية كلما كان قادرا بشكل افضل على خدمة ابحاثه ودراساته .

٢ ـ الفيلولوجيا أو فقه اللغة Philology

ينبغى ان يكون المؤرخ على معرفة وعلم بدلالة الألفاظ فى العصر الذى يدرسه ، وباللغة التى يكتب بها او ياخذ عنها . فهناك معان عديدة للكلمات ، كما أن الكلمة فى مرحلة معينة قد تؤدى معنى آخر فى مرحلة اخرى . فلابد ان يكون المؤرخ ملما بالقواعد الاساسية لهذا العلم ، قادرا على استخدام المعنى الصحيح للكلمة .

وعلى سبيل المثال ، فان كلمة « عامل الخليفة » كانت تعنى عند استخدامها فى القرون الهجرية الاولى ممثل الخليفة او الوالى فى مصر أو العراق او خراسان . لكن كلمة « عامل » تعنى الآن معنى طبقيا آخر . كما أن كلمة « الاستعمار » كانت تعنى عند استخدامها مرحلة الكشوف الجغرافية استثمار الاراضى وتعميرها ، لكنها اصبحت تعنى خلال القرنين الاخيرين احتلال بلاد اخرى واستغلال ثرواتها ، وهكذا .

وهناك فرق واضح بين علم اللغة وفقه اللغة . فعلم اللغة يدرس اللغة فى ذاتها ومن اجل ذاتها . اما فقه اللغة فهو يدرس اللغةبا عتبارها وسيلة الى غاية ، وهى دراسة الثقافة بما تشتمل عليه من ديانات وعادات وتقاليد وآداب ، اى ان اللغة فى هذه الحالة هى جزء من النشاط الانسانى العام الذى يحدد الثقافة ، ولذلك فان الغاية النهائية لفقه اللغة هى دراسة الحضارة .

ولعل مما ييسر مهمة المؤرخ فى هذا الشان ، ان يقوم علماء التاريخ بالتعاون مع علماء اللغة العربية فى اعداد معاجم توضح معانى الكلمات التاريخية ، وتبحث فى أصولها ودلالاتها على نمط تلك المعاجم التى وضعها العلماء فى الغرب مثل معجم اكسفورد للغة الانجليزية .

ومن الممكن للعلماء فى مجالات الدراسات الاجتماعية والانسانية ان

يقوموا بجهود مشتركة لاعداد تلك المعاجم ، لان الجهود الفردية قد تكون عاجزة عن انجاز هذا العمل على افضل وجه ممكن ، ويلاحظ ان بعض المعاجم لاتخدم تخصصها الدقيق وحده ، بل تفيد الباحثين فى تخصصات أخرى . فقد صدرت خلا لالسنوات الاخيرة عدة مجلدات من معجم فى علم النفس والطب النفسى * ، لكن هذا المعجم تضمن الكثير من المصطلحات التى تفيد الباحثين فى المجالات التربوية والاجتماعية المختلفة بوجه خاص ، اضافة الى عدد من المصطلحات الاقتصادية والتاريخية ايضا .

٣ ـ علم قراءة الخطوط Paleography

لابد أن يكون المؤرخ عالما بالخطوط التى تكتب بها اللغة التى يأخذ عنها أو يستفيد منها . فالباحث فى تاريخ الدولة العثمانية ينبغى ان يكون ملما بالخطوط المختلفة التى كانت تكتب بها اللغة التركية القديمة ، وأهمها الخط الديوانى الذى كانت تكتب به الاوامر السلطانية ، وخط القيرمة الذى كان يستخدم فى الشئون المالية والادارية للدولة العثمانية ، خاصة فى مصر التى شاع فيها استخدام هذا الخط ابتداء من القرن السابع عشر الميلادى ، والتى تمتلىء دار محفوظاتها بآلاف من الوثائق التى كتبت بهذا الخط . كما يوجد فى المكتبة الظاهرية بدمشق مجموعة كبيرة من الوثائق المكتوبة بنفس الخط .

وهناك الوف من الوثائق العثمانية التى كتبت بهذين الخطين ماتزال موجودة فى المكتبات المختلفة ودور الوثائق فى الجمهورية التركية وبعض البلدان العربية دون أن يستخدمها الباحثون ، بسبب قلة عدد الملمين بهذين الخطين . وقد تضيف هذه الوثائق الى معلوماتنا الكثير عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلدان العربية خلال الحكم العثمانى.

(*) جابر عبد الحميد جابر وعلاء الدين كفافى ، معجم علم النفس والطب النفسى ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٩١ ، الجزء الرابع .

فلذلك لانبالغ اذا قلنا ان بعض مايكتب عن الحكم العثمانى ليس تعبيرا حقيقيا عن هذا الحكم ، وانما هو مجرد اتجاهات ومؤشرات عامة قد تفتقر الى الموضوعية والدقة ، وان الحكم العثمانى للبلاد العربية ، والذى امتد اربعة قرون من الزمان لم يؤرخ له بعد تاريخا دقيقا ، نظرا لعدم المام كثير من الباحثين بالخطوط التى كتبت بها وثائق تلك المرحلة.

٤ ـ علم الوثائق :

هو العلم الذى يعالج وسائل قراءة الوثائق ، والتعرف على اسلوبها ، وفهم مصطلحاتها ، والتاكد من صحتها ، سواء عن طريق معرفة نوع الورق الذى دونت عليه ، او الحبر المستخدم فى كتابتها ، او الخاتم الذى ختمت به ، الى غير ذلك من وسائل الفحص والتحقق.

وتعنى الوثائق فى معناها العام كل الاصول التى تحتوى على مادة تفيد المؤرخ فى ابحاثه ، فهى تشمل القرارات والاتفاقيات والبيانات والتقارير والرسائل الرسمية ، كما تشمل المذكرات والكتابات المختلفة للزعماء والقادة ورجال السلك الدبلوماسى وغيرهم من المسئولين .

وقد حرصت الأمم المتقدمة ان تيسر للباحثين سبل كتابة تاريخها ، بما ينمى لدى الاجيال المتعاقبة حب اوطانها والاعتزاز بتاريخها ، واستلهام العبر مما مر بها ، والتطلع الى مستقبل افضل للبشرية .

ومن المعروف ان كثيرا من الدول قامت بتنظيم ارشيفاتها ودور وثائقها بما يسمح للباحثين بالاطلاع عليها بعد مرور فترة زمنية معينة تحددها بعض الدول بخمسة وعشرين عاما ، واخرى بثلاثين عاما . لكن ذلك لايعنى فتح الارشيفات على مصراعيها . فهناك موضوعات لايسمح بالاطلاع عليها قبل مرور خمسين عاما او مائة عام ، كما ان هناك موضوعات معينة لم يتحدد بعد موعد الاطلاع على وثائقها ، لكن المهم ان معظمالوثائق يسمح بالاطلاع عليها بعد مرور وقت زمنى محدد :

اما فى العالم العربى فلم ياخذ الموضوع بعد ما يستحقه من

الاهتمام ، سواء من ناحية ترتيب الوثائق وتصنيفها وصيانتها ، أو تنظيم الاطلاع عليها ، بحيث أصبح الاطلاع على تلك الوثائق يعتمد الى حد ما على الصدفة أو العلاقات الخاصة أو بذل المحاولات المتكررة .

وقد حدث تقدم كبير فى حفظ الوثائق وصيانتها ، ولم تعد مشكلة التحقق من صحة الوثيقة قائما بالنسبة لمعظم الوثائق ، كما أصبح ميسرا تصوير الوثائق فى شكل « فوتوستات » أو « ميكروفيلم » أو « ميكروفيش » . وتقوم بعض المراكز العلمية ودور الكتب والوثائق فى العالم العربى فى الوقت الراهن بتقديم بعض التسهيلات فى هذا الشأن ، وان كانت لاتزال محدودة وغير كافية .

ولقد اتيح لبعض الكتاب فى السنوات الاخيرة ـ لسبب أو آخر ـ أن يطلعوا على مجموعات مختلفة من الوثائق ، قاموا بنشرها أو نشر بعضها والتعليق عليه ، أو اصدار كتب حول موضوعاتها . فما هو الحكم على تلك الأعمال ؟

نود أن نوضح أولا انه ليس كل من كتب فى التاريخ مؤرخا . فالتاريخ اصبح الآن علما ، كما أن هناك صفاتا اساسية لابد من توفرها فيمن يتصدى للتاريخ ، فاذا ادرك الباحث مهمته وتمتع بتلك الصفات ، أمكنه أن يكون مؤرخا ، سواء كان من العاملين فى الحقل الجامعى أو خارجه . واذا لم يدرك ذلك ، أو كان متاثرا بالعوامل السياسية أو الشخصية أو غيرها ، فيستحيل عليه أن يقدم لنا بحوثا تاريخية . فالمعيار هنا هو معيار الموضوعية والامانة والترفع عن الهوى ، فاذا لم تتوافر تلك الصفات فيمن يؤرخ ، أو فيما نراه من اصدارات تتناول التاريخ العربى والاسلامى ، فانه لايمكن اعتبار تلك الاصدارات بحوثا تاريخية بالمعنى العلمى . لكننا لانستطيع فى نفس الوقت ان نتجاهلها أو نغض الطرف عنها ، بل علينا أن نستفيد مما ورد فيها من حقائق ، وان نتاكد من صحة ما ورد بها من وثائق ، وأن نقوم بدراستها وتحليلها وفق المنهج العلمى ، وان نستكمل ما ينقصها من جوانب .

٥ ـ عـــلم الاقتصـــاد :

يعتبر هذا العلم من العلوم الأساسية المساعدة فى دراسة التاريخ ٠ فالانسان منذ وجد على الأرض كان شاغله الأساسى هو توفير أسباب رزقه واشباع رغباته ، ومن أجل هذا الهدف فقد بذل الانسان جهودا خارقة لتحقيق تلك الاحتياجات ، وخاض معارك كثيرة من اجل الانتصار على ما يواجهه من مشكلات ، ومع الوقت حاول أن يتغلب على الطبيعـة ويستخدمها لتوفير احتياجاته ٠ ومع توفر تلك الاحتياجات بدأ الانسان يحقق فائضا من الانتاج يزيد عن حاجته ، مما دعاه الى التفكير فى وسائل مختلفة لتصريف هذا الفائض ، والى البحث عن وسائل جديدة لتحقيق مزيد من الثروة ٠

فعندما اتجهت الدول الاستعمارية الى المستعمرات او الى المناطق المفتوحة ، استطاعت ان تصرف انتاجها ، وأن تجلب المواد الخام من تلك المناطق للاستفادة منها او تصنيعها واعادة تصديرهـا ، وتحقيق ارباح طائلة منها ٠

هذا التطور الاقتصادى الذى شهده الانسان منذ بدء الخليقة يعطى المؤرخ الماما بجانب من اهم جوانب الحياة الاجتماعية للبشرية ، الا وهو الجانب الاقتصادى ، الذى يتناول قوى الانتاج وعلاقاته ووسائلـه واهدافه ، كما يضع امام المؤرخ صورة متكاملة للظواهر الاجتماعيـة فى احد جوانبها الرئيسية ٠

٦ ـ عـــلم الجغرافيـــا :

علم الجغرافيا من اهم العلوم المساعدة التى يستفيد منها المؤرخ ٠ فالبقاع ـ كما يقول المقدسى ـ تؤثر فى الطباع ، كما ان الأرض هـى المسرح الذى تتفاعل عليه حركة التاريخ ٠ ولاشك ان العوامل الجغرافية المختلفة من انهار وبحار وسهول وجبال وصحارى وغابات وموقع ومناخ وغيرها تؤثر فى حياة الانسان ، وتترك بصماتها على حركة التاريخ ٠

وتعتبر مصر خير مثال على تاثير العوامل الجغرافيـة فى حركة التاريخ . فنهر النيل هو مصدر حياة سكان الوادى ، وهو رمز للتعاون والوحدة بين ابنائه ، وامتداد النهر وانبساط الوادى انعكس بدوره على اخلاق المصريين وسماحتهم ، كما ان موقع مصر الجغرافى الفريد كان عاملا اساسيا فى ذلك الصراع العالمى حول طرق المواصلات بين الشرق والغرب ، وكان سببا فى تلك الهجمات والغزوات والحروب التى شهدتها مصر فى عصور مختلفة ، وكان له اثر كبير فى تاريخ مصر وفى تجدد دورها القيادى المتميز .

ولعل الهند من ابرز النماذج على تاثير الجغرافيا على حركة التاريخ. فقد عاشت الهند معظم عصورهـا التاريخيـة فى عزلـة كبيرة بسبب المؤثرات الجغرافية . فالجبال تحيط بها من الشمال والشرق والغرب ، وانهارها لاتكفى لرى اراضيها ، وامطارها الموسمية قـد تكون غزيرة فتسبب الفيضانات ، وقد تنقطع فتسبب المجاعات ، ونتيجة لتلك العزلة الجغرافية كانت حضارة الهند حضارة محلية ، لم يتح لها التأثير الفعال فى غيرها من الحضارات .

ومن الامثلة علىاثر العوامل الجغرافية فى حركة التاريخ عـدم تمكن تيمورلنك من عبور البحر الى اوربا بعد هزيمته بايزيد الاول فى واقعة انقرة عام ١٤٠٢م ، واخفاق نابليون فى اجتياح سهول روسيا عام ١٨١٢ بسبب شتائها القارس ، وفشل هتلـر فى حملته على الاتحـاد السوفيتى عام ١٩٤١ لنفس السبب .

لكن يبدو ان استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة قد اسهم ـ ولو بشكل نسبى ـ فى مواجهة العوامل الجغرافية ، حيث تمكن الجندى المصرى فى عام ١٩٧٣ من اجتياح قنـاة السويس ، ذلك الممر المـائى الصعب الذى فشل الاتراك فى عبوره خلال الحرب العالمية الأولى .

ومن ناحية أخرى فان للجغرافيا تاثيرها الواضح فى حركة الانسان وفى علاقاته وقدرته على الانتاج وفى نوعيته اهتماماته . فالمناخ الحار

يؤثر على الانسان تأثيرا مختلفا عن المناخ البارد ، والبلد الذى تتوافر فيه موارد للثروة الطبيعية يختلف عن ذلك البلد الذى تنعدم او تقل فيه تلك الموارد ، والسواحل ذات الموانىء الجيدة تخدم حركة التجارة افضل من تلك الموانىء الفقيرة ، والبلد الذى تحيط به الجبال يقل تأثره بالمؤثرات الخارجية عن ذلك البلد الذى يتيح له موقعه احتكاكا فعالا ومباشرا ٠

٧ ـ الأدب :

يعتبر الأدب من العلوم المساعدة لدارسى التاريخ ٠ فالأدب هو مرآة لحياة الشعوب وتعبير صادق عن افكار الأدباء واحاسيسهم ومشاعرهم وتفاعلهم مع الأحداث ٠ والاديب هو ذلك الفنان الذى يستطيع ان يعبر فى امانة وبراعة عما يحيط به ويؤثر فى مجتمعه من مؤثرات ، مما يمكن ان يعطى المؤرخ ملامح او اشارات او افكار عن حياة شعب او جماعة من الناس فى مرحلة تاريخية محددة ٠

ومن ناحية اخرى فان الأدب هو احد العوامل الأساسية التى تحرك الجماعات وتثير الشعوب ،بما يحتويه من قضايا انسانية ، وبما يعبر عنه من صور مختلفة للظلم والقهر والتخلف والاستغلال ٠ فلقد كان الأدب احد الممهدات الهامة لبعض الثورات التى تركت آثارا بعيدة فى تاريخ العالم ، خاصة الثورة الفرنسية ٠

ويعتبر الشعر الجاهلى اقدم الآثار الادبية المعروفة عند العرب ، وعن طريق هذا الشعر امكننا التعرف على كثير من الاوضاع الاجتماعية والنفسية لدى العرب فى الجاهلية ٠

أما فى تاريخنا الحديث والمعاصر فاننا نجد نماذج عديدة من ذلك الأدب الذى يستفيد منه المؤرخ فى بحوثه ودراساته ٠ فمسرحيات توفيق الحكيم ، وكتابات طه حسين وعباس محمود العقاد وعبد الرحمن الشرقاوى ، وقصص نجيب محفوظ ويحى حقى ويوسف ادريس ، وقصائد احمد شوقى وحافظ ابراهيم ، هى جميعها صور ادبية صادقة

ونماذج جيدة لما يمكن ان يقدمه الاديب الى المؤرخ من تصوير فنى رائع ، يفيد المؤرخ ولاشك فى فهم حيـاة الشعب المصـرى او بعض قطاعاته خلال مرحلة سياسية واجتماعية محددة .

وعلى المستوى الخليجى ، فاننا نجد فى بعض شـعراء الخليج العربى مثل : صقر بن سلطان القاسمى من الامارات العربية ، واحمد محمد الخليفة مـن البحرين ، وصقـر الشبيب من الكويت ، وعبـد الرحمن المعاودة من قطر ، وعبد الله بن على الخليلى من عمان تناولا لقضايا الأمة العربية المعاصرة .

وعلى المستوى العربى العام ، فاننا نجد فى شعر ابى القاسم الشابى من تونس ، وابراهيم طوقان وعبـد الرحيم محمود مـن فلسطين ، والزهاوى والرصافى من العراق وغيرهم ، نماذج للتعبير عن الأوضـاع السياسية التى مرت بهـا الأمـة العربية فى مرحـلة ما بـين الحربين العالميتين .

واذا أردنا ان نأخذ نموذجا لكيفية استفادة المؤرخ من الاديب ، لوجدنا ذلك فى بيت من الشعر فى قصيدة لأحد الشعراء الفلسطينيين القاها عام ١٩٣٦ ترحيبا بالامير سعود بن العزيز ـ الذى أصبح ملكـا للملكة العربية السعودية فيما بعد ـ عند زيارته للمسجد الأقصى :

المسجد الأقصى اجئت تزوره   أم جئت من قبل الرحيل تودعه

فهذا البيت يوضح للمؤرخ ان وقائع النكبة التى حدثت لعـرب فلسطين عام ١٩٤٨ كانت متوقعة ومرئية لدى بعض المثقفين الفلسطينيين قبل وقوعها باثنى عشر عاما ، وهو ما كان الفكر السياسى العربى بشكل عام عاجزا عن فهمه أو توقعه فى تلك الفترة المبكرة ، لكن شاعرا عربيا كان يدركه ويتوقعه .

٨ ـ عـلم النفس :

هذا العلم من العلوم المساعدة التى يحتاجها المؤرخ . فدراسـة العوامل النفسية والنوازع البشرية ، ومحاولة التوصل الى المكونـات

النفسية لشعب من الشعوب او جماعة من الناس تساعد ولاشك فى فهم كثير من الأحداث التاريخية ، كما انه من الصعب الكتابة عن الشخصيات التاريخية الهامة دون دراسة العوامل النفسية التى كونت هذا الزعيم او ذاك ، والمؤثرات المختلفة التى شكلت فكرة ميوله • فشخصية مثل جمال عبد الناصر لايمكن التاريخ لها بطريقة موضوعية الا بدراسة تركيبته النفسية ، والعوامل الاقتصادية والاجتماعية التى اسهمت فى تكوين نوازعه ومشاعره ، والأسباب الذاتية والعلمة التى دفعته الى اتخاذ قراراته الهامة أو الاقدام على بعض مواقفه ، او اتباع اساليب معينة فى سياسته الداخلية والخارجية ، وهو ما يسهم دون شك فى فهم كثير من المواقف التى اتسم بها عهده •

ويلاحظ ان كثيرا من المؤرخين لايهتمون بدراسة العوامل النفسية فى دراساتهم رغم اهميتها الكبيرة ، ولعل ذلك كان نتيجة للتخصص الدقيق الذى اتجه اليه الباحثون فى العقود الاخيرة دون اعطاء اهتمام يذكر الى تلك العلوم المساعدة، بينما نجد بعض الكتاب الكبار من ذوى الثقافة العريضة ـ مثل عباس محمود العقاد ـ يهتمون فى دراساتهم بتلك العوامل فالقارىء لكتب العبقريات للعقاد يلمس بشكل واضح اهتمام الكاتب بالتعمق فى فهم شخصية الابطال والقادة وسبر اغوارهم •

تلك هى أهم العلوم المساعدة للتاريخ • وهناك علوم مساعدة أخرى ، مثل علوم الفلسفة والاجتماع والسياسة والقانون والاحصاء والحاسب الآلى ، يمكن ان تسهم جميعها فى مساعدة المؤرخ على حسن الاستفادة من المادة التاريخية المتوفرة • وعلى المؤرخ ان يكون ملما بتلك العلوم ، قادرا على الاستفادة منها فى خدمة البحث التاريخى •

ويلاحظ ان جميع العلوم التى تسمى « علوما مساعدة » ليست علوما بالمعنى الدقيق للكلمة ، فبعضها مثل « علم قراءة الخطوط » ليس علما ، لكننا نطلق عليه علما مساعدا على سبيل التجاوز ، حيث انه يساعد الباحث على قراءة الوثائق بالخطوط التى كتبت بها ، لكن بعض العلوم المساعدة مثل فقه اللغة هو علم منظم له قوانينه وضوابطه •

رابعا : مراحـل البحث التاريخى

يمر الباحث خلال قيامه بدراسة موضوع تاريخى معين بعدد من الخطوات او المراحل حتى ينتهى من بحثه ، وهذه المراحل هى مايطلق عليه عملية البحث التاريخى او عناصر البحث التاريخى التى يمكن تحديدها فيما يلى :

١ ـ اختيـار الموضوع :

يعتبر اختيار موضوع البحث هو العنصر الأول الذى يواجه الطلاب الذين يزمعون اعداد بحوث تاريخية ، فعلى اساس هـذا الاختيار تترتب باقى العملية التاريخية التى يمر بها الطالب حتى ينتهى من اعداد بحثه .

ويختلف اختيار الموضوع بالنسبة لطالب المرحلة الجامعية الأولى عنه بالنسبة لطالب الدراسات العليـا ، فبينما يقوم طالب المرحلـة الجامعية الأولى باختيار احد الموضوعات التاريخية المحددة فى مرحلة تاريخية معينة ويقرا ما يتعلق بهذا الموضوع فى بعض المراجع ، ويحاول ترتيب المادة ونقدها ، فان طالب الدراسات العليا يحتاج قبل اختيار موضوعه الى مراجعة الموضوعـات التى سبق ان قام بها الباحثون ، والموضوعات الاخرى المسجلة ، حتى يتجنب اختيار موضوع سبق بحثه او تسجيله ، ثم يحدد طالب الدراسات العليا موضوعه على اسـاس اهتماماته العلميـة ، وامكانية توفر المصادر الكافيـة لبحثه ، والمامه بالعلوم المساعدة التى تخدم الموضوع الذى اختاره .

وفى الوقت الذى يحسن فيه ان يختار طالب المرحلة الجامعيـة الأولى موضوعه بتوجيه من استاذه ، فان على طالب الدراسات العليا ان يقوم هو بهذه المهمة مع الاستفادة بملاحظات استاذه حول هـذا الاختيار .

وبينما يكون الهدف من اعداد طالب المرحلة الجامعيـة الأولى

لبعض البحوث تدريبه تدريبا اوليا على وسائل اعداد البحوث ـ سواء بالكتابة فى موضوع سبق دراسته أو تلخيص بعض الكتب او عرضها ونقدها ـ فان الهدف من اعداد رسالة لدرجة الماجستير هو التدريب الفعال على وسائل البحث واستقراء النتائج ، بينما الهدف من اعداد رسالة الدكتوراه هو اعداد بحث مبتكر وتقديم اضافات جديدة الى العلم .

ويراعى عند تحديد الموضوع بالنسبة لطالب الدراسات العليا ان يكون الطالب ملما بتلك العلوم المساعدة التى يحتاجها بحثه خاصة بالنسبة للغة الأصلية التى كتبت بها مصادر الموضوع الذى اختاره .

وعلى الطالب أن يحدد موضوع رسالته بطريقة واضحة بحيث يكون الموضوع ذا مضمون محدد ، فلا يكون الموضوع عاما او غامضا ، وحتى يمكنه حصر المادة التى يحتاجها لرسالته ، فلا يغرق نفسه فى تفصيلات زائدة لاعلاقة لها بموضوع البحث . فمن الموضوعات المحددة مثلا «حزب الاحرار الدستوريين » او « ازمة مارس ١٩٥٤ » او « حرب اكتوبر ١٩٧٣ واثرها فى التضامن العربى » أو « الانقلابات العسكرية فى سوريا» أو « حركة رشيد عالى الكيلانى » . ومن الموضوعات العامة أو الغامضة « نظرات فى السياسة المصرية المعاصرة » أو « مصر بين الملكية والثورة » أو « دراسة فى المسالة اللبنانية » . لكن هذه الموضوعات العامة يمكن أن يكتبها كاتب او سياسى أو مؤرخ فى مرحلة متأخرة من حياته ، يكون قد تمرس خلالها على الكتابة والبحث ، واكتسب خبرة كبيرة تسمح له بالكتابة فى موضوع عام دون مشكلات .

ويراعى ان تكون بداية الموضوع ونهايته ذات دلالة خاصة . فلا يقال مثلا « الاوضاع السياسية فى مصر خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر » لان ذلك العنوان لايعنى مرحلة تاريخية محددة المعالم، وانما يمكن ان يكون عنوان البحث « الأوضاع السياسية فى مصر من بداية الاحتلال (١٨٨٢) حتى الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) » لان ذلك العنوان يعنى مرحلة تاريخية متميزة .

واذا تبين لطالب البحث خلال اعداده لبحثه ان المرحلة التاريخية التى يتناولها طويلة ، او ان المادة التى جمعها مركزة فى احد جوانب الموضوع السياسية أو الاقتصادية او الاجتماعية ، فمن الضرورى للطالب ان يعدل موضوع بحثه او يحدد - بشكل ادق - المرحلة التاريخية التى يود معالجتها .

وكان من المسلم به منذ فترة تزيد على العشرين عاما الا تشمل البحوث التاريخية موضوعات من التاريخ المعاصر ، ضمانا لتوفر الوثائق الكافية ، وتجنبا لاية مؤثرات شخصية أو عامة قد تدفع البحث وجهة معينة ، او قد تؤثر على الباحث فى ذكر الحقيقة التاريخية ، لكن هذه المقولة تغيرت خلال الربع قرن الاخير ، فقد نوقشت فى الجامعات المصرية رسائل متعلقة بتاريخنا المعاصر اعتمدت على المصادر الاصلية وقدمت اضافات الى التاريخ ، وكان من الموضوعات التى عالجتها تلك الرسائل « الحركة الوطنية فى مصر من ١٩١٨ - ١٩٤٨ » لعبد العظيم رمضان ، « الحركة الوطنية فى فلسطين من ١٩١٧ - ١٩٣٩ » لعادل غنيم ، « سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية من ١٩١٤ - ١٩٢٧ لعبد الخالق لاشين ، « كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ١٩١٤ - ١٩٥٢ » لعاصم الدسوقى ، و « الوكالة اليهودية » لمحمد عبد الرؤوف سليم ، الى غير ذلك من الموضوعات .

٢ - اعداد خطة البحث :

يعتبر اعداد خطة البحث هو المرحلة الثانية من مراحل اعداد البحث التاريخى ، فبعد اختيار الموضوع وتحديد المرحلة الزمنية التى يتناولها البحث ، فعلى الطالب ان يعد خطة لتقسيم بحثه الى ابواب او فصول يتناول فى كل منها احدى نقاط الموضوع الرئيسية .

وقد لايحتاج طالب مرحلة الليسانس او البكالوريوس الى اعداد خطة لبحثه اذا كان الموضوع محدودا ، وفى هذه الحالة يمكنه ان يقسم موضوعه الى عناصر فرعية .

ولكى يتمكن الطالب من اعداد تلك الخطة فعليه الاطلاع على عدد من المراجع العامة حتى يتعرف على معالم الفترة التى يود معالجتها ، ويلم بنقاط الموضوع الرئيسية ، ثم يقوم بعد ذلك بتقسيم خطة البحث: اما تقسيما زمنيا اى بمتابعة دراسة الموضوع طبقا لتتابع احداثه ومساراته ، واما تقسيما موضوعيا اى يتناول الجوانب السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية لموضوعه ، ومن الممكن الاستفادة من الاسلوبين فى اعداد الخطة .

ولنفرض ان الموضوع الذى اختاره الطالب هو « ثورة ٢٣ يوليو فى سنواتها العشر الأولى » فمن الممكن تقسيم الموضوع زمنيا كما يلى :

الفصل الأول : مصر فى السنوات السابقة للثورة .

الفصل الثانى : الثورة حتى أزمة مارس ١٩٥٤ .

الفصل الثالث : الثورة من ازمة مارس حتى تاميم القناة (٢٦ يوليو ١٩٥٦) .

الفصل الرابع : العدوان الثلاثى على مصر (اكتوبر ١٩٥٦) .

الفصل الخامس : من العدوان الثلاثى حتى الوحدة مع سوريا (١٩٥٦ - ١٩٥٨) .

الفصل السادس : من الوحدة الى القرارات الاشتراكية (١٩٥٨ - ١٩٦١) .

فاذا قسم الطالب خطته موضوعيا يمكن ان تكون الخطة كما يلى :

الفصل الأول : مقدمات الثورة .

الفصل الثانى : أهداف الثورة وفلسفتها .

الفصل الثالث : القوى الاجتماعية فى مصر عند قيام الثورة (الفلاحون والعمال ، البورجوازية الصغيرة ، البورجوازية الكبيرة)

الفصل الرابع : الثورة والقضايا الداخلية .

الفصل الخامس : الثورة والعالم العربى ٠

الفصل السادس : الثورة والقضايا الخارجية ٠

٣ ـ اعـداد ببليوجرافيـة للموضوع :

واما المرحلة الثالثة من مراحل اعداد البحث التاريخى فتنحصر فى اعداد قائمة ببليوجرافية A Bibliography للموضوع ، ويقوم الطالب خلال تلك المرحلة بعمل قائمة تضم المصـادر والمراجـع المختلفة التى تعالج الموضوع من وثائق وكتب ومذكرات وذكريات ودوريات ، على ان يثبت البيانات الخاصة بكل مصدر فى بطاقة خاصة يدون بها اسم المؤلف والعنوان والطبعة ومكان النشر واسم الناشر وتاريخ النشر ، والمجلد أو الجزء ، ثم اسم المكتبة التى يتوفر بها هذا المصدر والرقم الموصل الـى الكتاب فى المكتبة (مثل رقم التصنيف) حتى يمكنه الرجوع اليه فى سهولة ٠

ولكى يقوم الباحث باعداد هذه القائمة بطريقة وافية فينبغى ان يقوم بزيارة المكتبات الرئيسة لمراجعة فهارسهـا ، وحصر كل المصادر المتعلقة بموضوعه ، أو التى يمكن أن تفيده فى أحد جوانب الموضوع ٠ ومن المكتبات الهامة فى القاهرة ، دار الكتب القومية ، والمكتبة العامة لجامعة القاهرة ، والمكتبة المركزية ومركز بحوث الشرق الأوسط بجامعة عين شمس ، ومكتبة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ومكتبة معهد البحوث والدراسات العربية العالية ٠

٤ ـ جمع مـادة الموضوع :

بعد ان يختار الطالب موضوعـه ويحدد خطتـه .وبعـد قائمته الببليوجرافية عليه ان يتجه الى جمع المادة التاريخية لموضوعه ٠ ويحسن أن يطلع أولا على الأصول التاريخية باعتبارها أهم المصادر واكثرهـا قيمة ٠ ويشير أسد رسـتم فى السـطر الأول مـن كتابه القيم « مصطلح التاريخ » الى انه « اذا ضاعت الاصول ضاع التاريخ معها » وهو يعنى

بالأصول تلك الآثار المختلفة التى تركها السلف وحفظها لنا التاريخ ، سواء كانت منشآت او اسلحة أو ملابس أو ادوات شخصية أو رسائل او كتب ، وينبهنا اسد رستم بهذا الى اهمية البحث عن الأصول باعتبارها اثمن ما يفيدنا فى مرحلة جمع المادة التاريخية .

وتعتبر الوثائق اهم ما يفيد دارس التاريخ الحديث والمعاصر ، او اهم الأصول التى ينبغى البدء بها والاعتماد عليها ، وهناك بعد ذلك المراجع الخاصة والعامة والدوريات ، مع التنبية الى ان بعض المراجع العامة تحفل بأخطاء شائعة ، أو لاتتوخى الدقة المطلوبة فى ذكر الحقائق

وعلى الطالب عند استفادته من اى مصدر من تلك المصادر سواء عن طريق النقل او الاقتباس او الترجمة ان يذكر فى بطاقته اسم المصدر وعنوانه والصفحة أو اسم المؤلف وعنوان الكتاب والصفحة التى اخذ عنها . ويراعى عند ذكر احدى العبارات او الفقرات فى البطاقة ان يكتبها الطالب بلغته الا اذا كانت اقتباسا فيوضح ذلك فى بطاقته .

واذا كان للطالب رأى او تعليق معين على الفقرة التى استفاد منها، فيمكنه ذكر هذا الرأى او التعليق فى أسفل البطاقة وبطريقة واضحة ، حتى لايختلط رأيه بالفكرة التى اخذها من المصدر ، كما يمكن للطالب اذا تكونت لديه ملاحظات عامة حول الموضوع او المصدر الذى يستفيد منه أن يدونها فى بطاقات خاصة ، وان يضع عنوانا لكل بطاقة، حتى يسهل عليه الاستفادة من تلك المادة عند الشروع فى نقدها .

واذا تمكن الطالب من الاطلاع على بعض الوثائق غير المنشورة ، فعليه ان يقوم بتصويرها حتى يمكن وضعها فى ملاحق بحثه ، أو نشرها ونقدها فى الوقت المناسب .

وهناك اساليب مختلفة يعتمد عليها الطلاب عند قيامهم بجمع المادة التاريخية ، منها كتابة المادة فى كراسة واحدة او جمعها فى دوسيه مقسم أو الاعتماد على نظام البطاقات ، وننبه الطلاب الى خطورة

الاعتماد على اسلوب « الكراسة » عند جمع المادة التاريخية ، نظرا لما يترتب على ذلك من تراكم لنقاط الموضوع تجعل الطالب فى النهاية عاجزا عن تصنيف المادة أو الاستفادة منها ، واما « أسلوب » الدوسيه المقسم » فرغم انه يتيح للطالب ان يوزع المادة التى جمعها اولا باول على أجزاء الدوسيه ، لكن ذلك قد يترتب عليه بعض صعوبات عندما يجرى الطالب تعديلا فى بعض فصول البحث او عندما تتناول المادة التاريخية اكثر من نقطة من نقاط الموضوع ، اما نظام البطاقات فهو أفضل الأساليب لجمع المادة التاريخية ، على ان يؤجل الطالب تصنيف تلك البطاقات حتى ينتهى من جمع المادة العلمية ، وتكون قد اتضحت امامه بشكل نهائى فصول الرسالة وموضوعاتها .

وعلى الطالب بعد ان ينتهى من جمع المادة التاريخية المطلوبة ان يقوم بتصنيفها وترتيبها ، بحيث تكون بطاقات كل فصل على حدة ، وان يصنف بطاقات كل فصل الى عناصر مختلفة ، ثم يرتب تلك البطاقات طبقا للخطة التى وضعها .

٥ ـ نقد المادة التاريخية :

يعتبر نقد المادة التاريخية أصعب العمليات التى تواجه الباحث خلال مراحل اعداد بحثه ، ويقصد بنقد المادة التاريخية دراستها وتحليلها واستخراج النتائج منها ، وبالنسبة للآثار المادية كالتماثيل او المقابر او الملابس فان نقدها أيسر بكثير من الاثار المسجلة الاخرى لان التعرف على الآثار المادية مسالة ميسرة بالنسبة للخبراء والمختصين ، اما الآثار المسجلة فانها تحتوى على افكار وتفسيرات وملاحظات مرتبطة بالشخص الذى كتبها ومعبرة عن نفسه وفكره واتجاهاته ، وهو ما ياخذ جهدا كبيرا من الباحث كى ينقدها ويحللها ويفسر مراميها .

وينقسم نقد المادة التاريخية الى قسمين : القسم الأول هو ما يعرف بالنقد الظاهرى او الخارجى External criticism ، والقسم الآخر هو النقد الباطنى او الداخلى Internal criticism . ويقصد بالنقد

الظاهرى التاكد من صحة الاثر التاريخى سواء كان فى شكل آثار او مخلفات او وثائق ، ويمكن اجراء النقد الظاهرى للوثيقة بالتعرف على نوع ورقها والخط الذى استخدم فى كتابتها ، والقلم الذى حررت به ، والحبر المستعمل فى الكتابة ، والخاتم الذى ختمت به الى غير ذلك من الوسائل .

وقد يتبين للباحث ان اسم كاتب الوثيقة غير مدون عليها او ان تاريخ الوثيقة غير مثبت بها ، فعليه فى هذه الحالة معرفة اسم كاتب الوثيقة او وظيفته او دوره، وتحديد تاريخها ولو بشكل تقريبى باستخدام عدة اساليب منها تحديد تاريخ الوقائع التى وردت فى الوثيقة، وتبين العلاقة بين التاريخ الذى كتبت فيه الوثيقة والوقت الذى وقعت فيه احداثها .

واما النقد الباطنى فيقصد به معرفة مضمون الوثيقة ، وتحديد اهدافها والتعرف على وجهة نظر صاحبها ، والسبب الذى دعاه الى كتابتها ، والظروف السياسية او الاجتماعية او النفسية التى احاطت به عند كتابتها .

وينقسم النقد الباطنى الى قسمين : النقد الباطنى الايجابى والنقد الباطنى السلبى . فالنقد الباطنى الايجابى يعنى تحليل الأصل التاريخى بهدف تفسيره وفهم معانيه ، اما النقد الباطنى السلبى فيقصد به حصر الحقائق التى تضمنتها الوثيقة ، واستبعاد الزائف او غير الصحيح منها. وتمر كل من العمليتين بادوار مختلفة ، حتى يمكن التوصل الى بعض الحقائق التاريخية .

فبالنسبة للنقد الباطنى الايجابى لابد من تحديد المعنى الحقيقى للنص ، ولن يتسنى هذا التحديد الا اذا حاول الباحث ان يفهم ما يقصده كاتب النص التاريخى لا ما يريد الباحث ان يجعله يقصده او ما يتصور الباحث انه يقصده . فعملية النقد الباطنى الايجابى لا تحتمل ان يحمل الباحث النص اكثر مما يحتمل او ان يقوم بتحليله وهو عازم

اصلا على تطويعه لخدمة افكاره او معتقداته ، أو ان يقوم بالاستفادة بفقرات معينة من النص للتدليل على ما يقصده الكاتب دون ان يربط ذلك بباقى فقرات النص • ولعل خير وسيلة لدراسة الاصل التاريخى هو تفسير النص بالنص مثلما كان يفعل علماء التفسير الملمون عندما كانوا يفسرون القرآن بالقرآن •

اما عن النقد الباطنى السلبى فعلى الباحث الا يصدق كل مايقراه من نصوص ، وأن يحاول تصفية الحقائق تمهيدا لاستبعاد غير المقبول منها ، ولاشك أن التعرف على شخصية كاتب الوثيقة ، ومعرفة اتجاهاته وميوله وعلاقاته بالسلطة ، واهدافه الحقيقية من كتابة الوثيقة ، يمكن أن يساعدنا فى قبول بعض الوقائع او رفضها ، وفى فهم الأسباب الحقيقية التى دفعت الكاتب الى تحريف بعض الوقائع ، كما إن ذكر كاتب الوثيقة لوقائع معينة اعتمادا على ما سمعه من آخرين ، أو مرور وقت كبير على الواقعة عند تسجيلها ، يدعو الباحث الى التانى فى تصديق تلك الوقائع قبل أن يتحقق من صحتها بوسيلة او باخرى •

٦ ـ اثبات الحقائق التاريخية :

لا يوصل النقد وحده ـ رغم اهميته ـ الى الحقيقة التاريخية ولا يثبتها بل هو مرحلة هامة فى الطريق اليها ، وعلى الباحث ان يقوم بجهد آخر لاثبات الحقيقة التاريخية ، ولن يتسنى له القيام بهذه المهمة الا اذا قام بعدد من العمليات التاريخية :

(أ) تصنيف المادة التاريخية التى قام بنقدها وتاكد من صحتها بتقسيمها الى مجموعات يكون كل منها شاملا لاحد موضوعات البحث •

(ب) عقد المقارنة بين المعلومات والآراء المختلفة الخاصة بكل نقطة أو موضوع على حده ، بهدف التوصل الى بعض الحقائق التاريخية المحددة •

(جـ) فى حالة تعارض عدد من الروايات التاريخية بشأن واقعة معينة فانه ينبغى المقارنة بينها لتحديد المؤكد منها او اكثرها تاكيدا .

(د) فى حالة وجود روايات متعارضة معظمها يأخذ موقفا معينا ويأخذ أحدها أو بعضها موقفا آخر ، فان الكثرة أو القلة هنا لاتعنى تغليب رواية الكثرة على رواية القلة ، لان العبرة فى النهاية هى بما يثبت صحته سواء كان فى هذا الجانب أو ذاك .

(هـ) لاينبغى الاعتماد تماما على اية رواية يكون لها مصدر تاريخى واحد ، بل يجب البحث عن مصادر أخرى أو الاشارة الى تعذر العثور على تلك المصادر .

(و) فى حالة اتفاق كل المصادر على رواية معينة فان ذلك لايعنى صحتها دائما ، بل قد يتضح من المقارنة والبحث أن اجماع المصادر السابقة لم يكن قائما على اساس صحيح ، او ان المصادر المختلفة قد أخذت جميعها من مصدر واحد .

(ز) قد يتبين بعد اجراء المقارنات حول حادثة معينة أن المصادر المختلفة لم تصل جميعها الى نتيجة محددة بشأن تلك الحادثة ، فعلى الباحث فى تلك الحالة أن يحاول الوصول الى تلك النتيجة .

(ح) اذا تبين للباحث أن المصادر المختلفة قد أغفلت جميعها ـ لسبب أو آخر ـ الاشارة الى واقعة تاريخية محددة ، فعلية أن يهتم بالبحث عن اصول تلك الواقعة واثباتها .

٧ ـ البنــاء التاريخى للمادة :

بعد أن ينتهى الباحث من اثبات الحقائق التاريخية ، فان الخطوة التالية هى عملية البناء أو التركيب التاريخى Historical Construction للمادة التى جمعها ، ويقصد بالبناء التاريخى الربط بين العناصر المختلفة للمادة واقامة وحدة بين تلك العناصر ، بحيث لا يبدو اى منها وكانه

عنصر مستقل بذاته ، او يظهر البحث وكأنه عـدة موضوعات مختلفـة ليس بينها وحدة أو رابطة •

وكى تتم عملية البناء التاريخى بطريقة سليمةينبغى اتباع الأسس التالية :

(أ) تصنيف الحقائق التاريخية التى امكن التوصل اليها بحيـث تصبح كل مجموعة من تلك الحقائق مرتبطة بمرحلة تاريخية من مراحل البحث •

(ب) عقد المقارنات بين حقائق كل مجموعة على حده ، ومحاولة الربط بينها وابراز مضمونها وايضاح ما اضافته الى الحقائق المعروفة حتى اعداد البحث ، ثم تحقيق نفس الشىء بين حقائـق المجموعات المختلفة جميعها •

(ج) سد الثغرات التى تظهر للباحث عند قيامه بعملية البنـاء التاريخى ، فاذا لم يجد الباحث مادة لتحقيق هذا الربط بين نقـاط الموضوع فعليه ان يستخدم خياله العلمى لمعالجة تلك الثغرات •

(د) تحقيق الوحدة المطلوبة للبحث ـ سواء كان تقسيم الخطـة زمنيا او موضوعيا ـ بالربط بين الظواهر المختلفة للمرحلة التاريخية التى يعالجها البحث سواء كانت تلك الظواهـر سياسـية أو اقتصاديـة واجتماعية •

(هـ) ان تكون الاتجاهات الرئيسية للموضوع واضحة امام المؤرخ خلال قيامه بعملية البناء التاريخى ، وأن يكون قادرا على وضع المادة التاريخية فى خدمة تلك الاتجاهات وليس اغراق نفسـه وموضوعه فى خضم المادة التى جمعها •

تلك هى عناصر البحث التاريخى الأساسية التى ينبغى على الباحث اتباعها حتى يمكنه خدمة موضوعه واتباع افضل الأساليب لتقديم بحث جديد أو مبتكر ، وتجنب الأخطاء العديدة التى يقع فيها الكثيرون بسبب عدم اتباعهم تلك الخطوات المنهجية عند اعدادهم لبحوثهم أو رسائلهم •

خامسا : القواعد الفنية لكتابة البحث

هناك قواعد فنية عديدة يحسن مراعاتها عند اعداد البحوث ، سواء بالنسبة لأسلوب البحث او مصطلحاته او طريقة الاقتباس او الاختصار او تنظيم المصادر والملاحق ، الى غير ذلك من النواحى الفنية التى سنفرد لها جزءا خاصا ، والتى يلزم فهمها وتدريب الطلاب عليها حتى يتمكنوا فى النهاية من استيعاب كل عناصر البحث التاريخى وتفصيلاته ، وهو ما سيؤدى بطبيعة الحال الى الارتفاع بمستوى البحوث التاريخية .

١ ـ مقدمة البحث :

ينبغى ان يبدأ البحث بكتابة مقدمة يوضح فيها الباحث اسباب اختياره للموضوع ، والمصادر الأساسية للبحث ، والمحاولات السابقة للكتابة فى الموضوع ، والصعوبات التى واجهت الباحث عند قيامه بجمع المادة العلمية او عند كتابة البحث ، واهم النتائج التى توصل اليها ، والاضافات التى حققها .

ولاتكتب المقدمة الا بعد الانتهاء من كتابة البحث ، حتى يتكون لدى الباحث نظرة شاملة للموضوع تتيح له ان يشير الى تلك النقاط التى اشرنا اليها .

ونوجه نظر الباحثين الى ان هناك فرقا بين المقدمة والتقديم والتمهيد ، حيث يخلط الكثيرون بين معانى تلك الكلمات . فالمقدمة هى التى يكتبها المؤلف بعد اعداد بحثه ، واحيانا يطلق بعض المؤلفين عليها كلمة « توطئة » اما التقديم او التصدير فيكتبه شخص آخر غير المؤلف ، قد يكون الناشر ، لكنه على الاغلب شخصية اكثر شهرة من المؤلف ، وقد يكون احد اساتذته ، او احد الأعلام فى مجاله ، حيث يقوم بتقديم البحث وصاحبه للقراء . اما التمهيد فهو مدخل علمى للموضوع ، كما انه جزء من البحث بعكس المقدمة او التقديم .

ويجوز ان يكتب المؤلف مقدمة لكل طبعة ، خاصة اذا كان قد اجرى تعديلات او اضافات فى الطبعة الاخيرة . كما يمكن فى حالة الكتاب المترجم ان يكتب المترجم مقدمة للكتاب يطلق عليها « مقدمة المترجم » حتى فى حالة قيام المؤلف بكتابة مقدمته ، لان المترجم يبذل جهدا كبيرا قد يقارب جهد المؤلف ، كما انه ينفعل مع الموضوع بدرجة قد تقترب من المؤلف ، وقد يضيف الكثير من الحواشى للكتاب . ويمكن للمترجم ان يحدث القارىء عن اهمية الكتاب ، والعوامل التى دفعته الى القيام بترجمته ، الى غير ذلك من النقاط .

وينطبق نفس الشىء على حالة المخطوط المحقق ، حيث يحسن لمن تولى عملية التحقيق ان يكتب مقدمة للمخطوط الذى حققه ، يشير فيها الى اهمية المخطوط ، والمنهج الذى اتبعه فى تحقيقه .

اما عن حدود التقديم او المقدمة ، فالافضل ان يكون فى حدود عدة صفحات . اما التمهيد فيمكن ان يكون مطولا ، وقد يقترب احيانا من فصول البحث .

٢ ـ العرض :

يجب ان يحرص الباحث على وجود وحدة بين فصول البحث المختلفة وبين عناصر كل فصل على حدة ، وان يركز على الافكار الأساسية للموضوع ، وان يتجنب ذكر التفصيلات الزائدة او الهامشية . واذا كان هناك تفاصيل ذات اهمية ، فيمكن الاشارة اليها باختصار او ذكرها فى حاشية البحث .

ويلاحظ ان كثيرين ـ خاصة فى أبحاث المرحلة الجامعية وعند اعداد رسائل الماجستير ـ يحرصون على الاستفادة من المادة التى جمعوها عند كتابتهم لأبحاثهم حتى لو كان بعضها خارجا عن الموضوع او ذا أهمية ثانوية . ولو ادركوا ان ذلك سيؤثر تاثيرا سيئا على عملية العرض ، ويبعدهم عن الامساك بخيوط البحث الاساسية ويضعف من وحدة البحث ، لاستبعدوا تلك المادة الثانوية وركزوا على النقاط التى

تخدم البحث بطريقة مباشرة ، والتى تبرز جهد الباحث وقدرته على الاستفادة من المادة التى جمعها .

وينبغى عند كتابة البحث ان يفرق الباحث بين افكاره الخاصة وتفسيراته واجتهاداته وبين افكار غيره من الباحثين وتفسيراتهم راجتهاداتهم ، وان يحدد فى وضوح مدى اتفاقه أو أختلافه مع هذا الرأى أو ذاك .

ومن القواعد الهامة بالنسبة لعملية العرض ان يلخص الباحث فى نهاية كل فصل الافكار الاساسية للفصل والنتائج التى توصل اليها ، على أن يتبع نفس الشىء فى نهاية البحث ، فيذكر النتائج النهائية للبحث والمسائل التى يمكن تأكيدها أو ترجيحها أو مواصلة البحث فيها .

٣ ـ الأسلوب :

ينبغى أن يعرض الباحث موضوعه فى أسلوب لغوى سليم وفى عبارة جذابة والا تخرج عباراته عن المعنى المقصود ، وان يتجنب المبالغات والعبارات الركيكة او المعقدة ، والا يستخدم اسلوب التهكم او السخرية أو الهجوم فليس ذلك مجال البحوث العلمية .

وعلى الباحث ان يتجنب ذكر ضمير المتكلم فلا يقول : ورايى او ونرى أو فنعتقد أو فنؤكد ، بل ينبغى استخدام ضمير الغائب فيقال مثلا : ويعتقد أو يتضح مما سبق أو ويؤكد هذا المعنى الى غير ذلك من التعبيرات التى تبعد الباحث عن معانى الغرور او الخيلاء أو الفخر .

وعلى الباحث عند الاشارة الى غيره من الباحثين ان يتجنب الاساءة اليهم كأن يقول : وقد أخطأ فلان عندما ذكر كذا ، أو وقد جانبه التوفيق عند مناقشته لهذا الموضوع ، أو لم يفهم فلان الابعاد الحقيقية للموضوع . وانما ينبغى عرض الآراء المختلفة والتعليق عليها دون ممارسة حق لا يملكه الباحث ، وهو ان ينصب من نفسه حكما على أبحاث الآخرين .

وعلى الباحث الا يستخدم الكلمات الاجنبية الا فى حالتين : الأولى ان تكون كلمة اصطلاحية ، والثانية ان يساعد القارىء على نطق الكلمة نطقا سليما ، فكلمة Toynbee مثلا لو كتبت باللغة العربية فقط دون تشكيل لقرئت بفتح الباء أو بكسرها ، لكن كتابة الاسم بلغته الاصلية يساعد القارىء على النطق السليم للكلمة ، وينطبق ذلك على الكلمات غير المتداولة أو غير المعروفة .

٤ ــ الاقتباس :

يراعى كقاعدة عامة ان يقلل الباحث من عملية الاقتباس . واذا كان ولابد منها فليكن ذلك بالنسبة للاقتباسات الهامة أو ذات الدلالة التاريخية الخاصة ، وعلى الباحث فى هذه الحالة ان يقتبس اهم الفقرات التى يريد ذكرها ، وأن تكون تلك الفقرات محدودة فلا تشغل مثلا صفحة أو عدة صفحات لان ذلك سيؤثر على وحدة الموضوع ، وان يكتب الاقتباس بطريقة مميزة فى متن الرسالة .

ويلاحظ فى حالة اقتباس فقرة واحدة أن توضع بين شولتين«...» فاذا تعددت الفقرات تكتب الشولة فى بداية كل فقرة ويكتفى بشولة واحدة فى نهاية الفقرات جميعها .

واذا اكتفى الباحث بذكر فقرة أو فقرات معينة نقلا عن احد المصادر فيجب ان يراعى ان تلك الفقرة او الفقرات تؤدى المعنى الذى قصده المصدر لا ذلك المعنى الذى يريد الباحث ان يؤكده .

فاذا اقتبس الباحث جزءا من فقرة ولم يكملها فيجب ان يضع فى نهايتها ثلاث نقاط ... اشارة الى ان الفقرة التى اقتبسها لم تنقل كاملة .

وفى جميع حالات الاقتباس ينبغى الاشارة فى هامش البحث الى المصدر الذى اقتبس منه ــ سواء كان وثيقة أو مخطوطا او كتابا أو

دورية او غيرها ـ والجزء او المجلد والصفحات التى رجع اليها ، ويجب ان تكون الاقتباسات ماخوذه من مصادر اصلية لا من مراجع ثانوية ٠

٥ ـ الألقــاب :

يراعى عند الاشارة الى شخصيات معينة فى متن البحث ذكر اسمها مجردا دون القاب ، فلا يقال مثلا صاحب المعالى او صاحب المقام الرفيع او فلان بك او باشا ، وهى القاب كانت مستخدمة وشائعة فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وانما يمكن اذا تكلمنا عن اى من تلك الشخصيات ان نشير اليها بشكل مجرد فنقول مثلا : سعد زغلول او مصطفى النحاس او محمود فهمى النقراشى او مكرم عبيد ٠ فاذا كانت الاشارة الى احد الملوك فلا يجب ان نقول جلالة الملك فاروق الأول ملك مصر وانما نقول فاروق الأول آخر ملك لمصر ٠ فاذا كانت الاشارة الى كاتب او اديب فلا يجب ان نقول عميد الادب العربى طه حسين أو الروائى الكبير نجيب محفوظ ، وانما نقول طه حسين او نجيب محفوظ ٠

ويجوز الاشارة الى اللقب اذا كان المقصود هو التعريف بصاحب اللقب كان يقال مثلا : مدحت باشا والى العراق فى الفترة من ١٨٦٩ ـ ١٨٧١ أو محمد برهان الدين سلطان جماعة البهرة ، او اذا كان ذلك ضرورة لتمييز الشخص عن غيره فى حالة تشابه الأسماء ، كان يقال نجيب محفوظ (الأديب) او نجيب محفوظ (الطبيب) ٠

وعلى الباحث ان يتجنب ذكر بعض الكلمات مثل : العالم الكبير او استاذنا الفاضل او المؤرخ الجليل او الكاتب الشهير ، الى غير ذلك من الامثلة ، ويمكن السماح بذاك فى حالة واحدة اذا كانت الاشارة الى ذلك فى مقدمة البحث تعبيرا عن شكر الباحث لمن وجهه او قدم اليه مساعدة علمية أو اشرف على بحثه أو يسر له الاطلاع على بعض الوثائق ٠

٦ ـ علامات الترقيم :

علامات الترقيم هى تلك العلامات التى نستخدمها عند الكتابة مثل النقطة او الفصلة او النقطتان او الشرطتان او الشولتان او النقاط الثلاث ، الى غير ذلك من العلامات ٠

فالنقطة توضع فى نهاية الجملة التى انتهى معناها ٠

والفصلة توضع بين جملتين او اكثر تؤديان معنى واحدا او تخدمان فكرة واحدة ، او بين الشىء واقسامه ، ومع المعطوفات ٠

والنقطتان توضعان عندما يريد الباحث ان يذكر عدة نقاط او اسباب ، او قبل الكلام الذى يوضح ماسبق ٠

والشرطتان توضعان قبل الجمل الاعتراضية وبعدها ٠

والشولتان توضعان حول العبارات المقتبسة ٠

والنقاط الثلاثة توضع اذا اكتفى الباحث بذكر بعض العبارات المقتبسة دون ان يكمل النص كله ٠

٧ ـ الملاحق Appendices

فى حالة توفر وثائق جديدة لم يسبق نشرها او لم تنشر بطريقة كاملة او دقيقة او سبق نشرها لكنها ذات اهمية خاصة للبحث ، ينبغي ان يخصص لها الباحث جزءا خاصا بعد فصول بحثه بحيث يرتبها ترتيبا خاصا ويعطى كلا منها رقما مسلسلا ٠

ويفضل عند نشر تلك الوثائق ان يتم ذلك باللغة الاصلية للوثيقة ، تجنبا لاى تعديل او تحريف فى الوثيقة قد يخرج نصوصها عن المعنى المقصود ، الا اذا كانت تلك الوثائق بلغة غير ميسرة فيمكن ترجمتها الى احدى اللغات الشائعة ، مع مراعاة الدقة الكاملة عند الترجمة ٠

ولابد ان يشار فى هامش تلك الوثائق وبشكل مفصل الى البيانات

الخاصة بتلك الوثائق ، بحيث تتضمن اسم الوثيقة ورقمها وتاريخها والمكان الذى حفظت فيه ، الى غير ذلك من البيانات التى يفيد منها الباحثون ، كما يمكن ان يفسر الباحث فى هامش الوثيقة بعض مصطلحاتها غير المعروفة .

ويختلف الباحثون بالنسبة لمكان وضع الملاحق فى نهاية البحث ، فبعضهم يضعها قبل قائمة المصادر ، بينما يضعها آخرون بعد تلك القائمة ، ويحسن وضع الملاحق بعد فصول البحث مباشرة وقبل قائمة المصادر ، فقد تتضمن تلك القائمة بعض المصادر التى اخذ الباحث منها تلك الملاحق .

٨ ـ الاختصارات Abbreviations

٩ ـ الحواشى Footnotes

١٠ ـ المصادر Sources

حول هذه الموضوعات الثلاثة راجع الموضوع الثانى من الكتاب

سادسا : التفسـيرات التاريخية

لابد لنا قبل الحديث عن التفسيرات التاريخية ان نشير اولا الـى تطور الكتابة التاريخية ٠ فقد كانت الكتابة التاريخية فى اول امرهـا عملا ادبيا يتناول احداث الماضى ، لكن هذا العمل على اهميته كان يتم بطريقة وصفية ، لاتتضمن اشارة او اهتماما بالقوى التى تؤثر فى حركة التاريخ ، الامر الذى حال دون بروز التاريخ كعلم ، حيث ظلت الدراسات التاريخية الى حد كبير خالية من التحليل والتفسير والبحث عن العوامل الكامنة وراء حركة التاريخ ٠

وجاءت بعد ذلك المرحلة الثانية من تطور الكتابة التاريخية التى تهتم وتركز على دراسة القوى التى تعمل وتؤثر فى حياة الناس ٠ ومن آثار تلك المرحلة ظهور المذاهب التاريخية المعروفة مثل مذهب هيجل، والمادية التاريخية لكارل ماركس ، والتحدى والاستجابة لآرنولد توينبى، الى غير ذلك من المذاهب التى ارجع اصحابها حركة التاريخ الى عوامل روحية او ذاتية او طبيعية او اقتصادية او اجتماعية او نفسية او غيرها ٠
وسنعرض فيما يلى لاهم التفسيرات التاريخية :

١ ـ التفسير الدينى للتـاريخ :

ويعنى هذا التفسير ان حركة التاريخ تقوم على معتقدات دينيـة اعتنقها الانسان منذ القدم ولعبت دورها البارز فى تقدم الانسان وبنـاء حضاراته ٠

فالحضارات القديمة ومنها الحضارة الفرعونية كانت تقوم عـلى معتقدات دينية اعتنقها المصريون القدماء ٠ وكان من مظاهر هذه الحضارة بناء الأهرامات والاعتقاد فى عودة الروح مرة اخرى ٠

وتحدثنا نصوص الدولة الحديثـة (١٥٧٥ ـ ١٠٨٧ ق٠م) ان المعبود الوثنى « آمون » هو الذى كان يمنح فرعون القوة والنصر ٠

كما عبرت بعض الأدلة الاثرية على ممارسة آمون لهذا الدور ، حيث كان يمنح الفرعون سيفا خشبيا يذبح به اعداءه . كما ان حروب الدولة الحديثة كانت حروبا دينية أو ذات صبغة دينية . وهكذا اعتقد المصريون القدماء ان الفضل فى انتصاراتهم ونجاحهم فى تكوين الامبراطورية المصرية انما يعود الى الاله الملك الذى قاد الجيوش ، والى الاله آمون الذى بارك تلك الحروب . ونتيجة لهذا الاعتقاد فقد كانت الجيوش بعد النصر تقدم القرابين لآمون اعترافا بجميله ، وتعطيه نصيبه من الغنيمة .

ولاشك ان تلك المعتقدات الدينية كان لها اثرها فى حركة التاريخ . ويمكن ملاحظة ذلك من تتبع تاريخ الاديان السماوية . فالفكر الصهيونى يستند الى ركائز دينية ، والعقيدة المسيحية كان لها اثرها فى تاريخ البشرية ، كما ان الدين الاسلامى كان له دوره الكبير فى ذلك الامتداد الاسلامى الى بلدان مختلفة ، وفى تلك الانتصارات التاريخية الحاسمة التى حققها هؤلاء العرب الذين كانوا يفتقرون الى وسائل التقدم والنصر . لكن العقيدة الدينية هى التى دفعت حركة التاريخ امامهم ، وهى التى جعلتهم يستعذبون الموت طلبا للشهادة ، ويتسابقون فى نصر دين الله رغم قلة اعدادهم وعتادهم .

لكن ذلك لايعنى أن هذا العامل يظل يفعل فعله فى كيان الامم ، فالعقائد الدينية لاتكون دائما مؤثرة ودافعة ، وانما ينتاب الامم فترات من الضعف والتاخر بسبب ابتعادها عن تعاليم الدين وانشغالها الكبير بالامور الدنيوية البحتة مما يضعف من اثر العامل الدينى فى حركة الشعوب ، لكن الدين يظل فى اعماقها حتى تراجع نفسها أو يقوم فيها مصلح أو داعية فتعاود تمسكها بدينها ، ويستعيد الدين اثره فى حركة تلك الشعوب . فالتفسير الدينى للتاريخ يمكن استخدامه بشكل خاص فى حالة ارتباط امة من الامم بعقيدتها حيث تؤدى تلك العقيدة دورها فى تقدم الانسان وتطوره ، أو تدفعه الى استغلال الدين لصالح قضايا سياسية أو دنيوية .

٢ ـ دور الفرد فى التاريــخ :

ويعنى ذلك ان عظماء الرجال هم الذين يحركون التاريخ ، وهــم الذين ينهضون بأممهم ويسيطرون على ما يحيط بهم من قوى سياسية واقتصادية واجتماعية ٠

ولاشك ان لعظماء الرجال دورهم فى صنع التاريخ ، لكن هذا الدور ليس دورا مجردا غير متأثر بما حوله من اوضاع داخلية وخارجية ، وانما هو محصلة لتفاعل عدد من المؤثرات تجسدت فى النهاية فى دور هذا الزعيم او ذاك ٠

وهناك شروط لابد من توفرها لظهور الزعيم وحسن ادائه لدوره :

ا ـ ان يكون العصر الذى ظهر فيه الزعيم عصر يسمح بتفوق بعض الأفراد على غيرهم ٠

ب ـ ان تتجمع ظروف موضوعية مختلفة ـ داخلية وخارجية ـ تهىء الجو المناسب لبروز الزعيم ٠

جـ ـ ان يتمكن فرد معين من تفهم الظروف واستشعار آمال امته وآلامها ٠

ومن القادة الذين توفرت لهم تلك الشروط الاسكندر الاكبر ويوليوس قيصر وعمر بن الخطــاب وصــلاح الدين الأيوبى ونابليــون بونابرت ومحمد على وسعد زغلول ٠

وليس ضروريا ان يكون القائد او الزعيم متسما بمواهب معينة لابد من توفرها ، فاحيانا لايكون لدى الرئيس مكونات القيادة المطلوبة ، لكن توفر الظروف التى اشرنا اليها يتيح له ان يؤدى دورا متميزا ، لكنه لايصل الى مرتبة القادة التى يتحلون بكثير من الصفات التى تتيح لهم ان يؤدوا ادوارا حاسمة فى التاريخ ٠

وليس ضروريا ان تكون صفات القائد صفات ايجابية او خلقية ،

فبينما كان عدل عمر هو ابرز صفاته فان همجية تيمور لنك ودكتاتورية هتلر وروح تشرشل الاستعمارية كانت كلها عوامل اساسية فى بروزهم ، لكن تلك الصفات السلبية كانت فى النهاية نفس العوامل التى قضت على مطامعهم ومخططاتهم ٠

ومن الزعماء من يتحلى بكثير من الصفات التى تؤهلهم للقيادة ، لكن عدم توفر الظروف الموضوعية لايتيح لهم اداء الدور الذى يريدون، ومن هؤلاء عمر بن عبد العزيز ٠

ومن الزعماء من تتوفر فيهم كثير من صفات القيادة ، فيتمكنون عند توفر تلك الظروف الموضوعية من اداء دورهم ، لكنهم عند تغير تلك الظروف لايوفقون فى متابعة انجازاتهم ، ومن هؤلاء الزعماء جمال عبد الناصر الذى استطاع ان يؤدى دوره بشكل متميز حتى هزيمة ١٩٦٧ ، لكنه بعد تلك الهزيمة لم يستطع اداء دوره على الوجه المامول٠

ومن الزعماء من يستطيع اداء دوره فى مرحلة معينة ، لكنه عند تغير الظروف قد لايتمكن من اداء دوره او لايكون شعبه فى حاجة الى قيادته ، ومن هؤلاء الزعماء تشرشل الذى قاد بريطانيا الى النصر فى الحرب العالمية الثانية ٠ ورغم قناعة شعبه بهذا الدور لكنه اختار قيادة اخرى بعد انتهاء الحرب تستطيع قيادته فى مرحلة السلام ٠

وهكذا نرى ان دور عظماء الرجال دور هام وواضح فى حركة التاريخ ، لكن هذا الدور مرتبط فى النهاية بالظروف الموضوعية التى تتيح لهؤلاء العظماء ان يؤدوا دورهم ، والى المدى الذى تستمر فيه تلك الظروف فعالة ومؤثرة ٠

ومن يتابع مراحل التاريخ المختلفة سوى يرى فترات تاريخية لاتظهر فيها قيادات فاعلة ومؤثرة فى حركة التاريخ ، او تكون فيها تلك القيادات متقاربة فى قدراتها وامكاناتها ، بينما نجد مراحل اخرى زاخرة بالشخصيات البارزة والمتميزة والمؤثرة فى كثير من جوانب الحياة٠

واذا اخذنا النصف الاول من القرن العشرين سوف نجد فى مصر على سبيل المثال عمالقة فى كثير من الميادين . ففى السياسة نجد محمد فريد ومصطفى كامل وسعد زغلول ، وفى الفكر نجد احمد لطفى السيد وطه حسين وعباس محمود العقاد ، وفى الشعر احمد شوقى وحافظ ابراهيم ، وفى الفن سيد درويش ومحمد عبد الوهاب وام كلثوم ، وفى النحت المثال محمود مختار ، وغير هؤلاء كثيرون ، مما يدل على اهمية الظروف الموضوعية فى انجاب هؤلاء العمالقة ، حيث كانت المرحلة عامرة بالنضال الوطنى من اجل تحقيق الاستقلال .

٣ ـ التفسير الطبيعى للتاريخ :

ويقصد بذلك تفسير التاريخ وفقا لقوانين محددة مماثلة للقوانين فى العلوم الطبيعية . ويندرج تحت هذا التفسير عدة تفسيرات : منها التفسير الجغرافى للتاريخ ، اى اعتبار العوامل الجغرافية المختلفة هى التى تؤثر فى نشاط الانسان وتاريخه ، ومنها التفسير الانثروبولوجى للتاريخ ، أى اعتبار الاجناس المتميزة هى الاجناس التى تصنع حركة التاريخ ، ومنها تفسير الدورات التاريخية ، اى وجود نظام دورى ثابت فى حياة الانسان او الامم ، وهو ما يعبر عنه احيانا بأن التاريخ يعيد نفسه .

ويمكن فهم تفسير الدورية التاريخية اذا قسمنا حياة الانسان الى ثلاثة اقسام : الحياة الداخلية ممثلة فى مشاعره وغرائزه وهذه الحياة لا اثر للزمن فيها ، والحياة العقلية للانسان وتاريخها يمثل خطا بيانيا متصاعدا على الدوام ، والحياة الخارجية للانسان وتتمثل فى النشاط الانسانى الخارجى سواء كان اجتماعيا او اقتصاديا او سياسيا ، وتلك الحياة الخارجية هى التى تتأثر بعوامل الزمن ، وهى الحياة التى تمر بتلك الدورية التى تتراوح بين الصعود والهبوط والمد والجزر .

واذا اخذنا الاستعمار العالمى كمثل فاننا نجد المد الاستعمارى الحديث بدأ فى الدول الاوروبية فى فترات متقاربة ، وكان الاستعمار

الاسبانى أسبق من غيره لكنه لم يلبث ان ضعف ، ثم كان الاستعمار الفرنسى الذى بلغ اوجه فى القرن الثامن عشر ، ثم كان الاستعمار البريطانى الذى بلغ اشده مع اواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ، وقد شهدت المرحلة التالية للحرب العالمية الأولى انحسار الاستعمار العالمى رويدا رويدا وتحول الدول الاستعمارية الى دول من الدرجة الثانية ، اى ان الاستعمار العالمى قد مر بدورية معينة بدأت بنشأته ثم صعوده الى قمته وانحداره بعد ذلك .

٤ ـ التفسير النفسى للتاريخ :

ويقصد بهذا التفسير أن تكون لمشاعر الزعماء او الجماعات او الشعوب ردود فعلها النفسية التى تترك آثارها على حركة التاريخ .

ويضرب المؤرخون امثلة عديدة على اهمية التفسير النفسى للتاريخ، منها تلك العصبية الجاهلية ، والشعوبية فى الاسلام ، وحملات المسيحيين لتخليص قبر المسيح فى فلسطين من أيدى المسلمين ، والآثار الكبيرة التى تركها سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٣م على الممالك الأوروبية بشكل خاص ، واقدام اسرائيل على احراق المسجد الاقصى او انتهاك حرمته ، الى غير ذلك من الامثلة .

ولاشك ان العوامل النفسية مثل الحب او الكراهية او مشاعر الحقد او مركبات النقص تترك آثارها على تصرفات وسلوكيات بعض الزعماء والقادة اكثر منها على تصرفات الجماعات والشعوب ، حيث ان تاثيرها على الشعوب يكون على الأغلب وقتيا او طارئا ، ولا يعتبر عاملا اساسيا فى حركة التاريخ .

وقد حاول علماء النفس ان يجدوا فى القادة مجموعة معينة من الصفات يطلقون عليها نموذج الشخصية ، باعتبار ان هناك دورا اجتماعيا لهؤلاء القادة يحدده السلوك الذى تتوقعه مجتمعاتهم منهم .

وفى اعتقاد كثير من المؤرخين ان التفسير النفسى قد يساعد على

تفسير اهمية حادثة تاريخية لفرد ، لكنه لا يفسر الحادثة ذاتها ، وان مهمة المؤرخ ليست فى البحث عن الحالة النفسية لفرد ، وانما فى الحالة النفسية للمجتمع ، وعلى سبيل المثال فان الذى يهم المؤرخ هو معرفة الآثار النفسية لهزيمة ١٩٦٧ على الامة العربية أكثر منه معرفة الحالة النفسية لجمال عبد الناصر فى اعقاب تلك الهزيمة . وانه بناء على ذلك ، فان التفسير النفسى للتاريخ يكون أكثر مصداقية كلما طبقناه على حركة الجماعات لا الزعماء والقادة ، وان كان التفسير النفسى للزعيم او القائد يساعدنا ولاشك على فهم المؤثرات المختلفة التى دفعته الى اتخاذ قرار معين او تبنى اتجاه خاص ، لكن ذلك لايكون بالضرورة تعبيرا عن الحالة النفسية للمجتمع الذى يقوده الزعيم . فمن الممكن أن يقدم الزعيم او القائد على اجراء خطوة كبرى تتفق ومصالحه هو بدعوى انها تخدم مصالح شعبه ، وقد تؤيد ظواهر الاشياء فى حينه هذا الادعاء ، لكن قد يتضح بعد فترة من الوقت او بعد اختفاء القائد أن نتائج تلك الخطوة لم تكن فى صالح الشعب .

٥ ـ التفسير المادى للتاريخ :

وهو التفسير الذى يعنى أن حركة التاريخ تقوم على الجوانب المادية البحتة التى تعتمد على العناصر الاساسية التالية :

(أ) قوى الانتاج : ويقصد بها نشاط الانسان الناتج من محاولاته استخدام الطبيعة أو السيطرة عليها من اجل تطوير انتاجه الاقتصادى فى مختلف جوانبه.

(ب) علاقات الانتاج : ويقصد بها ذلك الجانب من نشاط الانسان الذى يحدث بينه وبين أخيه الانسان فى اطار العملية الانتاجية ، والذى يأخذ اشكالا مختلفة طبقا للقوى الانتاجية السائدة .

(ج) وسائل الانتاج : ويقصد بها تلك الوسائل التى تتم بها العملية الانتاجية ، مثل : الآلات والمعدات والمصانع والقوى المحركة والطرق ووسائل المواصلات المختلفة .

(د) اهداف الانتاج : ويقصد بها ما يهدف اليه الأفراد من تلك العملية الانتاجية التى يقومون بها ٠

ومن تطبيق تلك العناصر المختلفة على النشاط الانسانى فى مجتمع ما يمكننا التعرف على تلك الجوانب المادية التى تؤثر فى حركة التاريخ٠ اى ان اصحاب التفسير المادى للتاريخ يقولون ان الظروف المادية للمجتمعات هى التى تحرك التاريخ ، وان الثورات والانتفاضات والانقلابات وغيرها ترجع فى نهاية الامر الى اوضاع الملكية والانتاج ٠

ولايعنى هذا ان أصحاب هذا التفسير ينكرون دور الفكر أو الدين او الوطنية فى توجيه التاريخ ، فهم يعترفون بدورها وفعاليتها ، لكنهم يرون انها ناتجة عن الاوضاع المادية وتأثيرها على العقل الانسانى ٠

وهكذا يجعل التفسير المادى للتاريخ العوامل الفكرية والروحية والوطنية تابعة للعوامل الاقتصادية دائما ، اى انه يجعل حركة التاريخ كلها قائمة على هذا التفسير وحده ٠

ومع اعترافنا بأهمية العوامل المادية فى حركة التاريخ ، لكننا لانستطيع أن نضع تلك العوامل فى المرتبة الأولى دائما ، لان العوامل الاخرى تؤثر بدورها فى حركة التاريخ ، وقد كان لبعضها دورا حاسما خلال مراحل معينة من تاريخ البشرية ٠ فخلال العصور الوسطى على سبيل المثال كان رجال الدين والمفكرون هم الذين يحركون التاريخ ، وهم الذين خرجوا بالغرب من مجاهل العصور الوسطى ، وفتحوا له آفاق النهضة والتقدم العلمى ٠

تلك هى اهم التفسيرات التاريخية أو اهم المدارس التاريخية المعروفة ، ولاشك ان تلك التفسيرات كان لها اثرها وخطرها على التاريخ ٠ فأما اثرها فيرجع الى أنها خرجت بالكتابة التاريخية من ذلك الدور الوصفى الذى كانت تؤديه قبل ظهور تلك التفسيرات ، واتجهت الى دراسة الظواهر الانسانية المختلفة ومحاولة الربط بينها ، وتقديم

تفسير محدد لحركة التاريخ واما خطرها فيرجع الى انها تخضع حركة التاريخ لعامل اساسى واحد ، وتفسرها بطريقة واحدة دائما » وهو ما يجعل فى القبول المطلق لهذا التفسير او ذاك نوعا من التعسف العقلى ، او رضوخا لنظرة جزئية غير شاملة ٠

وفى رأينا أن المؤرخ الذى يدرك فلسفة التفسيرات التاريخية المختلفة ويستخدمها جميعها فى فهم حركة التاريخ ، غير ملتزم أو متقيد بتفسير مذهب بعينه ، هو ذلك المؤرخ الذى يهدف الى خدمة البحث التاريخى ، وهو الذى يمكنه فى النهاية ان يفسر لنا حركة التاريخ ٠

قائمة ببليوجرافية بمراجع الموضوع

اولا : مراجع باللغة العربية :

- احمد شلبى ، **كيف تكتب بحثا او رسالة** ، الطبعة العاشرة ، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ .

- اسحق عبيد ، **معرفة الماضى من هيرودوت الى توينبى** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨١ .

- أسد رستم ، **منهج البحث التاريخى** ، بيروت ، ١٩٣٩ .

- آلبان . ج . ويدجرى ، **التاريخ وكيف يفسرونه من كنفوشيوس الى توينبى** ، ترجمة عبد العزيز توفيق جاويد ، القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٥٢ .

- جفرى باراكلو ، **الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية** ، ترجمة صالح احمد العلى ، الطبعة الاولى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .

- جمال حمدان ، **بين أوربا وآسيا** ، القاهرة .

- حسن عثمان ، **منهج البحث التاريخ** ، الطبعة الرابعة ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦ .

- حسين مؤنس ، « **التاريخ والمؤرخون** » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى (١٩٧٤) .

- شاكر مصطفى ، « **التاريخ هل هو علم** » ، **مجلة عالم الفكر** ،العدد الثانى (١٩٧٤) .

- عاصم السيد الدسوقى ، **البحث فى التاريخ . قضايا المنهج والاشكالات**، القاهرة : مكتبة القدسى ، ١٩٨٦ .

- عبد الرحمن بدوى ، « **احدث النظريات فى فلسفة التاريخ** » ، مجلة عالم الفكر ، العدد الثانى ، (١٩٧٤) .

- عبد الرحمن بدوى ، **مناهج البحث التاريخى** ، الطبعة الثالثة ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٧٧ .

- عبده الراجحى ، **فقة اللغة فى الكتب العربية** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٨ .

- عمر فروخ ، **كلمة فى تعليل التاريخ** ، الطبعة الثالثة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٧ .

- فوزى منصور ، **محاضرات فى مبادىء علم الاقتصاد السياسى للبلدان النامية** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٤ .

- قسطنطين زريق ، **نحن والتاريخ** ، الطبعة الخامسة ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨١ .

- كار : **ماهو التاريخ** : ترجمة أحمد حمدى محمود ، القاهرة ، ١٩٦٢.

- كولنجود ، **فكرة التاريخ** ، ترجمة محمد بكير خليل ، مراجعة محمد عبد الوهاب خلاف ، القاهرة : لجنة التأليف والترجمة والنشر ، ١٩٦١ .

- لانجلوا وسينوبوس ، **النقد التاريخى** ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، الطبعة الرابعة ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٣ .

- محمد بيومى مهران ، **التاريخ والتاريخ** ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٢م .

- محمد الطالبى ، « **التاريخ ومشاكل اليوم والغد** » ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد الثانى ، (١٩٧٤) .

- محمد عبد الرحيم كافود « **القضايا العربية لدى شعراء الاحياء فى الخليج العربى** » ، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، العدد الرابع عشر ، ١٩٩١ م .

- محمد عواد حسين ، « **صناعة التاريخ** » ، **مجلة عالم الفكر** ، العدد الثانى ، (١٩٧٤) .

- محمد كامل حسين ، **التحليل البيولوجى للتاريخ** ، القاهرة : الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، ١٩٥٥ .

- محمد مصطفى صفوت ، « **التاريخ أهميته وطرق تدريسه** » ، **مجلة العلوم** ، (١٩٤٢) .

- هيوغ اتكن ، **دراسة التاريخ وعلاقتها بالعلوم الاجتماعية** ، ترجمة محمود زايد ، الطبعة الثانية ، بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٢.

ثانيا : مراجع بلغة أجنبية :

Grump, C.G.; **History and Historical Research.** London, 1928.

— Oman, Ch.; **On the Writing of History,** London, 1939.

— Rowse, A.L., **The Use of History,** London, 1964.

الموضـــــوع الثـــانى

الصياغــة الببليوجرافية لحواشى البحــوث

للدكتور جمال محمود حجر

استاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد

كلية الآداب ـ جامعة الاسكندرية

- تمهيــــد :
- الباب الأول : المطبوعات او المصادر الورقية المنشورة •
- الباب الثانى : المخطوطات او المصادر الورقية غير المنشورة •
- الملاحــق :

تمهيـــــــــد

حــول فلسفة هذه الدراسـة

« من ذا الذى يذكر هؤلاء الناس المشغولين طوال حياتهم بنقل احجار لايعرفون اين يضعونها ولا كيف يضعونها ، ويثيرون بهذا امواجا من الغبار الذى يعشى الابصار » (*) ٠

« الحقيقة » هى الهدف الاسمى الذى يسعى وراءه المؤرخون ٠ ولكن تطور علم التاريخ لم يعد يجعل من طلب الحقيقة هدفه الاسمى فحسب ، وانما صار تفسيرها امرا اكثر الحاحا ، وصارت عمليات التحليل والتفسير والبرهنة من وسائل الباحث الجيد ٠ بل ان مثل هذه العمليات صارت معايير للتمييز بين العمل الجيد وغيره ، اى بين العمل المتميز الذى يقوم عليه مؤرخ متشرب لاصول علم التاريخ وقواعده وطرائقه ، والعمل التقليدى الذى يقف به صاحبه عند مجرد سرد ممل لأحداث لاقيمة لها بذاتها ٠ ولذلك فان المؤرخ مطالب بتقديم «النظرية» أو « الراى » فيما حدث ، حتى صار التاريخ يعرف بأنه الراى فيما جرى من احداث ، وليس مجرد رصد وتسجيل الاحداث ذاتها ٠

وليست عمليات التحليل التاريخى ، أو تقديم النظريات ، او ابداء الآراء فى الاحداث التاريخية مجال هذه الدراسة ٠ ولكن لنا من كل ما سبق ان توضح كيف ان الراى او النظرية لايكون كذلك الا بتقديم الدليل ، او البرهان ٠ وبعبارة اخرى ، فان التاريخ صار علم تقديم الدليل على الراى فيما جرى من احداث اثبت المؤرخ صحتها اصلا ثم اخذ يعمل فيها ادواته المنهجية كى يحولها من مجرد احداث الى تاريخ يتسم بالمنهجية والموضوعية والترابط ويكون له معنى ومغزى ٠ وفى عبارة موجزة صار التاريخ علم برهنة ، ولكنه ليس بحال من الأحوال علم ملاحظة كالعلوم التجريبية ٠

(*) لانجلو اوسينوبوس ، **النقد التاريخى** ، ترجمة عبد الرحمن بدوى (الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨١) ص ٧٧ ٠

وبناء النظريات او تقديم الآراء ـ كما قد يبدو ـ لايمكن ان يكون نتاج جهد فردى مطلق ، وانما هو نتاج عمليات تحليلية وافكار ساهم آخرون ببعضها قبل صاحب الراى نفسه ، فضلا عن كون ذلك نتاج عمليات تقص للحقائق من مصادرها الاصلية .

ولذلك فالباحث ـ اى باحث فى اى مجال من مجالات المعرفة الانسانية ـ مطالب بأن يقدم اشارات ببليوجرافية واضحة الى مصادره الأصلية التى استخدمها فى بحثه ، فضلا عن اشارات الى الانتاج الفكرى لغيره من الباحثين فى هذا الميدان ، واشارات الى دراسات مكملة لما يقوم هو باعداده ، وان يبين ما اذا كان لاحد فضل فيما توصل اليه من نتائج ، حتى يوفى كل ذى حق حقه .

ومع ان لكل علم تاريخه ومنهجه البحثى الخاص به ، الا ان هناك قواعد عامة لاخلاف حولها ، اهمها فى هذا المجال : الاشارة الى المصدر او المرجع الذى استفاد منه الباحث فى كتابة المتن . ووضع هذه الاشارة فى سياقها الصحيح هو الموضوع الذى افردنا له هذه الدراسة ، فى محاولة من جانبنا لوضع بعض اللمسات على الطريق نحو منهج علمى لكتابة الحاشية .

وفن كتابة الحاشية هو جزء اصيل لايتجزأ من فن الكتابة العلمية بصفة عامة ، والكتابة التاريخية بصفة خاصة . ومع ذلك لقى المتن اهتمام وعناية كثيرين ممن ساهموا فى اثراء علم التاريخ وتطوير مناهج البحث فيه ، كما هو شان الاهتمام بالعلوم الأخرى التى تستخدم منهج البحث التاريخى بصورة كلية او جزئية ، وذلك حين وضعوا كثيرا من الأصول والقواعد والطرائق البحثية ، بينما تركوا امر الصياغة الببليوجرافية للحاشية بغير عناية كافية ، مما افرز الكثير من النتائج السلبية التى انعكست على المتن ووضعت القارىء فى حيرة وبلبلة فى كثير من الأحيان ؛ فالحاشية هى التى تمكن القارىء من معرفة ما فى المتن من ثمرات المعرفة ومصادرها . وربما جاء حرص كثير من المؤرخين

على تقديم الثمرات فى المتن على حساب الاهتمام بالجذور فى الحاشية، مع انه من البديهى الا ثمرات بغير جذور ؛ فالمتن والحاشية يكمل أحدهما الآخر ، ويجب ان يلقيا القدر الكافى من الاهتمام ، ولايجب بأى حال ان يترك أمر الحاشية لاجتهادات مختلفة ومتفاوتة ، تعتمد على التقدير الجزافى لكل باحث على حده ، وانما يجب وضع صيغة علمية موحـدة يتفق علكها الباحثون ؛ فلغة الحاشية لابد أن يقراها الجميـع بنفس الدلالة والمعنى . وهى فى ذلك تختلف عن المتن الذى قد تتفاوت الآراء فى فهمه . وربما كان حرصى على التأكيد على وحدة لغة الاشارة هـو السبب الرئيسى وراء رصد الجهد للكتابة حول هذا الموضوع .

ماهى الحاشية اذن ؟

والحاشية فى تعريف واضح وبسيط هى : وعاء تصب فيه المعرفـة الزائدة عن قدرة المتن على استيعابها . وهى الاطار الذى يفصل فيـه ما قد يغمض فى المتن . وهى مرصد لمصادر البحث ومراجعه ، وهذه تمثل أدلة يضعها المؤلف ليبين بها صدق ما يقدم من معلومات منسوبة الى مصادرها . وهى قاعدة الصفحة أو جذورها ، التى تكشف للقارىء عن عمق المتن وصلابته .

وقد يكون من العسير على المرء ان يضع بشكل حاسم حدا فاصلا بين ما يجب أن يوضع فى المتن وما يجب ان يوضع فى الحاشية ، فهذه المسالة متروكة ـ من الناحية المعرفية البحتة ـ لتقدير الباحث وميزانه. ومع ذلك فلا بأس من ان نقترح ـ ومعنا كثيرون من الباحثين فيمـا نذهب اليه ـ وضع الامور المهمة التالية الذكر فى الحاشية :

١ ـ الاشارة الى المصدر أو المرجع الذى اعتمد عليه الباحث فى كتابة المتن ، وهو ما نقترح تسميته بالصيغة الببليوجرافية للحاشية ، أو الاسلوب الببليوجرافى للحاشية .

٢ ـ تفصيل الموجز او الغامض الوارد بالمتن محافظة على السياق العام للموضوع .

٣ ـ احالة القارىء الى اماكن اخرى سابقة او لاحقة فى الدراسة التى يعدها الباحث ، لتحقيق الترابط بين اطراف الموضوع •

٤ ـ توجيه القارىء الى مصادر ومراجع اضافية تخدم نقطة فرعية او ثانوية للوقوف على مزيد من المعرفة •

٥ ـ وضع نصوص بلغة اجنبية دون ترجمة ، وهنا تكون الحاشية شريحة متممة لشرائح المتن •

٦ ـ نقد النصوص والادلة التاريخية ، وهنا تكون الحاشية مجالا للحوار بين قسمى الصفحة الواحدة •

٧ ـ نقد او مناقشة راى لمؤلف آخر حول موضوع ورد بالمتن ، وذلك تفاديا لتفتيت السياق الموضوعى ، او الخروج على النسق العلمى للدراسة •

٨ ـ التوفيق بين الآراء الخلافية حول موضوع ورد بالمتن •

٩ ـ التعريف بالاعلام والاماكن الوارد ذكرها فى المتن مما لايتسع له المجال •

هكذا يتبين لنا أن الحاشية ميدان رحب ، يتسع لاستقبال ما لا يستطيع المتن تحمله من الناحية المنهجية المحضة • ولما كان موضوع الحاشية اكبر كثيرا مما يبدو ، فقد اقتصر اهتمامنا فى هذه الدراسة على النقطة الأولى من النقاط التسع السابقة ؛ انطلاقا من أن كل من يدرس موضوعا فى التاريخ او فى غيره من العلوم مضطر الى التعامل مع مصادره ومراجعة بطريقة علمية ، منظمة طبقا لمنهج ثابت واضح وسهل • ذلك انه من المتفق عليه أن السير طبقا لمنهج ثابت واضح وسهل يضمن للباحث ميزة ظاهرة ، هى انه يبذل مجهودا اقل للحصول على نتائج افضل ، وليس هناك ثمة شك فى أن نصف العلم تنظيمه •

وهذه الدراسة تعنى بأسلوب الاشارة الببليوجرافية الى المراجع

والمصادر الورقية المستخدمة فى اعداد الدراسات العلمية ، مع اعطاء اهمية خاصة لمصادر الدراسات التاريخية ، والاهتمام بما هو واسع الانتشار منها كالكتاب والمقال والوثيقة ، تاركة أمر الاشارة الببليوجرافية الى المصادر غير الورقية ، كالمصادر الاثرية ، والتسجيلات الصوتية والمرئية ، والمصغرات الفيلمية ، وغيرها من المستحدثات التقنية ، الى دراسة اخرى . وتبعا لذلك تنقسم هذه الدراسة الى بابين . يتناول الأول الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات ، او المصادر المنشورة ، بينما يتناول الثانى الصياغة الببليوجرافية للمخطوطات ، أو المصادر غير المنشورة .

١ - والمطبوعات أو المصادر الورقية المنشورة تنقسم الى قسمين :

(أ) المتداول على نطاق واسع نسبيا مثل الكتب ، والمقالات المنشورة فى مجلات علمية ، ودوائر المعارف المتخصصة والعامة ، والقواميس ، والببليوجرافيات ، والفهارس ،والصحف ،والمجلات..الخ.

(ب) المتداول على نطاق محدود مثل الوثائق الرسمية المنشورة من قبل دور الأرشيف أو القائمين عليها من الاختصاصيين ، والمذكرات والذكريات المنشورة وغيرها .

٢ - أما المخطوطات او المصادر الورقية غير المنشورة فجميعها متداول فى اطار ضيق قد لايخرج عن المكان الذى تحفظ فيه . ومنها الوثائق الرسمية غير المنشورة ، والاوراق الخاصة ، والابحاث غير المنشورة ، ويدخل فيها الرسائل الجامعية للماجستير والدكتوراه ، وغيرها .

ومراعاة للشكل الذى تظهر فيه المادة العلمية - بصرف النظر عن جوهرها واهميتها - فقد آثرنا استخدام التقسيم السابق على استخدام تقسيم آخر يعتمد المصادر او المراجع حسب اهميتها ، باعتبارها مصادر اولية وأخرى ثانوية . لان هدف هذه الدراسة الاصيل لايتمثل فى ابراز اهمية

المصدر ، وانما فى ايجاد قاعدة للشكل ، او الصيغة ، او الاسلوب الذى يجب أن يوضع عليه المصدر بالحاشية ، سواء اكان مطبوعا او مخطوطا وبعبارة اخرى ، فان هذه الدراسة تتعامل مع المصادر والمراجع بهدف التوصل الى صيغة صحيحة لبنائها ببليوجرافيا بالحاشية .

ولايعنى ذلك أننا نتطفل على علم الببليوجرافيا ، ولكننا نسمح لانفسنا بأن ننهل منه - باعتباره علما قائما على خدمة مختلف فروع المعرفة الانسانية - بقدر ما يخدم مناهج البحث العلمى . فجميع الباحثين مطالبون بمعرفة شىء عن الببليوجرافيا ، من منطلق انها احدى ادواتهم البحثية ، فضلا عن انها تساعدهم على الوصول الى المصادر باسلوب دقيق وسريع ، كما تساعدهم على صياغة بياناتها بطريقة علمية رصينة . ذلك ان الببليوجرافيا علم يعنى بالكتاب : داخليا وخارجيا ، مظهره ومخبره ، كما يعنى بطريقة اعداد قوائم الانتاج الفكرى والثبت الببليوجرافى أى القوائم الببليوجرافية . وليس ذلك من بين اهداف دراستنا .

ويجب التنبيه هنا الى ان الصيغة الببليوجرافية التى تحتوى على بيانات الكتاب ، او المقال ، او الوثيقة ، او غير ذلك من المصادر والمراجع فى الحاشية ، تختلف عنها فى الثبت الببليوجرافى ، او القوائم الببليوجرافية ، التى يعدها الباحثون عادة فى نهاية بحوثهم ؛ ذلك انه بينما يكون لكل مادة شكل واحد فقط فى الثبت الببليوجرافى ، فان المادة الواحدة تتعدد اشكالها فى الصيغة الببليوجرافية بالحاشية ، دون أن تتغير الدلالة الموضوعية لذلك . ومتابعة هذه الاشكال ، او الاساليب ، او الصياغات فى مواضعها المختلفة من حواشى الدراسات والبحوث العلمية ، انما هى الهدف الرئيسى لهذه الدراسة ، فى محاولة لتأصيلها وتقنيتها .

والمتأمل لحواشى بعض الكتب والبحوث باللغة العربية ، يدرك مدى الحاجة إلى منهج علمى لصياغة حواشى تلك الدراسات صياغة ببليوجرافية

صحيحة . ولاندعى اننا قادرون وحدنا على حسم هذا الامر ، بوضع ضوابط الصيغ النهائية لقوانين الاشارة الى المصادر المختلفة فى الحواشى. فمع اننا حاولنا وضع ضوابط الاشارة الى الكتب والمقالات ، ودوائر المعارف ، والقواميس ، والصحف والمجلات ، والوثائق المنشورة وغير المنشورة ، الا اننا قد انتقينا النماذج التطبيقية لاظهار ذلك من الحقل التاريخى وبعض حقول المعرفة الانسانية الاخرى ، وذلك لسببين : الاول اننا تهدف أصلا الى تحقيق فائدة مباشرة لطلاب علم التاريخ والباحثين فيه ، والثانى ان نترك الباب مفتوحا امام المهتمين بمناهج البحث العلمى للمساهمة - كل فى مجال اختصاصه - فى هذا المجال ، الذى يهم جميع الباحثين بغير استثناء . ولعل هذه المحاولة المتواضعة تلقى القبول وتحفز الباحثين على اكمال هذا المشوار الطويل فى مختلف فروع المعرفة الانسانية .

واود ان أشير هنا الى أننى لم أتمكن من وضع يدى على أى مرجع فى منهج البحث التاريخى ، تناول الموضوع الذى بين أيدينا بالدراسة الشاملة ، فى أى من اللغات العربية أو غير العربية .

فاذا أضفنا صورة هذا الواقع ، المليء بالقصور فى معالجة هذا الموضوع من الناحية المنهجية ،الى الواقع المضطرب للصيغ الببليوجرافية فى حواشى بعض الدراسات العربية ، لادركنا - فى يسر - اهمية الكتابة حول هذا الموضوع . ولما كان هذا الامر فى حاجة الى تقنين ، فان ما طرحته فى هذه الدراسة هو تصور شخصى ، اعتمد اساسا على خبرتى وملاحظاتى واهتماماتى بقضايا الدقة العلمية فى الشكل والمضمون . والراى السديد الهادف يمكن ان يصلح كثيرا مما فاتنى . « ان أريد الا الاصلاح ما استطعت ، وما توفيقى الا بالله ، عليه توكلت ، واليه أنيب » .



ولا يفوتنى أن اسند الفضل لاهله ، فلتوجه بجزيل الشكر وعظيم التقدير الى اخوة افاضل وزملاء اكارم كان لهم فضل مراجعة مخطوطة هذا النص ، هم ة السيد الاستاذ الدكتور عادل حسن غنيم ، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة قطر ، الذى كان له فضل تشجيعى على اخراج هذا الموضوع الى النور بنشره . والاستاذ الدكتور شعبان عبد العزيز خليفه ، استاذ المكتبات والمعلومات بجامعتى القاهرة وقطر ، الذى كان له فضل مساندة فكرة الموضوع ، ومتابعة تنفيذها بالراى الصائب والمشورة الصادقة . والسيد الدكتور كمال عرفات خبير المكتبات ومدرس علم الببليوجرافيا - بجامعة قطر ، الذى تفضل بمراجعة هذا النص فى صبر جميل وداب شديد ، وكانت له ملاحظات قيمة تثير من الهمة والعزيمة مايزيل عن الباحث آثار عناء العمل .

اما السيد الأستاذ الدكتور عمر عبد العزيز عمر عميد كلية الآداب بجامعة الاسكندرية واستاذ التاريخ الحديث بها فلا استطيع ان اوفيه حقه من الشكر والتقدير على تفضله بقراءة مسودة هذا الكتاب ثم التقديم له ، فمآثره وأياديه البيضاء على تلاميذه لاتحصى ولاتنسى .

جمال حجر

الباب الأول

المطبوعـــات ، أو المصادر الورقيـــة المنشورة

أولا ـ الكتـــاب ٠
ثانيا ـ المقال ٠
ثالثا ـ القواميس ودوائر المعارف والأطالس ٠
رابعا ـ الفهارس والببليوجرافيات ٠
خامسا ـ الصحف والمجلات غير المتخصصة ٠
سادسا ـ الوثائق المنشورة ٠

اولا : الكتـــاب

الضوابــط العــامة :

هناك مجموعة من القواعد او الضوابط الأساسية العامة التى يلزم مراعاتها عند وضع الصياغة الببليوجرافية للكتاب فى حواشى الدراسات العلمية ، نذكرها فيما يلى مرتبة حسبما يجب ورودها بالحاشية :-

١ - يكتب اسم المؤلف (the author) على هيئته الكاملة عند اول ذكر له كما ورد على غلاف الكتاب ، ويبقى كذلك اذا كان الكتاب باللغة العربية ، اما اذا كان الكتاب افرنجيا (*) فان اعادة ذكر اسم المؤلف تقتضى اختصاره بوضع الحرف الأول من اسمه ، ثم يثبت بعد ذلك اسم العائلة او اسم الشهرة كما ورد على غلاف الكتاب ، وفى كل الأحوال يراعى تجريد اسم المؤلف من الألقاب .

٢ - ثم يكتب بعد ذلك عنوان الكتاب كاملا (the title) مع ضرورة وضع فاصلة (comma) بين عنوان الكتاب واسم المؤلف ، ويراعى تمييز العنوان عن باقى التفاصيل الواردة بالحاشية بوضع خط اسفله ، او بكتابته بالخط الأسود ، او بكتابته بالخط المائل italic كى يسهل على القارىء تمييزه عن باقى البيانات المثبتة بالحاشية ، على النحو التالى :

اسم المؤلف ، عنوان الكتاب (يوضح تحته خط) .
او اسم المؤلف ، **عنوان الكتاب** .
او اسم المؤلف ، عنوان الكتاب (بالخط المائل) .

(*) اقصد بالكتاب الأفرنجى الكتاب المطبوع بالحروف اللاتينية . وقد ورد الى ذهنى استخدام عبارة : الكتاب غير العربى ، فوجدت أن هذه التسمية ستضم تحتها كتبا مطبوعة بحروف هجائية لا اقصدها ، مثل الصينية واليابانية ، وهى كتب لن اتعرض لها فى هذه الدراسة . وحرصا منى على دقة التسمية ، استخدمت عبارة الكتاب الأفرنجى ، تفاديا لاستخدام كلمات اخرى لن تؤدى المعنى الذى اردته ، مثل الكتاب الاوروبى او الكتاب الغربى .

٣ ـ وبعد اثبات عنوان الكتاب ، ترد بيانات نشره مرتبة على النحو التالى : مكان النشر ، اسم الناشر ، سنة النشر ، على ان توضع بيانات النشر جميعها داخل قوسين كبيرين هكذا (   ) على أن يراعى وضع علامات الترقيم المناسبة للفصل بين بيانات النشر الثلاثة ؛ فتوضع نقطتان هكذا (:) بعد مكان النشر، ثم توضع فاصلة (comma) بعد اسم الناشر ، على النحو التالى :

(مكان النشر : اسم الناشر ، سنة النشر)

٤ ـ اذا كان الكتاب مكونا من عدة مجلدات فيشار الى رقم المجلد الذى تم استخدامه بعد الاشارة الى بيانات النشر مباشرة باستخدام كلمة مجلد (volume)

٥ ـ واخيرا ينص صراحة على رقم الصفحة التى تم الاقتباس منها مسبوقا بحرف ص (.p) وهو اختصار لكلمة page ، او الصفحات ص ص (.pp) وهو اختصار لكلمة pages ، على أن توضع فاصلة (comma) بين رقم المجلد ان وجد والصفحة او الصفحات .

تلك هى الاقسام الخمسة التى تحتويها الصياغة الببليوجرافية لاى كتاب فى الحاشية ، وتبدو قواعدها العامة سهلة للوهلة الأولى ، ولكن تطبيقاتها على الواقع تكشف عن صعوبة حقيقية ، ففضلا عن الدقة المطلوبة فى اثبات البيانات الأساسية ، فان صياغة هذه البيانات فى الحاشية ليس ثابتا على هيئة واحدة ، وانما تتعدد اشكالها حسب موضع ذكرها فى كل مرة ، مع أن هذا التعدد ليس له اى تاثير على الدلالة الموضوعية للاشارة الببليوجرافية ذاتها ، فالهدف هو تقديم اشارة ببليوجرافية واضحة مع ادخار الوقت والمساحة عن طريق تقنين هذه الاشارات فى صورها المختلفة . وفيما يلى نعرض بالتفصيل لصيغ الاشارة الى الكتاب الافرنجى ثم الى الكتاب العربى كل على حده . مراعاة لخصوصية الاشارة لكل منهما :

أ ـ الكتـاب الأفرنجى

استقر الباحثون الغربيون بشكل نهائى تقريبا على اتباع قواعد محددة ، يصاغ بمقتضاها الكتاب الأفرنجى على النحو التالى ٠ وهـذا النموذج يوضح مانريد الذهاب اليه :

— P.J.V. Rolo, **Entente Cordiale : The Origins and Negotiation of the Anglo - French Agreements of 8 April 1904** (Glasgow : Macmillan, 1969) p. 73.

هذا الشكل الكامل لثبت البيانات يوضح بالترتيب اربعة مقاطع هى:

١ ـ اسم المؤلف :	P.J.V. Rolo
٢ ـ عنوان الكتاب :	**Entente Cordiale : The Origins ....**
٣ ـ بيانات النشر	(Glasgow : Macmillan, 1969)
٤ ـ رقم الصفحـة	P. 73.

واذا تكرر استخدام الكتاب نفسه فى مواضع اخرى ، فان الاشارة الى اسم المؤلف تختصر ، لتقتصر على الحرف الأول من اسمه وعـلى لقبه فقط كان يقال P. Rolo ٠ اما عنوان الكتاب فيمكن ان يختصر الى المقطع الأصلى منه فيكون هكذا : **Entente Cordiale** ٠ امـا مكـــان النشر ، واسم الناشر ، وسنة النشر ، فتسقط تماما ٠ وبالطبع تبقى الاشارة الى الصفحة او الصفحات امرا لازما ٠ وبناء على ما سبق يمكن الاشارة باختصار الى الكتاب السابق على النحو التالى :

— **P. Rolo., Entente Cordiale,** p. 90.

صيغة الاشارة الى الصفحة او الصفحات :

وعند صيغة الاشارة الى اكثر من صفحة ، فاننا نضع حرفى p.p. متجاورين ، مع وضع نقطة واحدة بعدهما معا ٠ ولا يصح ان يكتبـا هكذا p.p. ٠ كما لايصح ان يكتبا بالحروف الكبيرة (capital letters) هكذا pp.

وهكذا تاتى صيغة الاشارة الى عدة صفحات على النحو التالى :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** pp. 90 - 95.

وهذه الصيغة تعنى ان الاشارة تشمل الصفحات من رقم 90 لى رقم 95 دون انقطاع . وهذا يفهم من وضع الشرطة (**dash**) بين الرقمين .

أما اذا كان المقصود وضع صيغــة تشير الى صفحتى 95، 90, فان ذلك يجب ان يثبت عــلى نحو ترفع فيه الشرطــة (ـ) **dash** وتوضع مكانها فاصلة (،) **comma** على النحو التالى :

— **P. Rolo, Entente Cordiale,** pp., 90, 95.

لأن الفاصلة بين الرقمين هنا تعنى الفصل بين الصفحات ، وان المقصود هو صفحتى 90 و 95 فقط، وما بينمها غير مشمول فى هذه الاشارة .

واذا كان القصد هو الاشارة الى صفحتين متتاليتين ، تأتى الاشارة على هذا النحو :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** pp. 90,91.

اى بوضع الفاصلة بين رقمى الصفحتين ، وعلى ذلك فليس مــن المناسب وضع شرطة (ـ) **dash**

اما اذا كان الهدف الاشارة الى صفحة واحدة والصفحــات التى تليها ، دونما تحديد لتلك الصفحات ، على اساس ان المقصود فى مثل هذه الاشارة على سبيل المثال هو توجيه القارىء الى بداية نقطة معينة، تبدأ بتلك الصفحة دونما تحديد صريح لصفحة النهاية ، تاركا الأمــر للقارىء ، أو ان تكون النهاية عند عنوان جانبى تال ، أو عند نهايــة الفصل ، فان الاشارة فى هذه الحالة ، تكون هكذا :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** pp. 90 ff.

اى صفحة ٩٠ وما يليها .

اما اذا كانت الاشارة الى صفحات متعددة ، او متناثرة بين دفتى الكتاب ، وكان من الصعب عد تلك الصفحات والاشارة اليها بالتحديد ، عندئذ يشار صراحة الى تعدد الصفحات باستخدام هذه الكلمة اللاتينية «passim» التى تعنى «صفحات متفرقة» أو « هنا وهناك » . وعلى ذلك تكون الاشارة على النحو التالى :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** passim.

واذا قصد الباحث لسبب او لآخر وضع صيغة الاشارة الى فقرة بالتحديد ، فانه يستخدم هذا المقطع .par ، وهو اختصار لكلمة «Paragraph» اى «فقرة » . وهكذا تكون صيغة الاشارة على هذا النحو:

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90, par. 3.

وعند الاشارة الى فصل كامل من كتاب ، فلا داعى عندئذ لتحديد الصفحات ،ويكفى تحديد رقم الفصل ، مع استخدام هذا الاختصار .chap الذى يعنى «chapter» اى «فصل» . فتكون صيغة الاشارة هكذا :

— **P. Rolo, Entente Cordiale,** chap. 4.

صيغة الاشارة الى كتاب بعينه عدة مرات :

واذا تكررت الاشارة الى كتاب ما ، فان لذلك قواعد محددة نوردها على النحو التالى:

فى أول مرة تصاغ الاشارة الى الكتاب كاملة ، كما سبق ان أوضحنا. واذا تكررت الاشارة لنفس الكتاب فى حاشيتين متعاقبتين دونما فاصل ببليوجرافى اى دون ذكر لمرجع او مصدر آخر ، فان صيغة الاشارة تأتى على هذا النحو فى الحاشية الأولى :

1 — P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90.

وتاتى على هذا النحو فى الحاشية التالية مباشرة :

2 — **Ibid.** p. 91.

وذلك لعدم وجود فاصل ببليوجرافى .

واذا ذكرنا الصفحة بعد .Ibid كما فى النموذج السابق فهذا يعنى ان الصفحة مختلفة . واذا لم نذكرها ، فهذا يعنى ان الاشارة هى ذاتها بكل التفاصيل كما وردت فى الحاشية السابقة مباشرة بما فى ذلك الصفحة .

و .Ibid. هى اختصار للكلمة اللاتينية «ibidem» التى تعنى «العمل السابق» او «المرجع السابق» او «نفسه» ، وهى اصطلاحات تستخدم فى العربية لتدل على ذات الاشارة . و .Ibid تغنى هنا عن اسمى المؤلف والمرجع معا ، كما تغنى عن الصفحة او الصفحات فى بعض الأحيان .

والاختصار .Ibid يجب ان يكتب هكذا : .Ibid ولكن عم استخدامه وشاع بين الغربيين والشرقيين على حد سواء باستخدام حرف الـ [الكب (capital letter) فى الكلمة او اختصارها ، وليس لهذا ما يبرره ، فجميع الاختصارات فى الحواشى تكتب بالحروف الصغيرة (*) ، فيما عدا اختصارات اسماء الاعلام ، واسماء المراجع فيكتب اولها بالحروف الكبيرة دائما .

وفى حالة تكرار الاشارة الى نفس العمل ، مع وجود فاصل ببليوجرافى ، فان ذلك الفاصل قد يأخذ احد شكلين :

الأول ان يكون الفاصل الببليوجرافى ملحقا بالحاشية الأولى التى ورد بها ذكر المرجع المقصود ، ويكون ذات المرجع فى الحاشية التالية مباشرة .

والثانى ان يكون الفاصل الببليوجرافى من الوضوح بحيث يأتى فى حاشية مستقلة عن المرجع المقصود الذى يشغل حاشيتين احداهما سبق الفاصل والاخرى تتبعه .

(*) انظر الملحق رقم (٢) .

وفيما يتعلق بالشكل الأول نعرض هذا النموذج :

1 — P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90; T. Lerche, America in World Affairs, p. 25.

تاتى الاشارة مرة ثانية الى العمل الأول فى الهامش السابق هكذا :

2 — P. Rolo, **op. cit.,** p. 95.

و **op. cit.** هى اختصار لكلمتين لاتينيتين همـا **opere citato** ومعناهما : نفس المرجع المذكور أعلاه ، والمقصود المرجع وليس المؤلف، او الصفحات . **op.cit.,** هنا ليست فى مستوى **Ibid.** فبينما تعنى **Ibid.** الاشارة الى المؤلف والمرجع او الكتاب معا ، فان **op. cit.,** تعنى الاشارة الى المرجع او الكتاب فقط ، ولذا فان اسم المؤلف يجب ان يسبق **op. cit.** دائما ، ولايصح غير ذلك .

وفى الشكل الثانى تتكرر الاشارة الى نفس العمل ، مع وجود فاصل ببليوجرافى فى حاشية مستقلة كما فى هذه الحالة مثلا :

1 — P. Rolo, **Entente Cordiale,** P. 90.

2 — T. Lerche, **America in World Affairs,** p. 25.

فان اعادة الاشارة الى محتوى الهامش رقـم (١) تاتى بنفس الطريقة التى ذكرناها فى النموذج السابق هكذا :

3 — P. Rolo, **op. cit.,** p. 95.

واذا قصد الباحث الاشارة الى نفس المرجع ونفس الصفحة ، فـان **op. cit.** لاتصلح هنا ، وانما يحل محلهما هذا الاختصار **loc. cit.** للكلمتين اللاتينيتين **loco citato** اللتين تعنيان : نفس المرجع ونفس الصفحة .

فاذا أريد الاشارة مثلا الى ذات الصفحة من ذات الكتاب الوارد فى حاشية سابقة ، ولتكن كما يلى :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90.

فان الاشارة التالية لذات الصفحة من ذات المرجع تكون فى حاشية اخرى تالية ، هكذا :

— P. Rolo, **loc. cit.**

ونلاحظ هنا أن **loc. cit** قد اغنت عــن عنوان الكتــاب ورقم الصفحة ويجب ملاحظة أن تطبيق القاعدة السابقة باستخدام **loc. cit.** لا يتم الا اذا كان بين الحاشيتين فاصل ببليوجرافى ، والا استخدمت **Ibid.** التى تغنى عن اسم المؤلف وعنوان الكتاب ورقم الصفحة .

ولاتطبق هذه القواعد عند استخدام الباحث لاكثر من عمل لمؤلف واحد حتى لايحدث خلط لدى القارىء بين تلك المؤلفات فلا يستدل على المصدر أو المرجع المقصود ، وبالتالى تستخدم **op. cit.** أو **loc. cit.** وانما يمكن استخدام **Ibid.** وذلك لعدم وجود فاصل ببليوجرافى .

صيغة الاشارة الى الاسماء المتشابهة :

واذا كان الباحث يرى أن اسم مؤلفنا - فى النموذج الذى تقصيناه وهو P.J.V. Rolo - طويل ، فلا حرج من استخدام لقبه Rolo فقط، تفاديا للتطويل فى الحاشية ، ويظل ذلك مقبولا الى ان نستخدم أعمال مؤلف آخر يدعى H.P. Rolo . فى مثــل هــذه الحالة يكون من الضرورى أن نميز بين الاسمين Rolo وذلك بكتابة كلا الاسمين كاملا ، أو باضافة اختصار الاسم الاول لكل واحد منهما الى لقبــه ، فتأتى الاشارة الى مرجعيهما هكذا :

— P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90.

— H. Rolo, **Modern Egypt,** p. 70.

ولنفترض أن النماذج السابقة من الحواشى وردت فى اسفل صفحة واحدة فى كتاب ، فانها يجب ان تصاغ على هذا النحو :

1| — P. Rolo, **Entente Cordiale,** p. 90.

2 — **Ibid.,** p. 91.

3 — H. Rolo, **Modern Egypt**, p. 70.

4 — P. Rolo, **op. cit.,** p. 95.

5 — Lerche, **America in World Affairs,** p. 25.

6 — P. Rolo, **loc. cit.**

7 — **Ibid.**

8 — Lerche, **op. cit.,** p. 27.

9 — **Ibid.,** p. 29.

والتفسير العلمى لهذه الصياغة ، يمكن توضيحه على النحو التالى:

- فى حاشية فى 2 اشارة بالعودة الى حاشية 1 مع اختلاف الصفحة
- فى حاشية 4 اشارة بالعودة الى حاشية 2 التى هى نفسها الحاشية 1 مع اختلاف الصفحات .
- فى حاشية 6 اشارة بالعودة الى حاشية 4 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 7 اشارة بالعودة الى حاشية 6 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 8 اشارة بالعودة الى حاشية 5 بكامل تفاصيلها .
- فى حاشية 9 اشارة بالعودة الى حاشية 8 مع اختلاف الصفحة .

يتضح من هذه الصياغة الدقيقة لعدد تسع حواشى ان المرجع المستخدمة هى فقط ثلاثة مراجع تكررت فى صيغ مختلفة ، ولكن الدلالة الموضوعية لها واحدة .

وليس هناك فيما نعلم شكل آخر من اشكال الاشارة الى المراجع فى الحواشى ، وان الخروج على هذه الاشكال للصياغة الببليوجرافية انما هو محاولة لتضليل القارىء بالايحاء بوجود عدد كبير من الحواشى فى قاعدة الصفحة .

صيغة الاشارة الى اكثر من مؤلف لعمل واحد :

واذا شارك فى العمل الواحد شخصان ، كما فى هذا النموذج :

— H.D. Mckinney and W.R. Anderson, **Music in History,** p. 75.

فان الاشارة اليه يجب ان تصاغ على هذا النحو :

— H. Mckinney and W. Anderson, **Music in History**, p. 75.

اما اذا شارك فى العمل اكثر من شخصين ، تكون الاشارة الى ذلك العمل بذكر اسم الشخص الأول ، او الشخص الرئيسى فى انجاز العمل، وتكتب الاشارة فى الحاشية هكذا :

— H. Mackinney and associates, **Music in History**, p. 75.

او تكتب بهذا الشكل ايضا :

— H. Mackinney and others, **Music in History**, p. 75.

او تكتب بهذه الصيغة اللاتينية :

— H. Mackinney et al., **Music in History**, p. 75.

و et al هو الاختصار اللاتينى لـ et alteri التى تعنى « آخرون » ، او « غيره » .

واذا تعدد المؤلفون بحيث صار لكل منهم فصل ، او مقال فى كتاب ، فعادة ما يكون لمثل هذا الكتاب محرر ، وعندئذ يكتب اسم المحرر ويلحق به بين قوسين هذا الاختصار (.ed)للافادة بانه ليس المؤلف وانما هو المحرر editor كما فى هذا النموذج :

— A. Fraser (ed.). **The lives of the Kings and Queens of England** (London : Fontana, 1977) p. 50.

او كما فى هذا النموذج :

— D.A. Caputo (ed.), **The Politics of Policy Macking in America** (San Francisco : Freeman, 1977) p. 70.

واذا كان المقصود الاشارة الى احد فصول الكتاب الأسبق بالتحديد، دون بقية الكتاب ، وتوكيد الاشارة الى مؤلفه فى حالة تعدد المؤلفين ،

فان الفصل المراد الاشارة اليه يعامل معاملة المقال فى دورية (*) . فيذكر اسم المؤلف ، ثم عنوان الفصل ، ثم بيانات الكتاب كاملة كما اوضحناها فى النموذج السابق ، مع احداث تعديلات بسيطة تتضح فى صيغة الاشارة التالية .

— A. John, « King George, V » in : **The lives of the Kings and Queens of England,** ed. by : A. Fraser (London : Fontana, 1977) pp. 250 ff.

صيغة الاشارة الى كتاب يقع فى اكثر من مجلد :

واذا كان الكتاب المراد الاشارة اليه يقع فى مجلدين أو اكثر ، فقد تلزم الاشارة بوضوح الى ان الكتاب يقع فى اكثر من مجلد ،وان الباحث استفاد من هذا المجلد أو ذاك ، مع ضرورة تحديد مكان النشر وسنة النشر لكل مجلد فى هذه الحالة على غير ماهو مألوف ، فليس من الضرورى أن يكون النشر قد تم فى مكان واحد أو فى وقت واحد لكل المجلدات التى يتألف منها الكتاب .

وعند وضع صيغة الاشارة فى الحاشية الى كتاب فى اكثر من مجلد يكون العرض هكذا :

— F. Freidel, **Harvard Guide to American History, (2 vols.),** (Harvard Univ. press, 1974) II, p. 150.

واضح من النموذج السابق أن صيغة الاشارة تفيد وقوع الكتاب فى مجلدين ، حينما اتبعنا العنوان بهذا الاصطلاح بين قوسين (2 vols.) و vols. هو اختصار لكلمة volumes بمعنى مجلدات ، اما كلمة volume ، بمعنى مجلد ، فان اختصارها يكون vol. . كذلك يتضح من الرقم اللاتينى II ، السابق مباشرة على رقم الصفحة ، أن الفائدة

(*) انظر ايضا اسلوب الاشارة الى الدوريات فيما بعد .

المشار اليها فى هذه الحاشية مأخوذة من المجلد الثانى ص 150 . وقد اصطلح الباحثون الغربيون على الاشارة الى المجلدات دائما بالارقام اللاتينية ، هكذا : (*)

I, II, III, IV, V, VI, VII....

ويتم ذلك دون اضافة كلمة volume أو اختصارها (.vol) ولكن من الضرورى ذكر هذا الاختصار (.vol) فى حالة استخدام الارقام العربية 1, 2, 3, 4, الخ فى موضع الاشارة الى المجلد ، كأن نكتب vol. 2 بدلا من II فقط . وكلاهما صحيح . و vol. 2 هنا تعنى المجلد الثانى تماما كما تعنى II وحدها ، اما .2 vols فتعنى مجلدان ، والمعنى مختلف .

واذا أردنا الاشارة الى كتاب آخر يقع فى ثلاثة مجلدات مثلا ، تكون صيغة الاشارة كالتالى :

— Ibrahim Al - Rashid, **Documents on the History of Saudi Arabia** (3 vols.), (Solisbury, 1976) II, p. 170.

وتعنى هذه الاشارة أن الكتاب يقع فى ثلاثة مجلدات ، وان الباحث استفاد من المجلد الثانى ص ١٧٠ .

صيغة الاشارة الى الكتب المترجمة :

واذا كان الكتاب مترجما من لغة الى اخرى ، وجبت الاشارة الى المترجم ، كما فى النموذج التالى :

— K. Hildebrand, **The Foreiqn policy of the Third Reich, trans.** by : A. Forthergill (London : Batsford, 1973) p. 80.

و .trans هى اختصار لكلمة Translated

(*) انظر الملحق رقم (١) .

ويفهم من لغة العنوان ان الكتاب فى الانجليزية وانه منقول عن لغة أخرى ، ولا يهم هنا الاشارة الى اللغة الاصلية للكتاب ، فسوف يعرف ذلك بالضرورة ، حينما يضع القارىء يده على الكتاب نفسه ، عندئذ سيجد ان الكتاب وضع أصلا فى اللغة الالمانية عام ١٩٧٠ .

ترتيب صيغ الاشارة الى المراجع فى حاشية واحدة :

وعند وجود اكثر من كتاب أو عمل علمى فى حاشية واحدة ، فان ترتيب هذه الاعمال فى الحاشية الواحدة يخضع لمجموعة من الضوابط والمعايير :

اولهما : يوضع الكتاب الاكثر اهمية لخدمة الموضوع المشار اليه فى المتن قبل غيره من الكتب أو المقالات .

ثانيها : يوضع الكتاب الذى اقتبس منه قبل غيره من الكتب فى الحاشية ، حتى وان تناولت هذه الكتب نفس الموضوع بشكل مباشر .

ثالثها : يتصدر المصدر الحاشية على المرجع ، ولا يجب أن يحدث العكس بتاتا فى حال وجودهما معا فى حاشية واحدة .

رابعها : اذا تساوت الكتب فى الاهمية فانها تخضع للترتيب طبقا لسنة النشر ، فيسبق الاقدم منها الاحدث ، ولا يجب ان تخضع الكتب فى الحاشية الواحدة طبقا لترتيب الحروف الهجائية لاسماء مؤلفيها على الاطلاق ، لان الالتزام بالترتيب الهجائى مكانه الثبت الببليوجرافى وليس الحاشية .

الفصل بين مرجعين فى حاشية واحدة :

ويجب ان يراعى الباحث المنهج العلمى فى الفصل بين صيغة كتاب وغيره من الصيغ الببليوجرافية بالحاشية ، وأن ذلك يتم بطريقة واحدة، هى وضع الفاصلة المنقوطة (semicolon) هكذا (;) بين بيانات كتاب وآخر ، او بين كتاب ومقال أو وثيقة ... الخ .

ب - الكتـــاب العربى

اذا كان الباحثون الغربيون قد استقروا بشكل نهائى تقريبا عـلى اتباع قواعد محددة عند وضع صيغة الاشارة الى الكتاب فى الحاشية ، فان الأمر لايزال جد مختلف بالنسبة للباحثين العرب ٠ والمتاصل فى حواشى المؤلفات العربية يدرك مدى الحاجة الى منهج موحد يسترشد به الجميع عند كتابة الحواشى فى هذه المؤلفات ، ولعل هذا الموقف هو السبب الرئيسى الذى دفعنى الى الاجتهاد فى وضع هذه الدراسة ٠

هذا ، وتساعد التطبيقات العملية على توضيح اسلوب صياغـة البيانات الببليوجرافية للكتاب العربى ، وليكن هذا الكتاب نموذجـا توضح من خلاله مانريد الذهاب اليه ٠

- عادل حسن غنيم ، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** (القاهرة : مكتبة الخانجى ١٩٨٠) ص ١٤١ ٠

لقد وضعنا فى صياغة هذه الاشارة بالحاشية اربعة مقاطع هى :

١ - اسم المؤلف : عادل حسن غنيم

٢ - عنوان الكتاب : **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب الثانية ٠**

٣ - بيانات النشر : (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٠)

٤ - رقم الصفحة : ص ١٤١ ٠

ولابد ان يكون الفصل بين هذه الأجزاء الاربعة واضحا ، وعـادة يفصل المقطع الأول عن المقطع الثانى فاصلة (،) اما بيانـات النشر فتوضع عادة بين قوسين يفصلانها عما قبلها وما بعدهـا ، والفكرة فى وضعها على هذا النحو هى ماتحتويه من مقاطع اخرى داخلية يراد جمعها

معاً باستخدام هذين القوسين ، وفى داخلهما يكتب مكان النشر واسم الناشر وسنة النشر • ويوضع بعد مكان النشر نقطتان ، هكذا (:) دلالة على ان ما سيلى النقطتين هو تفصيل وتوضيح ، ويوضع بين اسم الناشر وتاريخ النشر فاصلة هكذا (،) • اما المقطع الرابع فيحتوى عادة على رقم المجلد ان وجد ، وعلى رقم الصفحة أو الصفحات•ولعله من الضرورى أن نضع خطا تحت عنوان الكتاب على الدوام كما هو مبين فى النموذج السابق ، أو نكتب عنوان الكتاب بالحروف المائلة ، اذا تيسر ذلك ، أو نكتبه بالخط الاسود ، على هذا النحو :

- عادل حسن غنيم ، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** (القاهرة : مكتبة الخانجى ، ١٩٨٠) ص ١٤١ •

ولما كان من غير المألوف اختصار الاسماء العربية ، بايراد أحرفها الأولى ، كما هو الحال فى الاسماء الافرنجية ، فلا يجب اختصار اسم المؤلف ، بل يجب أن يوضع فى هيئته الكاملة كلما أمكن ذلك ، وبالترتيب الطبيعى أى : اسم الشخص فالاب فالجد أو اللقب ، وذلك فيما عدا الاسماء العربية القديمة قبل مطلع القرن التاسع عشر ، فتكتب هذه باسم العائلة أو الشهرة • وفى كل الاحوال تجرد الاسماء من الالقاب ما لم يكن ذلك ضرورة (*) • وفى مثل هذه الحالة يوضع اللقب بعد الاسم بين قوسين مثل :

نجيب محفوظ (الطبيب) ••••• واضافة صفة الطبيب هنا تهدف الى التمييز بينه وبين نجيب محفوظ (الأديب) • وعند وضع صيغة الاشارة الى نجيب محفوظ (الأديب) يكتب اسمه فقط دون صفة لانه اكثر شهرة فيكتب على هذا النحو : نجيب محفوظ ،•••

(*) انظر : شعبان عبد العزيز خليفة ، ومحمد عوض العايدى ، **الفهرسة الوصفية للمكتبات : المطبوعات والمخطوطات** (الرياض دار المريخ ، د•ت) ص ١٤٣ ، ١٤٨ •

اما فى حالة اختصار العنوان ، فان ذلك يجب ان يتم طبقا لضوابط تحفظ للعنوان ذاتيته ،ولاتحدث به خللا يبطل مفعول الاشارة. فيجب أن يذكر المقطع الرئيسى من العنوان ، اذا كان العنوان يتكون من عدة مقاطع ، كما فى هذا النموذج :

... ، الدوحة : المدينة الدولة ، دراسة مسحية اجتماعية ميدانية لنمط التحضر بمدينة الدوحة .

فى النموذج السابق يكتفى تماما بذكر المقطع الرئيسى وهو : **الدوحة: المدينة الدولة** ، لانه يعطى دلالة كافية لعنوان الكتاب ، ويحفظ له ذاتيته ، ولا يؤدى الى انقطاع جزء من المعنى او الى غموض العنوان. وبصفة عامة يجب أن يتم الاختصار عند موضع يحسن الوقوف عنده (*).

وقد يواجه الباحث بعض الصعوبات فى وضع بيانات النشر فى الحاشية نتيجة لعدم طبع اسم الناشر ، او مكان النشر ، او تاريخ النشر على غلاف الكتاب . فاذا لم يطبع اسم الناشر او الطابع على الغلاف ، يستخدم الاختصار (د.ن.) أى بدون ناشر . واذا لم يطبع مكان النشر ، او الطبع ، يستخدم الرمز (د.م.) اى دون مكان . واذا لم يطبع تاريخ النشر ، يستخدم الرمز (د.ت.) .

وفى حالة تكرار ذكر كتاب معين ، يسقط ذكر مكان النشر ، واسم الناشر ، وسنة النشر ، وهى البيانات التى اتفقنا على وضعها بين قوسين ، عند ذكر الكتاب لأول مرة فقط . وبصفة عامة يختصر اسم الناشر – اذا كان طويلا – بالقدر الذى يسمح بالتعرف عليه ، فيحذف من بيانات النشر الالفاظ والعبارات التى لا لزوم لها .

(*) **المرجع السابق** ، ص ٢٠٤ ؛ محمود الشنيطى ، ومحمد المهدى ، **قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية** ، (القاهرة : دار المعرفة ١٩٧٣) ، ص ٤٩ .

صيغة الاشارة الى الصفحة او الصفحات :

وفيما يتعلق بالاشارة الى الصفحة او الصفحات ، فان الحرف (ص) يستخدم لهذا الغرض ليعنى صفحة كذا ، او صفحات كذا . ويمكن القياس على الاستخدام الأوربى للحرفين .pp بكتابة (ص ص) للاشارة الى عدد من الصفحات ، وان كانت الاشارة بحرف (ص) واحد كافية فى حالة المؤلفات العربية للدلالة على كل من المفرد والجمع ، كما هو واضح من النموذج التالى :

عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق العربى الحديث** ، (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٠) ص ١٤٥ ، ١٥٥ او ص ص ١٤٥ ، ١٥٥ .

واذا ورد ذكر الصفحات على هذا النحو مثلا : ص ١٤٥ ـ ١٥٠، فان ذلك يعنى ان الاشارة تشمل الصفحات من ١٤٥ الى ١٥٠ . أما اذا كتبت الاشارة على هذا النحو مثلا : ١٤٥ ، ١٥٠ فان ذلك يعنى أن الاشارة المقصودة هى الى صفحتين اثنتين فقط هما ١٤٥ و ١٥٠ ، وما بينهما غير مشمول .

اما اذا قصدنا الاشارة الى صفحة واحدة وما بعدها تاركين للقارىء تحديد نهاية الموضوع نكتب : ص ١٤٥ وما بعدها ، وعادة ما تكون النهاية المقصودة هى نهاية الفصل او الموضوع ، او الى ان يظهر عنوان جانبى جديد ، ان وجد مثل هذا العنوان .

واذا كانت الاشارة الى صفحات متناثرة ولكنها محدودة ، تكون هكذا :ص ١٤٠ ، ١٤٥ ، ١٥٠ ، ١٦٠ مثلا . أما اذا كانت الصفحات غير محدودة ، فتكون الاشارة اليها بغير ارقام ، وتكتب عبارة «صفحات متفرقة » . قارن فى ذلك صيغة الاشارة الى الكتاب الأفرنجى .

وعند الاشارة الى فقرة محددة نظرا لاهميتها ، يمكن ان نكتب رقم الصفحة متبوعا برقم الفقرة المقصودة ، كأن نكتب مثلا ص ١٥٠ فقرة ٣.

وفى حالة الاشارة الى فصل بكامله ، فليس هناك داع لتحديد الصفحات ، وتكفى الاشارة الى رقم الفصل . كأن نكتب مثلا : « انظر الفصل الرابع » .

صيغة الاشارة الى كتاب بعينة عدة مرات :

واذا أردنا الاشارة الى كتاب واحد فى حاشيتين متعاقبتين ، بدون فاصل ببليوجرافى ، فان الصيغة الببليوجرافية للاشارة تظهر فى الحاشية الأولى على النحو التالى :

١ ـ عادل غنيم ، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** ، ص ١٥٠ .

وتظهر فى الحاشية التالية لها مباشرة على هذا النحو :

٢ ـ **المرجع السابق** ، ص ١٥١ .

ويلاحظ اننا قد اسقطنا اسم المؤلف وعنوان الكتاب هنا ، نظرا للتتابع أو التعاقب وعدم وجود فاصل ببليوجرافى . اما اذا فصل التعاقب أو التتابع السابق حاشية أو اكثر ، أو أن الحاشية التى تحتوى الكتاب المعنى ضمت أكثر من مرجع ، فلابد من اعادة ذكر اسم المؤلف فى الحاشية التالية مباشرة ، مع تعديل عبارة «المرجع السابق » الى عبارة « مرجع سابق » ، كما هو مبين فى هذا النموذج ،الذى يعرض لثلاثة حواشى متتالية :

١ ـ عادل غنيم ، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية** ، ص ١٥٠ .

٢ ـ جمال محمود حجر ، **بريطانيا والازمة المالية فى الحجاز ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣** ، ص ١٣٠ .

٣ ـ عادل غنيم ، **مرجع سابق** ، ص ١٥٣ .

واذا كانت الحاشيتين متتاليتين مع وجود فاصل ببليوجرافى

متضمن فى الحاشية الأولى ، فان ذلك لايجب ان يعطى مظهرا خداعا ، بل يجب الالتزام بالصيغة الببليوجرافية الصحيحة ، كما هو الحال فى النموذج التالى :

١ ـ عادل غنيم ، **الحركة الوطنية الفلسطينية من ثـورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانيـة** ، ص ١٥٠ ؛ جمـال محمـود حجر ، **بريطانيا والازمة المالية فى الحجاز ١٩٢٩ ـ ١٩٣٣** ، ص ١٣٠ ٠

٢ ـ عادل غنيم ، **مرجع سابق** ، ص ١٥٢ ٠

وقد قصدنا بعبارة « مرجع سابق » ان هذا المؤلف له مرجع سبق ذكره ، وانه ليس « المرجع السابق » مباشرة ؛ فعبـارة « المرجـع السابق » تعنى التتابع او التعاقب ٠ ويجب ان نلاحظ باهتمام انـه اذا استخدم الباحث اكثر من مرجـع لمؤلف واحد فى دراسة واحدة ، فلا يجب الاشارة بتاتا الى اى منها بعبارة « مرجع سابق » ؛ لان الاشارة هنا لن تكون محددة كما يتضح من النموذج التالى مثلا :

١ ـ جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربى : دراسة لتاريـخ الامارات العربية ١٩١٤ ـ ١٩٤٥** ، ص ١٣٠ ٠

٢ ـ جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامـارات العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** ، ص ٣٠ ٠

٣ ـ جمال زكريا قاسم ، **الخليـج العربى : دراسة لتاريـخ الامارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤** ، ص ١٣ ٠

واضح ان اى محاولة لتكرار الاشارة الى اى من هذه المراجـع باستخدام عبارة « مرجع سابق » سيكون محفوفا بالخطر الناتج عـن احتمال الخلط بينها لدى القارىء ٠

ولذلك ننصح باستخدام بيانات العنوان فى كل مرة لتحديد المرجع المقصود ، الا فى حالة واحدة يمكن فيها استخدام عبارة «المرجع السابق»

فى موضعها الصحيح ، وذلك عندما نقصد المرجع السابق مباشرة كما فى النموذج التالى :

١ ـ جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٩٤٥ ـ ١٩٧١** ٠ ص ٣٠ ٠

٢ ـ جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤** ، ص ١٣ ٠

٣ ـ **المرجع السابق** ص ١٤ ٠ فى هذه الحالة تكون الاشارة فى هامش ٣ عائدة الى الكتاب المذكور فى هامش ٢ بدون شك ٠

وفيما عدا ذلك تكتب البيانات الببليوجرافية كاملة ٠

ومع ان ما ذكرناه أعلاه صحيح الى حد كبير ، فاننا ننصح بعدم استخدام اى من المصطلحين السابقين « مرجع سابق » و « المرجع السابق » اذا استخدم الباحث أكثر من مرجع لمؤلف واحد فى دراسته تفاديا للخلط ، ونوصى باستخدام بيانات كل كتاب أو مقال لنفس المؤلف كاملة ، عدا بيانات النشر ٠ ولما كان من الضرورى وضع خط تحت عنوان الكتاب فمن الضرورى كذلك وضع خط تحت الاصطلاحات الدالة عليه مثل : **المرجع السابق** ، **ومرجع سابق** ٠ او نكتبها بالخط الاسود دون أن نضع خطا تحتها ، او نكتبها بالخط المائل ٠

الاشارة الى اكثر من مؤلف لعمل واحد :

واذا اشترك فى تاليف الكتاب شخصان وجبت الاشارة اليهما كما فى هذا النموذج :

ـ شوقى الجمل ، وعبد الله عبد الرازق ابراهيم ، **تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر** (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ١٧٥ ٠

اما اذا شارك فى تأليف الكتاب ثلاثة اشخاص فاكثر ، فان الاشارة تكون الى الاول بينهم ، طبقا للترتيب الذى ورد على صفحة عنـوان الكتاب ، ثم يعقب الاسم الأول كلمة « وآخرون » . والنموذج التالى يوضح السبب فى ضرورة اتباع هذه الطريقة :

- محمود فهمى الكردى ، هدى محمد مجاهد ، جهينة سلطان العيسى ، **الدوحة : المدينة الدولة ، دراسة مسحية اجتماعية ميدانية لنمط التحضر بمدينة الدوحة** (**مركز الوثائق والدراسات الانسانية** ، جامعة قطر ، ١٩٨٥) ص ٧١ .

اما عنوان مثل هذا الكتاب فلابد وأن يكتب على النحو السابق عند ذكره لأول مرة ، ثم يأتى بعد ذلك على هذه الصورة :

- محمود الكردى وآخرون ، **الدوحة : المدينة الدولة** ، ص ٧٣ .

واذا تعدد المؤلفون ، وكان لكل منهم فصل فى الكتاب الواحد ، وكان للكتاب محرر ، فان الاشارة هنا تكون للمحرر ، وليس لمجموعة المؤلفين ، كما فى النموذج التالى :

- احمد عزت عبد الكريم (مشـرف) (*) **البحـر الاحمر فى التاريـخ والسياسة الدولية المعاصرة** ، (القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٠) ص ٣٠٩ .

هذا اذا كان الهدف هو الاشارة الى الكتاب ، اما فى حالة الاشارة الى احد الأعمال المتضمنة فيه ، فان الكتاب عندئـذ يعامل معاملـة الدوريات العلمية والمقالات ، وهذا الجانب سنتناوله عند الحديث عن الدوريات العربية فيما بعد .

(*) المشرف أو المحرر (editor) هو ذلك الشخص الذى يتوفر عـلى اعداد اعمال علمية للنشر ، يقوم بتأليفها آخرون ، ويتولى هـو عمليات التعديل ، والاختصار ، والتبسيط ، والتنسيق والتقديم لهذه الاعمال .

وهناك نموذج آخر ، يحسن ان نورده هنا لبيان فارق بسيط وشكلى فى استبدال كلمة مشرف بكلمة محرر أو ناشر :

- رؤوف عباس (محرر) **مصر وعالم البحر المتوسط** (القاهرة : دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ، ص ٥٦ .

صيغة الاشارة الى كتاب يقع فى اكثر من مجلد :

واذا كان الكتاب المراد الاشارة اليه فى الحاشية يقع فى اكثر من مجلد وجبت الاشارة الى عدد مجلدات الكتاب ، ثم المجلد الذى قصد الباحث الاشارة اليه فى الحاشية ، كما فى النموذج التالى :

- احمد عبد الغفور عطار ، **صقر الجزيرة** (٧ مجلدات) ، (بيروت مطبعة الحرية ، ١٩٧٣) ، مجلد ٣ ، ص ٨٥ .

واضح هنا ان المقصود هو الاشارة الى ص ٨٥ من المجلد الثالث. ولكن يجب تنبيه القارىء الى ان الكتاب يقع فى هذا العدد من المجلدات السبعة ، لان فى ذلك فائدة محققة بغير شك .

او كما فى النموذج التالى :

- محمد عزة دروزة ، **العرب والعروبة فى حقبة التغلب التركى من القرن الثالث الى القرن الرابع عشر الهجرى** (٩ اجزاء فى ٣مجلدات)، (بيروت : المكتبة العصرية ، ١٩٨١) ، مجلد ١ ، جزء ١ ، ص ١٥٠ .

او كما فى هذا النموذج :

- خير الدين الزركلى ، **شبه الجزيرة فى عهد الملك عبد العزيز** ، (٤ اجزاء فى مجلدين) ، (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٥) ، مجلد ٢ ، جزء ٣ ، ص ٤٣١ .

الاشارة الى الكتب المترجمة :

واذا كان الكتاب مترجما وجبت الاشارة الى المؤلف والمترجم ، والمراجع ان وجد ، كما فى النموذج التالى :

ـ جاك ووديس ، **جذور الثورة الافريقية** ، ترجمة وتعليق ، احمد فؤاد بلبع ، مراجعة : عبد الملك عودة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ١٩٧١) ، ص ٥٣٧ ٠

ونلاحظ هنا ان اسم المترجم يرد بعد ذكر عنوان الكتاب مباشرة ثم يتبعه اسم المراجع فباقى بيانات النشر ٠

الفصل بين مرجعين فى حاشية واحدة

وفى حالة وجود اكثر من كتاب فى حاشية واحدة فلابد من الدقة فى وضع الفواصل الدالة على بداية ونهاية كل كتاب فى الحاشية ، دونما خلط بينها جميعا ٠ والنموذج التالى يوضح كيف ان الفاصلة المنقوطة (؛) تقوم بمهمة الفصل بين الأعمال الثلاثة التالية التى تتضمنها حاشية واحدة :

ـ مصطفى عقيل الخطيب ، **سياسة ايران فى الخليج العربى فى عهد ناصر الدين شاه ١٨٤٨ ـ ١٨٩٦** (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ١٠٥ ؛ جمال محمود حجر ، **بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤ ـ ١٩٣٨** (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ص ٩٥ ؛ جمال زكريا قاسم ، **الخليج العربى : دراسة لتاريخ الامارات العربية ١٨٤٠ ـ ١٩١٤** (القاهرة : مطبعة جامعة عين شمس ، ١٩٦٦) ص ٧٥ ٠

ترتيب صيغ الاشارة الى المراجع فى الحاشية :

اما بالنسبة لترتيب الكتب فى الحاشية الواحدة فان ذلك يخضع لعدة معايير ، **اولها** : ان اكثر الكتب اهمية لخدمة الموضوع يوضع قبل غيره ٠ **وثانيها** : ان الكتاب الذى تم الاقتباس منه يتقدم غيره وان تناول نفس الموضوع ٠ **وثالثها** : ان المصدر يتصدر الحاشية دائما ويتبعه المرجع ٠ **ورابعها** : فى حالة تساوى الاهمية بالنسبة للكتب فى الحاشية الواحدة ، فانها تخضع للترتيب طبقا لسنة النشر ، فيسبق الاقدم منهما الاحدث وهكذا ، ولا تخضع الكتب فى الحاشية للترتيب طبقا للحروف

الهجائية على الاطلاق .. وهى ذات القواعد المتبعة فى هذا المجال فى الكتاب الأفرنجى .

نموذج لتطبيق القواعد السابقة :

واذا كان لنا أن نضع بعضا من المراجع السابقة لتكون حواشى باحدى صفحات دراسة بين ايدينا ، مع مراعاة تطبيق القواعد التى تم تناولها فى هذا الجزء ، يمكن أن نتصور حواشى هذه الصفحة على النحو التالى :

١ - مصطفى عقيل الخطيب ، **سياسة ايران فى الخليج العربى** ، ص١٠٨

٢ - احمد زكريا الشلق ، **معالم التاريخ المصرى الحديث والمعاصر** ، ص ٥٠ .

٣ - مصطفى عقيل الخطيب ، **مرجع سابق** ، ص ١٣٠ .

٤ - **المرجع السابق** ، ص ١٥٠ .

٥ - جمال محمود حجر ، **بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز** ، ص ٣٥٠ .

٦ - احمد زكريا الشلق ، **مرجع سابق** ، ص ٥٥ .

٧ - جمال محمود حجر ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠٠ .

٨ - **المرجع السابق** ، ص ٣٥٠ .

٩ - احمد عبد الغفور عطار ، **صقر الجزيرة** ، المجلد ٥ ، ص ١٠٧ .

١٠ - جاك ووديس ، **جذور الثورة الافريقية** ، ص ٣٠٠ .

١١ - احمد عبد الغفور عطار ، **مرجع سابق** ، المجلد ٧ ، ص ٣٠ .

١٢ - **المرجع السابق** ، ص ٤٥ .

١٣ - جاك ووديس ، **مرجع سابق** ، ص ٣٠٥ .

ومن الضرورى ان نضع خطا اسفل عنوان الكتاب ، وأسفل اصطلاح « المرجع السابق » وأسفل اصطلاح « مرجع سابق » .ويمكن الاستعاضة عن هذا الخط باستخدام الوسائل الحديثة فى الطباعة ، فيكتب عنوان الكتاب واختصاراته والاصطلاحات الدالة عليه بالخط المائل ، أو بالحروف السوداء كما سبق اوضحنا عند الحديث عن الكتاب الأفرنجى.

ثانيا : المقــال

ا ـ المقــال الأفرنجى

الضوابــط العــامة :

اتفقنا فيما سبق على اسلوب اثبات الكتاب الافرنجى بالحاشية ٠ وحرصنا فى ذلك على اثبات بيانات المؤلف ، والكتاب ، والنشر ، وارقام الصفحات ٠ والمقالة الأفرنجية تختلف قليلا ـ عند اثباتها بالحاشية ـ عن الكتاب الأفرنجى ، فالصيغة الببليوجرافية لها يجب أن تتم عبر الخطوات التالية :

١ ـ اسم المؤلف كاملا عند اول ذكر له ٠

٢ ـ عنوان المقال ، على أن يوضع بين علامتى تنصيص ٠

٣ ـ عنوان الدورية أو الكتاب الذى يوجد به المقال ،مع وضع خط تحت اى منهما ، أو كتابته بالخط الأسود أو بالخط المائل ، واثبات رقم العدد او المجلد فى حالة الدورية ٠

٤ ـ اذا كان المقال منشورا فى دورية فيكتفى من بيانات النشر بتاريخ النشر ، مع وضعه بين قوسين كبيرين ٠

٥ ـ اما اذا كان المقال منشورا فى كتاب ، فيجب أن تكتب بيانات النشر كاملة ، كما هو متبع فى حالة اثبات الكتاب بالحاشية ٠

٦ ـ تكتب ارقام الصفحات فى مكانها فى نهاية الاشارة الببليوجرافية ٠

والنماذج التالية توضح التطبيقات العملية لما نريد الذهاب اليه :

1 — Friedman, «The McMahon - Husain Correspondence, and the Question of Palestine», **Journal of Contemporay History,** V (1970) p. 25.

نلاحظ ان عنوان المقال فى النموذج السابق قد وضع بين علامتى تنصيص ، بينما وضع خط تحت عنوان الدورية او كتب بالخط الاسود ،

واشير الى المجلد بالارقام اللاتينية ، دون الارقام العربية ، ووضعت سنة النشر بين قوسين .

وكما ذكرنا عند الحديث عن الكتاب الافرنجى فى الحاشية ، اشرنا الى المجلد بالارقام اللاتينية ، دون ذكر كلمة volume أو اختصارها vol. . واذا تعذر استخدام الارقام اللاتينية ، فلابد من ذكر كلمة volume أو اختصارها vol. قبل الرقم ، وهكذا تاتى الاشارة على النحو التالى:

. . . . . ., **Journal of Contemporary History,** vol. 5 (1970) p. 25.

ويوضح النموذج التالى اهمية استخدام الارقام اللاتينية من حيث الشكل للدلالة المباشرة على رقم المجلد ، دون التداخل مع اية ارقام اخرى .

— W.B. Fisher, «Unity and Diversity in the Middle East», **Geographical Review,** XXXVII (1947) p. 25.

ويقرأ رقم المجلد هنا ٣٧ .

الاشارة الى مقال فى كتاب :

ويوضح النموذج التالى كيف يمكن الاشارة الى مقال فى كتاب :

— D.H. Davis, «Energy Policy and the Ford Administration : the First year», in : **The Politics of Policy Making in America,** ed. by : D.A. Camputo (San Francisco, 1977) p. 52.

ويمكننا ان نلاحظ هنا عدة ملاحظات :

اولها : وجود الحرف «in» الذى يعنى هنا «موجود فى » . ووجود الحرف «in» يفيد ان المقال منشور فى كتاب وليس فى دورية ، فليس من المالوف ذكر هذا الحرف قبل اسم الدورية .

وثانيها : غياب رقم المجلد فى حالة ما اذا كان المقال منشورا فى كتاب ، لان مجرد وجود هذا الرقم فى موضعه الذى حددناه يدل على أن

المشار اليه دورية . واذا حدث وكان المقال فى كتاب من عدة مجلدات فان رقم المجلد فى الكتاب له موضع آخر ، كما سبق ان بينا .

وثالثها : اننا اشرنا الى بيانات النشر كاملة ، كما هو الحال فى الكتاب ، بينما اكتفينا من بيانات النشر بسنة النشر فقط فى حال الدورية .

وعلى ذلك ، فان الصيغة الببليوجرافية المثبتة فى الحاشية ، اذا كتبت طبقا لمنهج صحيح ، يمكن ان تدل القارىء على ما اذا كان المقال منشورا فى دورية او فى كتاب .

ورابعها : وجود اشارة الى محرر الكتاب ، وهذا غير وارد فى الدوريات .

وقد يكون للمحرر مقال فى الكتاب ، مما قد يحدث خلطا عند البعض حين يرون ان اسم المؤلف واسم المحرر متطابقان ، كما فى هذه الحالة :

— D.A. Caputo, « The Politics of Campaign Finance Reform in America», in : **The Politics of Policy Making in America,** ed. by : D.A. Caputo, (freeman, San Francisco, 1977) p. ...

ولا عجب فى ان يكون المحرر مؤلفا لاحدى مقالات الكتاب ، فيذكر اسمه مرتين الأولى كمؤلف للمقال ، والثانية كمحرر للكتاب الذى يوجد به المقال ، مع مراعاة وضعه فى مكانه الصحيح فى كل مرة طبقا للقواعد التى اتفقنا عليها .

ويمكن أن نتبين من خلال النماذج التالية أسلوب كتابة الصيغة الببليوجرافية للمقال بالحاشية :

— J.A. Spender, «British Foreign Policy in the Reign of H. M. King George V», **International Affairs,** XIV (1935) p. ...

— R.H. Soltan, «Some Lessons from the Near East», **History,** XXV (1940) p. ...

— A.L. Tibawi, «T.E. Lawrence, Faisal and Weizmann : The 1919 Attempt to Secure an Arab Balfour Declaration », **Journal of the Royal Central Asian Society,** LVI (1969) p. ...

— M. Khadduri, «The Islamic system, its Competition and Coexistence with Western Systems», in : **The Modern Middle East,** ed. by : R.H. Nolte (New York, 1963) p. ...

— G.E. De Jong, «Slavery in Arabia», **The Moslem World,** XXIV (1934) p. ...

ويلاحظ القارىء للنماذج السابقة ، اننا قد تحرينا الدقة فى اثبات بيانات المقال ، وسرنا على منهج واحد لم يتغير ، والتزمنا بوضع علامات الترقيم المناسبة بين مقاطع الاشارة ؛ كالفاصلة (،) بين المقاطع الرئيسية ، وعلامتى التنصيص (« ») حول عنوان المقال وحده ، والخط ______ تحت اسم المجلة أو عنوان الكتاب أو كتابته بالخط الأسود اذا كان المقال فى كتاب ، أو اذا كان فصلا من كتاب لمجموعة من مؤلفين . أما القوسين الكبيرين (   ) فيوضعان حول تاريخ النشر للمجلة ، وحول بيانات النشر للكتاب .

ضوابط استخدام الاشارات المختصرة :

وعند تكرار استخدام المقال الأفرنجى بالحاشية ، فليس ضروريا اعادة ذكر التفاصيل التى وردت عند أول ذكر له ، ولكن فى مثل هذه الحالة فان الاشارة تخضع لذات المنهج الذى اتبعناه عند الحديث عن الكتاب الأفرنجى ، باستخدام **Ibid.** **op. cit,** **loc. cit.,**

أما **Ibid.** فتستخدم فى حالة الاشارة الى ذات المؤلف وذات المقال وذات الدورية ، على أن يكون ذلك فى الحاشية التالية مباشرة لذكر المقال ، أى مع عدم وجود فاصل ببليوجرافى بين الحاشيتين ،

كحاشية ثالثة او جزء من الحاشية الأولى . والنموذج التالى يوضح ما نريد الذهاب اليه :

1 — G. Baer, «Waqf Reform in Egypt», **St. Antony's Papers, IV** (1928) p. 65.

2 — **Ibid.**

ونلاحظ هنا عدم وجود فاصل ببليوجرافى بين الحاشيتين ، كما نلاحظ أن الحاشية رقم (٢) لم يذكر فيها غير **Ibid.** مما يدل على انها اغنت عن ذكر كل بيانات الحاشية السابقة بما فيها رقم الصفحة .

ولكن اذا جاءت الحاشية الاولى على هذا النحو :

1 — G. Baer, «Waqf Reform in Egypt», **St. Antony's Papers,** IV (1928) p. 65; B. Bond, **British Military Policy between the Two World Wars,** (Oxford. 1980) p. 170

فان اعادة الاشارة الى مقال G. Baer الذى يشكل الجزء الاول من هذه الحاشية تخضع لنظام جديد تستخدم فيه **op. cit.,** بعد ذكر اسم المؤلف على هذا النحو فى الهامش رقم ٢ .

2 — G. Baer, **op. cit.,** p. 70.

و **op. cit.,** هنا استخدمت نيابة عن عنوان المقال وعنوان الدورية ولكن تبعها رقم الصفحة بالضرورة .

أما اذا كانت الاشارة فى الهامش رقم 2 لنفس المقال ونفس الصفحة فان الاشارة فى هذه الحالة تأتى على هذا النحو :

2 — G. Baer, **loc. cit.**

و **loc. cit.,** هنا استخدمت نيابة عن عنوان المقال ، وعنوان الدورية ، ورقم الصفحة الذى لم يتغير وهو p. 65 .

وعلى ذلك يكون لدينا اربعة أشكال للاشارة الى المقال بالحاشية :

١ ـ الاشارة كاملة عند أول ذكر للمقال ٠

٢ ـ استخدام Ibid. نيابة عن كل بيانات المؤلف والمقال والدورية (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) ٠

٣ ـ استخدام op. cit. نيابة عن كل بيانات المقال والدورية فقط (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) ٠

٤ ـ استخدام loc. cit. نيابة عن كل بيانات المقال والدورية (أو الكتاب الذى يوجد به المقال) ورقم الصفحة ٠

استخدام اكثر من عمل لنفس المؤلف :

وفى حالة استخدام الباحث لأكثر من عمل لمؤلف واحد ، فان عليه بالضرورة أن يشير الى مسميات هذه الاعمال فى كل مرة منعا للخلط بينها ، فيما عدا Ibid. فيسمح باستخدامها ، لانها تاتى مباشرة دون فاصل ببليوجرافى للتعبير عن محتوى الحاشية السابقة ، وبالتالى فان الخلط هنا غير وارد ٠ أما op. cit. و loc. cit. فلابد أن تستخدم بحذر شديد من جانب الباحث ، والا أحدث الباحث خلطا بين مراجعة فى ذهن القارىء ٠

والأعمال الثلاثة التالية لمؤلف واحد توضح لنا صعوبة استخدام op. cit. و loc. cit. فى الحواشى بطريقة منتظمة ودون خلط بين هذه الاعمال :

1 — J. Harris, « Freeing the Slaves », **The Contemporary Review,** CXXVIII (1930) p. 743.

2 — J. Harris, «Slave Trading in China», **The Contemporary Review,** CXXXVII (1970) p. 174.

3 — J. Harris « Slavery : World Abolition », **The Contemporary Review,** CXLII (1932) p. 308.

ولذلك فاننا ننصح باستخدام اسم المؤلف فى كل مرة ، وكذا عنوان المقال ، وان نكتفى باسقاط عنوان الدورية ادخارا للمساحة فى الحاشية٠ ولكن فى مثل هذه الحالة علينا ان نضع عنوان المقال بين علامتى تنصيص ، حيث لا يفهم أن عنوان المقال هو عنوان لكتاب ٠

ب - المقـال العربى

الضوابـط العـامة :

اتفقنا عند الاشارة الى الكتاب العربى فى الحاشيـة على ان ذلك يستوجب اثبات بعض البيانات التفصيلية ، مثل : اسم المؤلف كاملا ؛ وعنوان الكتاب ، الرئيسى والفرعى - ان وجد ، ويوضع تحته خط او يكتب بالخط الأسود أو بالخط المائل ؛ ورقم الطبعة - ان وجدت ؛ وبيانات النشر ، وتوضع بين قوسين كبيرين ؛ واخيرا رقم الصفحة او ارقام الصفحات .

والاشارة الى المقال العربى كالاشارة الى المقال الافرنجى تختلف قليلا عن الاشارة الى الكتاب ، وتأتى عادة طبقا للخطوات التالية :

١ - اسم مؤلف المقال كاملا .

٢ - عنوان المقال ، ويوضع بين علامتى تنصيص .

٣ - عنوان الدورية ، أو الكتاب الذى به المقال ، مع وضع خط تحت اى منهما أو كتابته بالخط الاسود أو الخط المائل ، واثبات رقم العدد او المجلد فى حالة الدورية .

٤ - اذا كان المقال منشورا فى دورية ، يكتفى من بيانات النشر بتاريخ النشر ، مع وضعه بين قوسين كبيرين .

٥ - اذا كان المقال منشورا فى كتاب ، تكتب بيانات النشر كاملة ، كما هو الحال عند الاشارة الى الكتاب .

٦ - واخيرا يثبت رقم الصفحة أو ارقام الصفحات .

والنموذج التالى يوضح ما ذهبنا اليه بطريقة تطبيقية :

- جمال محمود حجر ، « انهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الاجنبية فى الحجار » ، **الدارة** ، العدد الاول ، السنة العاشرة (يونيه ١٩٨٤) ص ٠٠٠

نلاحظ مما سبق ان المقال العربى قد اثبت فى الحاشية ، طبقا للترتيب التالى :

- اسم المؤلف ، « عنوان المقال » ، **عنوان الدورية** ، رقم العدد (سنة النشر) الصفحة ٠

الاشارة الى مقال فى كتاب :

والنموذج التالى يوضح اسلوب اثبات مقال منشور فى كتاب :

- فاروق عثمان اباظة ، « التنافس الدولى فى جنوب البحر الاحمر فى النصف الاول من القرن التاسع عشر » ، فى كتاب : احمد عزت عبد الكريم (مشرف) ، **البحر الاحمر فى التاريخ والسياسة الدولية المعاصرة** (القاهرة : جامعة عين شمس ، ١٩٨٠) ص ٠٠٠

أما اذا كان المقال فصلا فى كتاب يتناول على سبيل المثال موقف الصحافة القطرية من القضايا العربية ، ويساهم فى تاليفه عدد من المؤرخين ، ويسير طبقا لخطة عمل جماعية تتضح من صياغة العنوان ومن محتوى الكتاب معا ، عندئذ تكون الاشارة الى احد فصوله كما يلى :

- عادل حسن غنيم ، « القضية الفلسطينية » ، فى كتاب : **الصحافة القطرية والقضايا العربية** (الدوحة : مركز الوثائق والدراسات الانسانية ، جامعة قطر ، ١٩٨٤) ص ٠٠٠

ويلاحظ فى الاشارتين السابقتين ان الصيغة الببليوجرافية واحدة ، فكلتاهما اشارة الى عمل فى كتاب ٠ ولكن العمل الأول مقال يستطيع ان يقف بعنوانه وحده بعيدا عن اسم الكتاب الذى نشر فيه ٠ أما العمل الثانى فهو فصل فى كتاب ، لايستطيع ان يقف عنوانه وحده بعيدا عن

عنوان الكتاب . وهذا التمييز بين العملين يجعلنا ندرك من أول وهلة ما اذا كان العمل المنشور فى كتاب مقالا او فصلا فيه .

وعند الصياغة الببليوجرافية للكتابين السابقين لاحظنا التمييز بينهما عن طريق اثبات اسم (المشرف) او (المحرر) للكتاب الأول، مما يدل على انه هو الذى يقوم بعملية التنسيق بين المشاركين فى أعداد الكتاب . أما الكتاب الثانى ، فليس له محرر ، لان جميع المؤلفين ساهموا فى تحريره بالتنسيق فيما بينهم .

ويلاحظ القارىء ، اننا قد حرصنا على وضع علامات الترقيم بانتظام بين أجزاء الاشارة الواحدة ، كالفاصلة (،) بين المقاطع الرئيسية ، وعلامتى التنصيص (« ») حول عنوان المقال فقط ، والخط (____) تحت عنوان المجلة أو عنوان الكتاب او كتابتهما بالخط الأسود ، والقوسين ( ) حول تاريخ النشر للمجلة ، وحول بيانات النشر للكتاب ، فى حال نشر المقال فى كتاب .

ضوابط استخدام الاشارات المختصرة :

وعند تكرار استخدام المقال فى الحاشية ، فان ذلك يخضع لنفس قواعد الاشارة السابق ذكرها عند الحديث عن الكتاب العربى . كأن نستخدم عبارة : **المرجع السابق** ، مع وضع خط تحتها ، فى حالة ما اذ اكانت الاشارة الى نفس المقال دون وجود فاصل ببليوجرافى . أو ان نستخدم عبارة : **مرجع سابق** ، مع وضع خط تحتها ، فى حالة وجود فاصل ببليوجرافى ، ولكن فى هذه الحالة الاخيرة لابد من كتابة اسم المؤلف . وبعبارة أخرى ، فان عبارة **المرجع السابق** تقابل **Ibid.** اللاتينية المستخدمة فى الاشارة الى المراجع الأوروبية . أما عبارة **مرجع سابق** فتقابل **op. cit.** اللاتينية ، اى أسم المقال والدورية فقط ، دون اسم المؤلف . الذى يجب ان يثبت قبل هذه العبارة .

والقاعدة السابقة ليست مطلقة بأى حال ، ويبطل استخدامها فى حالة استخدام الباحث لاكثر من مرجع لمؤلف واحد . وفى هذه الحالة ، لابد من الاشارة فى كل مرة الى اسم المؤلف وعنوان المقال أو الكتاب ، حتى لايحدث خلط بين الأعمال المختلفة لمؤلف واحد .

استخدام أكثر من عمل لنفس المؤلف :

والنماذج التالية توضح ما نريد الذهاب اليه من ضرورة وضع اشارة كاملة لاعمال مؤلف واحد ، فى حال استخدام بعضها معا فى دراسة واحدة . ولنفترض أن المؤلف هو جمال محمود حجر ، فتكون الصيغة الببليوجرافية فى الحواشى لأعماله المستخدمة فى هذه الدراسة على النحو التالى بصفة دائمة .

- جمال محمود حجر ، **بريطانيا والازمة المالية فى الحجاز** ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ص ...
- جمال محمود حجر ، **بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز** ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ص ...
- جمال محمود حجر ، « انهاء الملك عبد العزيز للامتيازات الاجنبية فى الحجاز » ، **الدارة** ، العدد الاول ، السنة العاشرة (١٩٨٤) ص ..
- جمال محمود حجر ، « الآثار السلبية للسياسة الغربية فى شمال شبه الجزيرة العربية » ، **الدارة** ، العدد الأول السنة الحادية عشرة (١٩٨٥) ص ...

هذا مع ملاحظة أن ذكر الأعمال السابقة كاملة البيانات يكون عند اثباتها لأول مرة فقط ، وفى حال تكرار ذكرها تسقط بيانات النشر .

نلاحظ انه ليس من المنطقى الاشارة الى الأعمال السابقة لمؤلف واحد فى الحواشى باستخدام عبارة **مرجع سابق** ، ولكن يصح استخدام عبارة **المرجع السابق** ، اذا كان الهدف الاشارة الى مرجع سابق بدون

فاصل ببليوجرافى . ومع ذلك ، فاننا ننصح الباحثين ـ تفاديا للخلط ـ بعدم استخدام عبارتى **المرجع السابق** ، **او مرجع سابق** فى مثل هـذه الحالة .

ولا باس فى ان يكون المقال مكتوبا فى اللغة الانجليزية ، ومنشورا فى دورية عربية ، او العكس . وفى مثل هذه الحالة يكون هناك تداخل بين لغتين او اكثر فى حاشية واحدة ، كما هو الحال فى النموذج التالى :

— A. Mejcher, «Saudi Arabia's Relationship with Germany under King Abd Al-Aziz», in :

الدارة ، العدد الثانى ، السنة الثانية عشرة (١٩٨٦) .

ولا يشار عادة الى ناشر المجلة ، أو الى مكان نشرها . ولكن يشار فقط الى سنة النشر ، فتوضع سنة النشر بين قوسين دائما ، كما هو واضح فى النماذج السابقة .

ثالثا : القواميس ودوائر المعارف والاطالس

أ ـ القواميس ودوائر المعارف والأطالس الأفرنجية

تفيد القواميس ودوائر المعارف فى امداد الباحث بمعلومات عامة وسريعة ، ولكنها فى ذات الوقت دقيقة ، وتقود الباحث ـ فى كثير من الأحيان ـ الى حيث يمكنه الاسترشاد ببعض المراجع او الكتابات المختلفة ، المتعلقة بالموضوع الذى يتناوله القاموس او دائرة المعارف . وعلى الرغم من ان ما تقدمه القواميس ودوائر المعارف مجمل وملخص وعام ، الا انها جميعا تتميز بالدقة العلمية المطلوبة فى مثل هذه الأعمال المرجعية . والمتخصصون عادة هم الذين يسهمون بالكتابة فى القواميس ودوائر المعارف ، ولذلك يجب الاستنارة بآرائهم وتوجيهاتهم من خلال ما يكتبون .

والقواميس ودوائر المعارف مجلدات تعامل معاملة الكتب ، ولكن يسقط عنها اسم المؤلف فى معظم الأحيان ، لأنها تكون أكثر شهرة بعناوينها وليس بمؤلفيها .

ومن بين القواميس ودوائر المعارف التى تخدم الباحث فى التاريخ نذكر ـ على سبيل المثال ـ المجموعة التالية ، ونوردها فى صيغتها الببليوجرافية كما يجب ان تثبت فى الحاشية :

ففى التاريخ الأفريقى مثلا يستطيع الباحث استشارة دوائر المعارف التالية :

- **African Encyclopedia** (London : Oxford University Press. 1974).
- **The Encyclopedia of Africa** (New York : F. Watts, 1976).
- **MacDonald's Encyclopedia of Africa** (London : Macdonald Educational, 1976).

وكذلك يستطيع الباحث الرجوع الى القواميس الآتية ، على سبيل المثال ، عند تناوله للتاريخ الافريقى :

— **Dictionary of Black African Civilization** (New York : 1. Amiel, 1974).

— **Historical Dictionary of Cameroon, by** : V. T. Le Vine and R.P. Nye (Metuchen : N.J, Scarecrow Press, 1974).

— **Historical Dictionary of Lesotho, by** : G. Haliburton (Metuchen : N.J., Scarecrow Press 1977).

واذا كان الباحث معنيا بالتاريخ الآسيوى ، او بتاريخ الشـرق الاوسط ، ففى استطاعته استشارة دوائر المعارف التالية ، على سبيل المثال ، ونوردها فى صيغتها الببليوجرافية .

— **The Encyclopedia of Islam.** ed. by : H.A.R. Gibb and others (Leiden : Brill, 1960).

— **Concise Bncyclopedia of the Middle East,** ed. by : M. Heravi (Washington : Public Affairs Press, 1973).

— **Eneyclopedia of Zionism and Israel,** ed. by : **R. Patai** (New York: Herzl Press, 1971).

ومن بين القواميس فى الحقل السابق نذكر ، على سبيل المثال ، هذه المجموعة :

— **Historical and Cultural Dictionary of Saudi Arabia,** by : C.L. Riley (Metuchen : N.J., Scarecrow Press, 1972).

— **Historical and Cultural Dictionary of Afghanistan,** by : M. J. Hanifi (Metuchen : N.J., Scarecrow Press, 1976).

— **A Dictionary of Indian History, by** : S. Bhattacharya (New York : G. Braziller, 1967).

وطبقا للنمط السابق ، الذى طبقناه بدقة على جميع النمـاذج

المطروحة أعلاه ، فقد حرصنا على وضع عنـوان دائرة المعـارف أو القاموس أولا ، باعتبار ان اسم المؤلف او المحرر هنا لايشكل اهميـة كبرى ، كما هو شان الكتاب ، وذلك راجع بالدرجة الاولى الى ان القواميس ودوائر المعارف تكون أكثر شهرة وتدلولا بأسمائها . ففى مثل هذه المراجع العامة ، يكون اسم المرجع ذا اولوية مطلقة فى الصياغـة الببليوجرافية بالحاشية . ولو تأمل الباحث احدى دوائر المعارف الواسعة الانتشار ، مثل دائرة المعارف البريطانية (Encyclopedia Britanica) لوقف فى يسر على سبب ما ذهبنا اليه .

وفى حال وجود اكثر من طبعة لدائرة المعارف ، او القاموس ، فمن الضرورى ان يشير الباحث الى الطبعة التى استخدمها فعلا ، ذلك ان هذا الفرع من المعارف العامة يتطور ويتبدل ، بسرعة تطور المعلومات وتبدلها ، فما قد يرد فى احدى طبعات دائرة معارف ، قد لايكون هـو نفسه الوارد فى آخر تلك الطبعات من نفس الدائرة او القاموس .

وفى جميع الاحوال ، تجب الاشارة الى راس الموضوع المأخوذ عن هذه المراجع العامة ، والى رقم المجلد - ان وجد - والى رقم الصفحة ، كما هو الحال فى الكتب المطبوعة السابق ذكرها . وبصفة عامة تعامل المقالة فى دائرة المعارف معاملة المقال فى الدورية ، فيذكر اسم مؤلفها ، ثم عنوانها ، ثم يضاف : فى دائرة معارف كذا .

ومثلها مثل الكتاب والدورية تماما يطبـق على دوائر المعـارف والقواميس والأطالس ذات الاشارات الببليوجرافية عند تكرار الاشارة اليها فى البحث فتستخدم Ibid. op. cit., loc. cit., فى مواضعها الصحية ، مع مراعاة التحفظات التى سقناها فى حينـه عند الحديث تفصيلا عن الاشارة الى الكتاب والدورية .

ب - القواميس ودوائر المعارف والأطالس العربية :

أما بالنسبة للقواميس ودوائر المعارف العربية المعنية بالتاريخ الحديث والمعاصر ، فهى قليلة للغاية ، والمكتبة العربية فى حاجة ماسة الى هذا النوع من المؤلفات . ومع ذلك فلا بأس من الاشارة هنا الى بعض النماذج موضحين أسلوب الاشارة الى هذه القواميس ودوائر المعارف ، وهو - فى الواقع - ذات الاسلوب المستخدم فى القواميس ودوائر المعارف غير العربية .

ومن بين الامثلة على ذلك نذكر :

- **دائرة معارف القرن العشرين** تاليف : محمد فريد وجدى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٩) .
- **كتاب دائرة المعارف : قاموس عام لكل فن ومطلب** ، تاليف : المعلم بطرس البستانى (بيروت ، دار المعرفة ، د.ت.) .

ويكتفى بذكر المقطع الاول من عنوان الكتاب عند اعادة الاشارة اليه ، فيكتب هكذا :

كتاب دائرة المعارف ، ويتبع باسم المؤلف .

- **الأعلام : قاموس تراجم لاشهر الرجال من العرب والمستعربين والمستشرقين** ، تاليف خير الدين الزركلى (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩) .

ويمكن اختصار اسم هذا القاموس الى المقطع الأول منه وهو : **الأعلام** ، ويتبع باسم المؤلف ، فيكتب هكذا :

الأعلام ، تاليف خير الدين الزركلى .

- **الموسوعة العربية الميسرة** ، باشراف محمد شفيق غربال (بيروت : دار نهضة لبنان للطبع والنشر ، ١٩٦٥) .
- **المستشرقون : موسوعة فى تراث العرب ، مع تراجم المستشرقين ودراسات عنه ، منذ الف عام حتى اليوم** . تاليف نجيب العقيقى

(القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٥) . ويختصر اسم هذه الموسوعة الى المقطع الأول منها ، فيكتب : **المستشرقون** ، ويتبع باسم المؤلف .

وتطبق القواعد السابقة الذكر على الأطالس التاريخية ، ونذكر من بينها على سبيل المثال :

- **الأطلس التاريخى للدولة السعودية** ، وضع مادته التاريخية وخطط رسومه واشكاله وخرائطه : ابراهيم جمعة ، (الرياض ، دارة الملك عبد العزيز ، ١٩٧٩) .

- **اطلس التاريخ الاسلامى** ، تاليف حسين مؤنس (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٧) .

وهكذا فان الاشارة الى دوائر المعارف والقواميس والأطالس العربية لاتختلف عن الاشارة الى الكتب والدوريات ، الا فى ان اسم المؤلف ان وجد انما يكتب بعد عنوان دائرة المعارف او القاموس او الأطلس ، وبالتالى يطبق عليها نفس القواعد المتبعة فى الاشارة الى القواميس ودوائر المعارف والأطالس الأفرنجية .

وعند تكرار الاشارة اليها فى البحث تستخدم عبارات **المرجع السابق** و**مرجع سابق** فى مواضعها الصحيحة مع مراعاة التحفظات التى سقناها فى حينه عند الحديث تفصيلا عن الاشارة الى الكتاب والدورية .

رابعا : الفهارس والببليوجرافيـــات

ا ـ الفهارس والببليوجرافيات الافرنجية

الفهارس والببليوجرافيات من اهم الوسائل التى تعين الباحث على الوصول الى حيث يجد مادة بحثه . ويحسب للباحث ـ بالطبع ـ انه لايقدم المعلومة الجديدة فحسب ، بل انه يقود غيره الى حيث يجد مثل تلك المعلومة ، او غيرها . ولذلك فمن الضرورى أن تكون اشارة الباحث فى الحاشية الى مثل تلك الفهارس والببليوجرافيات من الوضوح والدقـة بحيث تؤدى الى الغرض منها .

ومن بين الفهارس والببليوجرافيات نذكر المجلدات التالية ، طبقا للاسلوب الذى يجب أن يتبع عند اثباتها فى الحاشية ، وقد حرصنا على تنويعها ، تحقيقا للفائدة .

فالكتاب التالى مثلا يقدم قوائم بالقواميس ودوائر المعارف :.

— **Dectionaries, Encyclopedias and Other World Related Books**, ed. by : A. M. Brewer (Michigan : Carle Research Company, 1982).

وهذا الكتاب يقدم ببليوجرافية بالشئون الخارجية الأمريكيــة فى ٥٠ عاما :

— **The Foreign Affairs, 50 - Years Bibliography : New Evaluations of Significant Books on International Relations, 1920 - 1970,** ed. by : B. Dexter (New York : R.R. Bowker, 1972).

اما هذا الكتاب فيقدم ببليوجرافية بالرسائل المجازة فى التاريـخ من الجامعات البريطانية :

— **History Theses 1901-70, Historical Research for Higher Degrees**

in the Universities of the United Kingdom, ed. by : P.M. Jacobs (London : Institute of Historical Research, 1976).

وهذا الكتاب يقدم ببليوجرافية عامة عن التاريخ الأمريكى ·

— **Harvard Guide to American History**, ed. by : F. Freidel (Harvard University Press, 1974).

وهذا الكتاب المهم يقدم قوائم بالوثائق التى يفرج عنها سنويا ، فى الارشيف البريطانى ، من بين أوراق وزارة الخارجية :

Index to the Correspondence of the Foreign Office, (Published by: Kraus - Thomson Organization Ltd. Nendeln / Liechtenctein).

وهذه السلسلة الببليوجرافية العالمية ، ومنها الكتاب التالى :

— **World Bibliographical Series : Oman,** by : F.A. Clecments (Oxford Clio Press, 1981), Vol. 29.

والكتاب السابق هو المجلد رقم ٢٩ من السلسلة الببليوجرافية العالمية ، وهو مخصص لعرض المصادر الخاصة بدولة عمان حتى تاريخ نشره ، وذلك فى مختلف المجالات بما فيها مجال التاريخ · وتهدف السلسلة الى تغطية ببليوجرافية لمختلف دول العالم ، عن طريق تخصيص مجلد لكل دولة ، يكون بمثابة ثبت ببليوجرافى لكل ما كتب عنها تقريبا ·

أما الكتاب التالى من نفس السلسلة فهو عن قطر ويقدم الدراسات التى تم نشرها فى مختلف المجالات ، ومنها الدراسات التاريخية :

— **World Bibiographical Series : Qatar** by : P. T. H. Unwin (xford: Clio Press, 1982) Vol. 36.

والكتاب التالى عن الاردن هو المجلد رقم ٥٥ من السلسلة السابقة:

— **World Bibliographical Series : Jordan,** by : I. J. Seccombe (Oxford : Clio Press, 1984) Vol. 55.

هذا : وقد صرفت جهود كبيرة لرصد وتجميع ما كتب فى تاريخ بعض الدول ، ومن ذلك الكتاب التالى عن مصادر التاريخ الامريكى المنشورة فى عام ١٩٦١ :

— **Writings on American History 1961,** by : J.R. Masterson and J.E. Eberly (New York : Kto Press, 1978).

ونذكر هذا الكتاب الببليوجرافى حول ما كتب عن الحربين العالميتين :

— **Bibliographic Guide to the Two World Wars,** by : G.M. Bayliss (London : Bowker, 1977).

واخيرا هذا الكتاب الببليوجرافى حول ما نشر عن السياسة فى الدول الأفريقية ودول الشرق الأوسط :

— **The Politics of African and Middle Eastern, An Annotated Biblioqraphy,** by : A.G. Drabek and W. Knapp (Oxford : Pergamonpress, 1976).

والاشارة الى الفهارس والببليوجرافيات تتم عادة طبقا للنظام المتبع عند الاشارة الى القواميس ، فيذكر عنوان الفهرس او الببليوجرفية ثم يتبع باسم المؤلف او المحرر او الناشر .

وعند تكرار الاشارة اليها تستخدم _ **Ibid.** **op. cit.,** **loc. cit.,** طبقا للنظام الذى اشرنا اليه عند الحديث عن الكتاب الافرنجى .

ب ـ الفهارس والببليوجرافيات العربية

والمكتبة العربية فقيرة للغاية الى نماذج شاملة مماثلة للنماذج الأفرنجية التى قدمناها للفهارس والببليوجرافيات ، وما بين أيدينا ـ على عموميته ـ يصلح لان نقدمه كمثال نطبق عليه نظام الاشارة . وبصفة عامة فان نظام الاشارة الى الفهارس والببليوجرافيات العربية ، لا يختلف عن مثيله الأفرنجى .

ومن بين نماذج الببليوجرافيات العربية ، نذكر ما يلى طبقا لاسلوب عرضها بالحاشية :

- ـ **الدليل الببليوجرافى للرسائل الجامعية فى مصر ، ١٩٣٣ ـ ١٧٩٤** (القاهرة : مؤسسة الاهرام ، مركز التنظيم والميكروفيلم ، ١٩٧٦)

- **النشرة العربية للمطبوعات لعام ١٩٧٠** (القاهرة : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ـ ادارة التوثيق الاعلامى ، بالتعاون مع دار الكتب والوثائق القومية ، ١٩٧٣) .

- **دليل الكتاب المصرى ١٩٨٣** (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣) .

- **الببليوغرافيا الفلسطينية : ما نشره العرب فى فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٠**، اعداد : يسرى أبو عجمية (عمان : جمعية المكتبات الاردنية،١٩٨٣)

- **معجم المطبوعات العربية : المملكة العربية السعودية ١٩٢٥ ـ ١٩٧٠)**، اعداد : على جواد الطاهر (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥) .

- **الثبت الببليوجرافى للاعمال المترجمة ١٩٥٦ ـ ١٩٦٧** ، اشراف : بدر الديب (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٢) .

- **الكتب العربية التى نشرت فى مصر بين عامى ١٩٠٠ ـ ١٩٢٥** ، اعداد

عايدة ابراهيم نصير ، (القاهرة : قسم النشر بالجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ١٩٨٣) .

- **قائمة بالكتب والمراجع عن سوريا** ، ط ٣ (القاهرة : مطبعة دار الكتب ، ١٩٦٦) .

ويلاحظ القارىء اننا حرصنا فى صياغة الفهارس والكتب الببليوجرافية بالحاشية على اثبات عنوان الكتاب اولا ، وذلك لاهمية العنوان ، لان هذه الكتب معروفة بين الباحثين بعناوينها ، وليس بأسماء واضعيها ، فضلا عن انه ليس من الضرورى أن تحمل هذه المجلدات اسماء واضعيها ، .

ولذلك فاننا نقترح ان تتكون الصيغة الببليوجرافية لهذا النوع من المطبوعات من المقاطع التالية :

١ - عنوان الكتاب .

٢ - رقم الطبعة ان وجدت .

٣ - اسم المؤلف ، او الناشر ، سواء أكان شخصا ام هيئة ، ام جهة رسمية ، أم غير ذلك .

٤ - بيانات النشر .

٥ - رقم الصفحة او الصفحات .

وعلى ذلك فان الاشارة الى الفهارس والببليوجرافيات عند تكرارها ، يستخدم الباحث عبارات «**المرجع السابق**» و «**مرجع سابق**»، طبقا للنظام الذى أشرنا اليه عند الحديث عن الكتاب العربى .

خامسا : الصحف والمجلات غير المتخصصة

عند اطلاع الباحث على مقال منشور فى احدى الصحف او المجلات غير المتخصصة ، يذكر الباحث - فى حالة الاشارة الى هذا المقال فى احدى حواشى دراسته - اسم كاتب المقال ، وعنوان المقال ، ثم عنوان الجريدة أو المجلة ، وتاريخ صدورها . والنموذج التالى يوضح ما نريد الوصول اليه :

— Sider Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

1 — The Pilgrimage», **The Times,** 21 July 1926, p. ...

ويفهم من عنوان المقال انه ذو شقين ، الاول عنوان رئيسى عن المؤتمر الاسلامى الأول ، والثانى فرعى عن الحج اثناء هذا المؤتمر . وهذا يعنى ان للمقال بقية ، فاذا رغب الباحث فى متابعة بقية المقال فى الاعداد التالية ، فعليه أن يشير اليه مع ضرورة التأكيد على تاريخ العدد . كما هو مبين فى النموذج التالى :

— Sirder Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

II — An Audience of Ibn Saud, The Wahhabi Policy», **The Times,** 22 July 1926, p. ...

وبمتابعة المقال على صحيفة « التايمز » يتبين الباحث ان له بقية فى عدد آخر ، فاذا كان عليه أن يشير الى ذلك فعليه اتباع الاسلوب السابق توضيحه ، كما يلى :

— Sirder Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress :

III — Water Supply and Railways», **The Times,** 23 July, 1926, p..

وفى امكان الباحث ان يشير اشارة واحدة الى الاعداد الثلاثة السابقة من جريدة « التايمز » اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وفى هذه الحالة فان عليه ان يضع العنوان الرئيسى للمقال فقط ، ثم يذكر اسم الصحيفة وتوازيخ صدورها مجتمعة ، كما فى النموذج التالى :

— Sirder Ikbal Ali Shah, «First Moslem Congress», **The Times**, 21, 22, 23 July, 1926.

وما يطبق على الدوريات غير العربية يطبق كذلك على الدوريات العربية . واليك النموذج التالى :

ـ زكى نجيب محمود ، « عربى بين ثقافتين : العروبة موقف » ، **الاهرام** فى ١٨ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٨ .

أما اذا رغب الباحث فى الاشارة الى افتتاحية الصحيفة أو الى أحد الاخبار الواردة بها ، فان عدم معرفة أسم الكاتب تعفى الباحث من البحث عنه وكتابته ، ويكتفى بالاشارة الى الصيحفة فقط ، كما فى النماذج التالية فى لغات أوروبية :

— **The Times**, 15 Jan. 1970, p. … c … (صحيفة)

— **The Daily News**, 20 Jan, 1970, p. … c … (صحيفة)

— **Oriente Moderno, VII**, (1927), p. … (مجلة)

— **Revue du Monde Musulman**, LXIV (1926), p. … (مجلة)

وقد حرصنا فى النماذج السابقة ، كما هو الشأن فى النماذج العربية التالية على اثبات الصفحة والعمود حتى نضع يد القارىء على الموضع الذى نريده مباشرة .

ـ **الأهرام** ، ١١ يناير ١٩٨٠ ، ص ... ع ... (صحيفة)

ـ **الراية** ، ١٥ يناير ١٩٨٠ ، ص ... ع ... (صحيفة)

ـ **الأهرام الاقتصادى** ، العدد ٨٦٩ ، ٩ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ... (مجلة)

ـ **روز اليوسف** ، العدد ٢٩٨٦ ، ٢ سبتمبر ١٩٨٥ ، ص ... (مجلة)

ـ **اخبار الاسبوع** ، العدد ٢٦ ، ٢٥ أكتوبر ١٩٨٦ ، ص ... (مجلة)

ويلاحظ القارىء اننا قد حرصنا على الاشـارة الى رقـم العدد والتاريخ للمجلات ، واكتفينا بتاريخ الصحيفة دون ذكر رقم العدد ، ونعتقد من خلال الممارسة والتجربة فى عدم أهمية ذكر رقم العدد وخاصة فى الصحف اليومية ، لان الارقام الناتجة عن كتابة العدد صارت فى معظم الصحف طويلة جدا ، ولا نجد مبررا كافيا لشغل مساحة كبيرة بها ، خاصة وان الصحف تحفظ بالطريقة التقليدية فى مجلدات شهرية، او ما يشبه ذلك ، وتحفظ بالطرق الحديثة على ميكروفيلم ، تضـم البكرة الواحدة منه عاما كاملا او يزيد ، وبالطبع فان حفظها على اى من الشكلين السابقين ، انما يتم بالترتيب الزمنى للاصدار ، الذى ينسجم مع ارقام الاعداد بالطبع ، وبالتالى فـان استخدام احدهما يغنى عن استخدام الآخر . ولكن وجود التاريخ فى الحاشية امر مهم ؛ ذلك ان له دلالة زمنية وموضوعية لا يستطيع رقم العدد ان يوفرها . ولذلك يفضل كتابة التاريخ لدلالته الموضوعية .

سادسا : الوثائق المنشـورة

تمهيــــد :

الوثائق فى المعنى العام هى : كل الاصـول التى تحتوى عـلى معلومات تاريخية ٠ أو هى : كل الاصول التى يعتمد عليها الباحثون فى كتابة التاريخ ٠ أو هى : كل ما هو مكتوب او مطبوع ويكون له فائدة مستقبلية ٠ ويشترط فى الوثائق أن تكون محققة الاصالة ، فلا تكون مدسوسة او مزورة ٠

ومن بين الوثائق التى تعنينا هنا : الكتابـات الرسمية وشبـه الرسمية ، مثل : الاوامر ، والقرارات ، والمرسيـم ، والبراءات ، والاتفاقيات ، والأوامر السياسية ، والوثائق الشرعيـة ، والمكاتبـات المتعلقة بالاقتصاد والتجارة ، وعادات الشعوب ، والمشروعات المقترحة ــ والصادرة عن مسئولين رسميين ، والمذكرات الشخصية ، واليوميات (*)٠

وبعبارة أخرى ، فان كل ما تفرزه المؤسسات والجهات الحكوميـة والاشخاص من أوراق ، يتقرر حفظها لاهميتها فى اى من المجـالات السياسية او القانونية (**) ، يعد من بين الوثائق التى يبحث فيها كاتب التاريخ ٠

ونحن معنيون فى هذه الدراسة بالوثائق الورقية فى العصر الحديث، دون غيرها من الوثائق ، وبالتالى فلن نعرض لوثائق أخرى كالبرديات والرقوق والاختام والنقود وغيرها ٠

والوثائق هى مادة تسجيل التاريخ ، امـا الانسان فهو صانـع

(*) انظر : محمود عباس حمودة ، **المدخل الى دراسة الوثائق العربية** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٥، ٦ ٠

(**) أنظر : مصطفى مرتضى موسوى وآخرون ، **الوثائق** (بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩) ، ص ٨ ٠

التاريخ . ولا يجب الخلط بين صناعة الكتابة التاريخية وصناعة الاحداث التاريخية . وحين يستخدم المؤرخ الوثائق فى الكتابة التاريخية انما يعتمد على اصول يمكن لغيره أن يطلع عليها ، وأن يتحقق من صحة ما كتب من آراء وأحكام . فالتاريخ لايكتب عن الهوى أو الذاكرة ، أو الانطباعات الشخصية أو العواطف ، وانما يكتب بالاعتماد على الاصول (*) .

لذلك ، فان على الباحث ، الذى يسعى الى تسجيل التاريخ بأمانة ، ان يشير الى مصادره بنفس القدر من الامانة اشارات صحيحة ، غير مغلوطة ، حتى يتيسر الرجوع اليها ، عند الحاجة الى ذلك .

والوثيقة المنشورة هى مادة تاريخية أصلية ، لا يقتصر تداولها على مكان حفظها ، سواء أبقيت على صورتها الاصلية ، ام اتخذت صورة أخرى ، بشرط المحافظة على سلامة محتواها . وتصبح الوثيقة المنشورة متاحة لكل من يسعى فى طلبها أو امتلاك نسخة منها .

وتكون الوثيقة منشورة فى حال ظهورها على احدى الصور التالية :

١ - أن تكون اصدارا بذاته ، له ناشر أو محرر ، وقد يكون هذا الناشر أو المحرر جهة حكومية ، أو مؤسسة علمية ، أو باحثا ، أو دار نشر .

٢ - أن تكون ملحقا فى كتاب أو مجلة ، كما هو شان كثير من الدراسات الجادة ، التى تلحق بعضا من اصولها بنهاية الدراسة .

٣ - ان تكون الوثيقة وغيرها من الوثائق كتابا او سلسلة كتب ، كما هو الحال فى الاصدارات الحكومية ، او الاصدارات التى تنشرها

(*) حسين مؤنس ، **التاريخ والمؤرخون : دراسة فى علم التاريخ** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٤) ، ص ٥١ - ٥٤ .

الجمعيات العلمية ودور الارشيف ، او الجامعات ، أو الافراد من المهتمين بالأمر ٠

٤ ـ أن تكون دراسة أعدتها جهة حكومية للاستخدام الخاص بين موظفيها ، وللاسترشاد بها فى صناعة القرار ، ثم تتيحها ـ بعد فترة معينة ـ للباحثين والدارسين ٠

٥ ـ أن تكون مذكرات أو ذكريات أو يوميات أو مراسلات أو رحلات لمسئول ، او صانع للقرار ٠

وهذا التنو ع فى الاشكال التى تظهر عليها الوثائق ، يؤدى بالضرورة الى تنوع فى الصيغ الببليوجرافية لاثباتها فى الحاشية ٠ وقد يكون من الصعب ايجاد صيغة موحدة لاثبات الوثائق المنشورة بالحاشية٠ من ولذلك فسوف نحاول ان نعرض فيما يلى لنماذج متنوعة الشكل والمحتوى والنشر من الوثائق ، بهدف الوصول الى صيغة مناسبة لكل منها بالحاشية فى حالة نشرها على احدى الصور السابقة ٠

١ ـ الوثيقة اصدار فى كتاب :

حين تكون الوثيقة اصدارا قائما بذاته ، كالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، والكتب البيضاء والسوداء والصفراء والخضراء والزرقاء التى تصدرها الحكومات فى مناسبات سياسية مختلفة ، وكذلك نصوص القوانين والقرارات ، وما شاكل ذلك كله من اصدارات ، وهذه تكون الاشارة اليها بالحاشية على النحو التالى :

تعامل الوثيقة المنشورة بمفردها معاملة خاصة فى الصياغة الببليوجرافية بالحاشية ، ويعتمد ذلك على الشكل الذى خرجت عليه الوثيقة منشورة ٠ والنموذج التالى يوضح احد تلك الاشكال :

« الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ فى القضية ١٩٧٤/١٢ مدنى جنوب القاهرة ، المرفوعة من المستشار على سيد احمد جريشه ضد وزير

الحربية بصفته » ، فى **وثائق فى تاريخ مصر المعاصر** ، (الكويت : دار البحوث العلمية ، د٠ت ٠) ، ص ٠٠٠

ويلاحظ القارىء أن هذه الوثيقة صيغت ببليوجرافيا كما يصاغ المقال المنشور فى كتاب ، ولكن دون ذكر لاسم المؤلف ، لعدم وجود مؤلف ٠

فاذا اقتضى الامر اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة ، فان ذلك يتم على النحو التالى:

اذا كانت الاشارة بدون فاصل ببليوجرافى ، فيكون ذلك باستخدام عبارة **المرجع السابق** ، مع ذكر رقم الصفحة الجديدة ٠.

واذا كان هناك فاصل ببليوجرافى فيكتفى بمقطع له معنى من اسم الوثيقة ، مثل « الحكم الصادر بتاريخ ١٩٧٥/٣/٣٠ فى القضية ١٩٧٤/١٢ مدنى كلى جنوب القاهرة » ، **مرجع سابق ٠**

والنموذج التالى يعطينا صورة أخرى لاحدى الوثائق فى شكل اصدارة منشورة :

مجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية، مكتب المتابعة ، **مبادىء واهداف السياسات العمالية والاجتماعية بالدول العربية الخليجية** (المنامة ، د٠ت٠) ٠

ويلاحظ القارىء المطلع على هذين النموذجين انهما وثيقتان منشورتان على انفراد ، كل واحدة منهما فى اصدارة خاصة قليلة الصفحات ٠ ولكن الوثيقة الاولى تحمل عنوانا خاصا بها ، ليس هو عنوان الغلاف الذى يضمها وحدها ، ولذلك اشرنا اليها ، كما يشار الى مقال فى كتاب ٠

أما الوثيقة الثانية ، فان غلافها يحمل نفس الاسم الذى تحمله

هى ، وأنها صادرة منجهة رسمية ، ونذلك فان هذه الجهة تقوم مقام المؤلف ، وعلى ذلك تعامل هذه الوثيقة معاملة الكتاب ، كما هو واضح من الصيغة الببليوجرافية ، هذا مع انها اصدارة صغيرة الحجم للغاية ، ولايزيد حجمها على اربع صفحات .

ولعله من غير اليسير وضع قاعدة موحدة لمثل هذه الاعمال الصغيرة، لعدم وجود صيغة واحدة ملزمة فى النشر ، ولتعدد الجهات التى تصدر عنها ، وهى جهات ليست معنية بالطباعة والنشر اصلا ، وكل مايعنيها ان توصل محتوى الوثيقة الى من تريد فى اطار التعميم الذى حددناه .

ونشير فيما يلى الى نماذج مختلفة من الاصدارات الخاصة التى تحوى كل منها على وثيقة واحدة ، ويشار اليها فى الحاشية على النحو الذى اوضحناه . ومن ذلك :

أ - الجمهورية العربية المتحدة ، **دستور الشعب ١٩٥٦** ، (القاهرة : مصلحة الاستعلامات ، ١٩٥٦) .

ب - جامعة القاهرة ، **تقرير مدير جامعة القاهرة عن السنة الجامعية ١٩٥٨/١٩٥٧** ، (القاهرة : مطبعة الجامعة ، ١٩٥٩) .

جـ - الولايات المتحدة الامريكية ، **تصريح الولايات المتحدة عن الشرق الاوسط** ، نص بيان وزير خارجية الولايات المتحدة أمام الجمعية العامة للامم المتحدة فى أول نوفمبر ١٩٥٦ ، (القاهرة : سفارة الولايات المتحدة ، ١٩٥٦) .

- الاتحاد السوفيتى ، **قرار المؤتمر الحادى والعشرين للحزب الشيوعى فى الاتحاد السوفيتى حول تقرير الرفيق ت.س. خورشوف** ، (القاهرة : سفارة الاتحاد السوفيتى ، ١٩٥٩) .

هـ - جمهورية مصر العربية ، **بيان رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب** (القاهرة : المطابع الاميرية ، ١٩٧٥) .

و ـ جمهورية مصر العربية ، **الدستور ، مارس ١٩٦٤** ، (القاهرة : دار التعاون ، ١٩٦٧) .

ز ـ جامعة الاسكندرية ، **تقرير مدير جامعة الاسكندرية عن السنة الجامعية ١٩٥٦/١٩٥٥** (الاسكندرية : مطبعة جامعة الاسكندرية ، ١٩٥٦) .

٢ ـ الوثيقة ملحق فى كتاب :

وعندما تنشر الوثيقة ملحقة فى كتاب او مجلة علمية ، بهدف تاصيل الباحث لدراسته ، او توكيد ما توصل اليه من نتائج ، او بهدف رفع الشكوك التى قد تكون اثيرت حول مسالة ما ، او تغيير المفاهيم حول موضوع معين ، ثم يجىء باحث آخر ويرغب فى استخدام هذه الوثيقة فى صورتها كمحلق لكتاب او مقال فى مجلة علمية ، فان عليه ان يشير الى المصدر الذى اخذ عنه هذه الوثيقة ، ويكون ذلك على النحو التالى :

يذكر الباحث بيانات الوثيقة كما هو مالوف فى هذا المجال ؛ فاذا كانت الوثيقة فى شكل رسالة مثلا يكتب اسم المرسل واسم المرسل اليه ثم يذكر بيانات الكتاب الذى نشرت فيه ، او المجلة التى نشرت فيها ؛ ثم يثبت بعد ذلك رقم الوثيقة ، اذا كان هناك اكثر من وثيقة فى الكتاب او المجلة التى اخذ عنها ، والرقم فى مثل هذه الحالة يكون رقما خاصا من وضع المحرر . ثم يثبت فى النهاية رقم الصفحة او الصفحات الموجودة عليها الوثيقة ان كانت الصفحات قد رقمت .

والنموذج التالى يوضح الصيغة الببليوجرافية التى يجب ان تثبت لاول مرة فى الحاشية لوثيقة منشورة فى كتاب :

— Stonehewer - Bird to Sir Austen Chambrlain, 10 April, 1926.

فى : جمال محمود حجر ، **بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤ ـ ١٩٣٨** (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) وثيقة رقم ١٠ ص ٢٩٧ .

وعند الحاجة الى اعادة ذكر هذه الوثيقة بالحاشية دون فاصل ببليوجرافى ، يكتفى بكتابة عبارة « **المرجع السابق** » .

اما اذا كان هناك فاصل ببليوجرافى ، فعلى الباحث ان يحافظ على الصيغة الببليوجرافية للوثيقة كما هى دون تغيير ، وان يجرى بعض التعديلات على الصيغة الببليوجرافية للكتاب المنشورة فيه ، ويكون ذلك على النحو التالى :

— Stonehewer - Bird to Sir Austen Chamberlain, 10 April, 1926.

فى : جمال محمود حجر ، نفس **المرجع السابق** والصفحة .

واذا حدث واعتمد الباحث على اكثر من مرجع لنفس المؤلف ، فان عليه فى هذه الحالة ان يشير الى بيانات كل مرجع كاملة ، فيذكر اسم المؤلف واسم المرجع ، فيما عدا بيانات النشر ، ثم يشير بعد ذلك الى رقم الوثيقة ، ورقم الصفحة او الصفحات .

والنموذج التالى يوضح الصيغة الببليوجرافية لوثيقتين منشورتين فى كتابين مختلفين لمؤلف واحد :

— Hope - Gill to the Marquess of Reading, 29 Aug. 1931.

فى : جمال محمود حجر ، **بريطانيا والازمة المالية فى الحجاز ١٩٣٩ - ١٩٣٣** ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٧) ، وثيقة رقم ١٤ ، ص ٢٤٩ .

— Hope - Gill to the Marquess of Reading, 9 Sept. 1931.

فى : جمال محمود حجر ، **بريطانيا والنشاط السوفيتى فى الحجاز ١٩٢٤ - ١٩٣٨** ، (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) ، وثيقة رقم ٣٠ ، ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

يلاحظ القارىء هنا تشابها كبيرا بين الوثيقتين ؛ فالمرسل والمرسل اليه فى الوثيقتين واحد ، ومؤلف الكتابين واحد ، ولكن تاريخ الوثيقتين

مختلف ، وعنوانا الكتابين فيهما شيء من الاختلاف والاتفاق • ولذلك كله لابد من ذكر بيانات كل وثيقة كاملة ، وكذا بيانات كل كتاب ، فيما عدا بيانات النشر ، وذلك عند الحاجة الى اعادة ذكر أى من الوثيقتين أو كلتيهما معا • ولا يصح بأى حال استخدام اصطلاحى « **المرجع السابق** » ، أو « **مرجع سابق** » فى مثل هذه المناسبة •

وليس من حق الباحث ، الذى يستخدم وثيقة منشورة ، أن ينسبها الى مصدرها الأصلى ، طالما انه لم يطلع على الاصل ، وفى ذلك حماية له من أخطاء قد يكون ناشر الوثيقة قد وقع فيها ، وبالتالى فان ناشر الوثيقة يتحمل كل المسئوليات المتعلقة بصحة البيانات الببليوجرافية الخاصة بالوثيقة التى قام بنشرها • ومن جهة أخرى ، فان لناشر الوثيقة ، الذى تمتع بالسبق فى نشرها ، أن ينال حقه ، فى مقابل الجهد الذى تجشمه فى سبيل الوصول الى الاصول ، والعمل على تحقيقها ونشرها والامانة العلمية هى أحد الاركان الاساسية فى البحث العلمى الرصين •

وهذا النموذج يوضح أسلوب الاشارة الى وثيقة عربية فى كتاب :

- « مشروع المعاهدة الحجازية ـ البريطانية ١٩٣١ » ، فى : طالب محمد وهيم ، **مملكة الحجاز ١٩١٦ ـ ١٩٣٥ : دراسة فى الاوضاع السياسية** ، (مركز دراسات الخليج العربى ،جامعة البصرة ،١٩٨٢) ، ملحق رقم (٢) ، ص ٤٢١ ومابعدها •

ويلاحظ القارىء أننا وضعنا عنوان الوثيقة بين علامتى تنصيص ، وعاملناه كما يعامل عنوان المقال تماما ، ومع أن هذا الاسلوب لايصح مع الرسائل ، الا انه يسرى على المذكرات والتقارير ، اذا كان لها عنوان موضوعى •

والنموذج التالى يوضح كيف أننا عند اثبات الرسائل فى الحاشية لانضعها بين علامتى تنصيص :

- محمد عزة دروزة الى عونى عبد الهادى ، ١٦ ابريل ١٩٤٦ ، فى عادل حسن غنيم ، **محمد عــزة دروزه وحركــة النضال الفلسطينى** (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٧) وثيقة رقم ٥ ، ص ١٣٣ وما بعدها .

والنموذج التالى هو الصيغة الببليوجرافية لاتفاقية باللغة الانجليزية ملحقة بكتاب :

— «Trade Agreement Between His Britanic Majest's Government and the Government of Russian Socialist Federal Soviet Republic », in : R.H. Ullman, **The Anglo Soviet Accord,** (Princeton University Press, 1972) vol. 3, Appendix, pp. 474 ff.

وعند اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة ، ليس من المنطقى اعــادة شغل مثل تلك المساحة مرة أخرى ، بل يجب اختصارها الى اقل عدد ممكن من الكلمات ، مع الافادة بين قوسين الى الشكل المختصر الجديد الذى ستتكرر عليه صورة الوثيقة فى الحواشى التالية ، ويكون ذلك مسبوقا باحدى هاتين الكلمتين : Hereafter ومعناها : من الآن فصاعدا (ستكون كذا) و Thereafther ومعناها : فيما بعد (ستكون كذا) .

وعلى هذا النسق فان تنبيه القارىء الى الشكل المختصر لصيغــة عنوان الوثيقة يجب ان يتم بعد ورود أول اشارة كاملة لعنوان الوثيقة، وليكن ذلك على النحو التالى :

«Trade Agreement between His Britanic Majesty's Governement and the Government of Russian Socialist Federal Soviet Republic», in : R.H. Ullman, **The Anglo Soviet Accord.** (Princeton University Press, 1972) Vol. 3, Appendix, PP. 474 ff.

(Thereafter : « Trade Agreement between Britain and Russia », in Ullman, **The Anglo - Soviet Accord,** vol. 3, pp. 474 ff.).

وفى حالة تعدد الاشارة الى الوثيقة السابقة ، فان الوثيقة والكتاب الذى نشرت فيه يخضعان لقواعد الاشارة العامة للكتب والمقالات عند تعدد الاشارة اليها باستخدام : loc cit., op. cit., Ibid.
كما سبق ان اوضحنا فى حينه . (انظر الكتاب الافرنجى والمقال الافرنجى) .

وللباحث ان يستخدم المعانى العربية لكلمة : Hereafter و Thereafter بنفس الطريقة ، فيقول : (من الآن فصاعدا ستكون الاشارة هكذا :...) ، أو يقول : (بعد ذلك ستكون الاشارة هكذا : ...) .

والنموذج التالى يبين اسلوب الاشارة الى وثيقة عربية منشورة فى دورية عربية :

- كلمة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان فى افتتاح دور الانعقاد العادى الاول من الفصل التشريعى السابع للمجلس الوطنى الاتحادى (يناير ١٩٨٨) فى : **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية** ، العدد ٥٤، السنة ١٤ (١٩٨٨) ص ٢٣٧ - ٢٤٠ .

٣ - الوثيقة فى كتاب للوثائق :

وعندما تكون الوثيقة وغيرها من الوثائق كتابا أو سلسلة كتب ، كالوثائق التى تصدرها الدول عادة ، ومنها الخطب والتصريحات لحكامها ورؤسائها ، ومن ذلك على سبيل المثال :

- **مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير دولة قطر ، ١٩٧١ - ١٩٨١** (وزارة الاعلام ، دولة قطر ، ١٩٨٢) ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

فاذا رغبنا فى الاشارة الى احدى الخطب بالتحديد فان بيانات تلك الخطبة وتاريخها يجب أن تسبق اسم المجموعة على هذا النحو :

كلمة الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى اثناء زيارته لفرنسا (اكتوبر ١٩٧٥) فى : **مجموعة خطب وبيانات حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثانى امير دولة قطر ، ١٩٧١ ـ ١٩٨١** (وزارة الاعلام ، دولة قطر ، ١٩٨٢) ، ص ٤٩ ، ٥٠ .

ومنها مجموعة الوثائق التى اصدرتها الحكومة السعودية بشأن التحكيم حول البوريمى ، فى اللغتين العربية والانجليزية عام ١٩٥٥ .

وفى مثل هذه الحالة يكتب الباحث بيانات الوثيقة ورقمها وتاريخها، ثم يشير الى عنوان الكتاب الذى توجد فيه ، بالطريقة التى سبقت الاشارة اليها ، هكذا :

(يذكر الباحث اسم الوثيقة وتاريخها) ثم يضيف : فى : المملكة العربية السعودية ، **التحكيم لتسوية النزاع الاقليمى بين مسقط وابو ظبى وبين المملكة العربية السعودية عرض حكومة المملكة العربية السعودية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٥) ، ج٣ ،ص ١٥٠.

واذا استخدم الباحث النص الانجليزى لمجموعة الوثائق السابقة ، تأتى الصيغة الببليوجرافية بالحاشية على النحو التالى :

(يذكر الباحث اسم الوثيقة وتاريخها) ثم يضيف :

in : Saudi Arabia, **Memorial of the Government of Saudi Arabia: Arbitration for Settlement of the territorial dispute between Muscat and Abu Dhabi on the one side and Saudi Arabia on the other,** (Cairo : Dar al - Maaref, 1955) Vol. 3, p. 150.

وبالطبع فان مثل هذا العنوان الطويل يحتاج الى اختصار عند اعادة استخدامه فى الحواشى ، وعلى الباحث ـ عندئذ ـ أن يجد الصيغة المناسبة للاختصار دون الاخلال بدلالة العنوان ، وان يلتزم بتلك الصيغة على مدى بحثه ، وان يعرف القارىء بذلك مقدما ، هذا ، الى جانب الاستخدام العام للاشارات المتعارف عليها مثل **Ibid.** و **op. cit.** و **loc. cit.**

وتصدر المعاهد العلمية ، ومراكز البحوث العديد من المجموعات الوثائقية ، ومنها المعهد الملكى للشئون الدولية بلندن . ومن بين المجموعات الوثائقية التى يصدرها ، نذكر هذا النموذج فى الصيغة التى يجب ان يثبت عليها فى الحاشية :

— Royal Institute of International Affairs, **Documents on International Affairs, 1929 & 1930.** ed. by : J.W. Weeler - Bennett, (London 1930, 1931), vol..., P. ...

ويلاحظ هنا عدم ذكر الناشر لانه هو نفسه المعهد الملكى للعلاقات الدولية (R. I. I. A.)

ومنها فى اللغة العربية :

- مركز وثائق مصر المعاصر ، **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل** ، (القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) .

أما فى هذا النموذج فالناشر ، وهو الهيئة المصرية العامة للكتاب ، يقوم بدور النشر نيابة عن الناشر الاصلى وهو مركز وثائق مصر المعاصر.

فاذا قصدنا الاشارة الى احدى وثائق هذا الكتاب على سبيل المثال ، فان الصيغة الببليوجرافية لها تاتى على النحو التالى :

- « بيان الرئيس محمد أنور السادات عن النتائج التى أسفر عنها مؤتمر كامب ديفيد ، ٢ اكتوبر ١٩٧٨ » ، فى : مركز وثائق مصر المعاصر ، **نصوص ووثائق معاهدة السلام بين مصر واسرائيل** (القاهرة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ، ص ٥٧ وما بعدها .

اى ان الوثيقة هنا تعامل معاملة المقال فى كتاب .

ومن بين مجموعات الوثائق التى تصدرها وزارة الخارجية البريطانية ، هذان النموذجان نوردهما فى صيغتهما الببليوجرافية بالحاشية :

— G.P. Gooch and H. Temperly, **British Documents on the Origins of the War, 1898 - 1914**. (London : 1938), vol ... , P. ...

— W.N. Medlicott et al. **Documents on British Foreiqn Policy, 1919-1939,** (London, 1966). Vol ... , p. ...

ومن بين الوثائق الحكومية الامريكية نشير الى هذه السلسلة :

— **Documents on American Foreign Relations, The United States in World Affairs.**

وتصدر فى مجلد سنوى يضم وثائق العام ، على النحو الذى يبينه هذا المجلد عن وثائق عام ١٩٧٥ :

— Richard P. Stebbins and Elaine P. Adam, **American Foreign Relations 1975, A Documentary Record.** (New York University Press, 1977) p. ...

وطالما ان المجلد السابق يستطيع أن يقف بذاته بعيدا عن السلسلة التى ينتمى اليها والتى اشرنا اليها اعلاه ، فلا ضرورة للاشارة الى السلسلة ، لان ذلك لن يؤثر فى نظام الفهرسة ، ولا فى امكانية الوصول الى الكتاب .

وعلى ذلك يكتفى بالاشارة الى الكتاب (المجلد) السابق على النحو التالى عند اعادة ذكره ، مع وجود فاصل ببليوجرافى :

— **American Foreign Relations 1975, p. ...**

فاذا رغبنا فى تسمية وثيقة معينة بالكتاب فلا بأس ، على أن يسبق ذلك عنوان الكتاب . وبنفس نظام الاشارة السابق الذكر .

ونشير هنا الى سلسلة اخرى من الوثائق الحكومية الامريكية بعنوان: **Historic Documents.**

وقد بدىء فى اصدارها عام ١٩٧٢ ، ولا تزال تواصل اصداراتها فى مجلد لكل عام . نذكر منها هذا النموذج :

— U.S.A., **Historic Documents of 1979** (Washington, Congressional Quarterly Inc., 1980) p. 2.

ويمكن اعادة الاشارة الى هذا المجلد ، اذا كان هناك فاصل ببليوجرافى ، باستخدام loc. cit., op. cit.، واذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى تستخدم **Ibid.**

ومن نماذج الوثائق التى قام بنشرها احد الباحثين هذا النموذج :

ـ عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، **من وثائق شبه الجزيرة العربية فى عصر محمد على ١٨١٩ ـ ١٨٤٠** ، (الدوحة : دار المتنبى للنشر والتوزيع ، ١٩٨٢) . وثيقة رقم .. ، ص ...

وعند الاشارة الى اى من وثائق هذه المجموعة ـ تذكر بيانات الوثيقة ـ كما الفناها من قبل ، ثم بيانات المحرر « وهو الذى قام بالاختيار والاعداد والتحقيق فى النموذج السابق) ، ثم بيانات الكتاب الذى نشرت فيه الوثيقة ، ثم بيانات النشر ، ثم رقم الوثيقة ، ثم رقم الصفحة او الصفحات .

٤ ـ الدراسات الخاصة كوثائق :

الدراسات الخاصة التى تعامل معاملة الوثائق المنشورة ، ومنها تلك المجموعة القيمة من الدراسات التى اعدتها جهة حكومية بريطانية وهى البحرية البريطانية ، لاستخداماتها الخاصة ، ثم اتاحتها لجمهور الباحثين ، ونذكر منها هذه المجلدات الثلاثة :

Great Britain, Admiralty, Naval Intelligence Division,

— **Palestine and Transjordan** (Oxford : 1942);

— **Iraq and the Persian Gulf** (Oxford : 1943);

— **Western Arabia and the Red Sea** (Oxford : 1946).

ويكتفى عند اعادة الاشارة الى المجلدات السابقة استعمال الصيغ الآتية اذا استخدم الباحث منها اكثر من كتاب فى ذات البحث :

— Admiralty, **Palestine and Trans Jordan,** p. . . .

— Admiralty, **Iraq and the Persian Gulf,** p. . . .

— Admiralty, **Western Arabia and the Red Sea,** p. . . .

واذا لم يستخدم غير كتاب واحد فيمكن الاشارة باستخدام الاصطلاحات المتعارف عليها (loc. cit., op. cit., Ibid.)

والواقع أن هذه المجموعة تعامل معاملة الكتاب العادى عند صياغتها ببليوجرافيا بالحاشية . وينطبق ذلك على كثير من الكتب المماثلة ، التى قام على تاليفها مسئولون رسميون ، استفادوا بشكل مباشر من الوثائق التى لم تكن متاحة لغيرهم ، فجاءت دراساتهم وثائقية جادة ، فاذا اضفنا خبراتهم الشخصية فى الممارسة العملية الرسمية الى اعتمادهم على الوثائق ، فان العمل الذى اعدوه يمكن اعتباره من الواثائق المنشورة ، ومن الامثلة على ذلك الكتب التالية :

- مايلز ، **الخليج بلدانه وقبائله** ، ترجمة محمد امين عبد الله ، (وزارة التراث القومى والثقافة ، سلطنة عمان ، ١٩٨٣) .

- لوريمر ، **دليل الخليج** ، ترجمة قسم الترجمة بديوان امير دولة قطر ، (الدوحة : دار الكتب القطرية ، ١٩٦٧) ، وقد اعيد طبع هذا الكتاب عدة مرات .

- ويلسون ، **الخليج العربى ، مجمل تاريخى منذ أقدم الازمنة حتى اوائل القرن العشرين** ، ترجمة : عبد القادر يوسف ، (الكويت : مكتبة الامل ، د.ت.) .

٥ ـ الوثائق غير الرسمية :

تعتبر الكتابات الخاصة غير الرسمية المنشورة كالمذكرات Memoirs

واليوميات Diaries ، والمراسلات Correspondences ، والكتابات الاخرى لاشخاص رسميين ، او من صناع القرار او الاحداث ، او من الرحالة ، وغيرهم ، تعتبر جميعا من بين الوثائق غير الرسمية .

وتعامل هذه الاعمال المنشورة معاملة خاصة نذكر كل حالة منهـا على حده .

ا ـ المذكرات :

ومن بين المذكرات المنقولة من لغة الى اخرى :

- **مذكرات ونستون تشرشل** ، ترجمة محمـد شلبى ، (القـاهرة : الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، ١٩٧٠) .
- **مذكرات الجنرال ديجول عن الحرب العالمية الثانية** ، تعريب وتعليق خيرى حماد ، (بغداد : منشورات مكتبة المثنى ، ١٩٦٤) .
- **The Memoirs of King Abdullah of Trans Jordan,** ed. by : Philip Gravis, Trans. from Arabic (New York : 1950.)

ولما كانت الاعمال الثلاثة السابقة قد نشرت بغير ذكر صريح لاسماء المؤلفين ، مع ان ذلك مفهوم ضمنا ، وانها وما على شاكلتها مشهور ومتداول بالعنوان ، فان ذلك لايمنع من صياغتها فى الحاشية باضافـة اسماء اصحابها قبل اسماء هذه المذكرات حتى يسهل تصنيفها بالقائمـة الببليوجرافية ، ثم يذكر اسم المحرر او المترجم بعد ذلك . وطبقـا لهذه القاعدة فان الصيغة التى اوردناها اعلاه يجب ان تسبق بأسـماء اصحابها ، كما هو الحال فى النموذج التالى :

- (السيدة) سالمة بنت (السيد) سعيد بن سلطان ، سلطان مسقط وزنجبار ، **مذكرات اميرة عربيـة** ، ترجمـة عبـد المجيـد حسيب القيسى ، (وزارة التراث القومى والثقافة بسلطنة عمان ، ١٩٨٣).

وهذه المذكرات تتمتع بأهمية خاصة لما ترسمه من صورة حية لاحداث عاشتها الاميرة فى قصر أبيها السلطان .

ومن المذكرات فى شكل سيرة ذاتية هذه النماذج :

— Anwar El - Sadat, **In Search of Identity : An Autobiography,** (New York : Fontance / Collins, 1978).

— R. Bullard, **The Camels Must go : An Autobiography,** (London : 1961).

J. Philby, **Arabian Days : An Autobiography** (London : 1948).

ومن المذكرات فى لغتها الاصلية :

ـ احمد عرابى ، **كشف الستار عن سر الاسرار فى النهضة المصرية ، المشهورة بالثورة العرابية فى عامى ١٢٩٨ و ١٢٩٩ الهجريتين ، وفى ١٨٨١ و ١٨٨٢ الميلاديتين** ، (القاهرة : دار الهلال ، ١٩٥٣) ، وهو الكتاب المعروف باسم **مذكرات عرابى** .

ويشار الى هذه المذكرات على النحو السابق ، ثم يكتفى بعد ذلك بالاشارة اليها بالاسم المتعارف عليه ، ولكن يجب التنبيه الى ذلك بعد اول ذكر لها كأن يقال فيما بعد ستكون : **مذكرات عرابى** .

ومنها ايضا :

ـ محمد نجيب ، **كنت رئيسا لمصر** ، (القاهرة : المكتب المصرى الحديث ، ١٩٨٤) .

وهذه وتلك تعامل معاملة الكتاب العادى ، كما سبقت الاشارة اليه ، وكما هو وارد فى الصيغة الببليوجرافية اعلاه .

ب ـ الذكريات :

ومن الذكريات هذه النماذج التى تصاغ بالحاشية على شاكلة الكتاب تماما ، مثل :

- صلاح الشاهد ، **ذكرياتى فى عهدين** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٦) ٠

- عبد الرحمن حمدى ، **ذكريات دبلوماسى غير مدونة** ، (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ٠

- على جودت ، **ذكريات على جودت ١٩٠٠ - ١٩٥٨** ، (بيروت : مطابع الوفاء ، ١٩٦٧) ٠

جـ - اليوميـــات :

ومن اليوميات هذان النموذجان :

- طه الهاشمى ، **مذكرات طـه الهاشمى ١٩١٩ - ١٩٤٣** ، تحقيـق وتقديم خلدون ساطع الحصرى ، (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٦٧)٠ ومع انها تسمى مذكرات الا أنها في الواقع يوميات ٠

ومنها فى الانجليزية :

— G.F. Clayton, **An Arabian Diary,** ed. by : R.O. Collins (Barkely : University of California Press, 1969).

د - المراسـلات :

ومن المراسلات نذكر هذه النماذج :

— A.W. Lawrence, (ed.), **Letters to (T.E.) Lawrence,** (London : Cape Jonathan Ltd., 1962).

— (Lady) Bell, (ed.) **The Letters of Gertrude Bell,** : (London : 1927).

ومع اننا نتفق على عدم استخدام الالقاب فى الصيغ الببليوجرافية، الا أن ناشرة هذا الكتاب لاتحمل اسما غير الذى ذكرناه ٠

هـ ـ الرحـــلات :

ومن الرحلات نورد هذه الامثلة :

— G.A. Wallin, **travels in Arabia, 1845 - 1848** (Cambridge : Falcon Oleander, 1979).

ومن الرحلات منقولا الى العربية :

ـ كارستن نيبور ، **رحلة الى بلاد العرب وما حولها ١٧٦١ ـ ١٧٦٧** ، الجزء الاول ، **رحلة الى مصر ١٧٦١ ـ ١٧٦٢** ، ترجمة وتعليــق وتقديم مصطفى ماهر ، (القاهرة : د٠ن ، ١٩٧٧) ٠

ولا حرج فى الاشارة الى الجزء الاول من الكتاب السابق على حده طالما انه يتناول رحلة مستقلة ، ويستطيع ان يقف بذاته معتمدا على نفسه ٠

ومن الكتابات الاخرى ذات الاهميــة الخاصة ما يعده اشخاص شاركوا فى صنع الاحداث على صورة مؤلفات ، لاتدخل فى اطار المذكرات ولا الوثائق ، وتظل تكتسب اهميتها من اهمية كاتبيها ٠ ومن ذلك :

— C. Belgreve, «The Persian Gulf Past and Present», **Journal of the** Royal Central Asian Society LV (1968).

وتعامل مقالة بلجراف هذه فى الحاشية معاملة المقال العادى ٠

— J.B. Glubb, **The Story of the Arab Legion** (London : Hodder and Stoughton, 1948).

— J. Philby, **Arabia of the Wahhabis,** (London, Cass Frank, 1928).

ـ محمد المانع ، **توحيد المملكة العربية السعودية** ، ترجمة عبد الله الصالح العثيمين ، (الرياض : د٠ن ، ١٩٨٢) ، ويكتسب الكتاب اهميته من أن المؤلف كان مترجما للملك ، ولذلك فهو يدخل فى اطار مصادر الدرجة الاولى ٠

– فؤاد حمزة ، **البلاد العربية السعودية** ، (الرياض : مكتبة النصر الحديثة ، ١٩٣٦) . ويكتسب الكتاب اهميته من ان المؤلف كان مديرا للشئون الخارجية ومساعدا لوزير الخارجية فى المملكة العربية السعودية .

وتعامل جميع الكتب السابقة معاملة الكتب بالحاشية ، بصرف النظر عن التصنيف الببليوجرافى او الاهمية التاريخية .

وهكذا فان الكتابات الخاصة (غير الرسمية) المنشورة تعامل فى الحواشى معاملة الكتاب ، اذا كانت كذلك – او معاملة المقال – اذا كانت مقالا .

البـــاب الثــانى

المخطوطات أو المصادر الورقيـــة غير منشورة

أولا ـ تمهيـــد •
ثانيـــا ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية •
ثالثـــا ـ وثائق وزارة المستعمرات البريطانية •
رابعـــا ـ وثائق وزارة الهند البريطانية •
خامسا ـ الأوراق الخاصـــة •
سادسا ـ الوثائق العربيـــة •
سابعا ـ اللقاءات والمكاتبات الشخصية •
ثامنا ـ الرسائل الجامعية غير المنشورة •

تمهيـــد :

المخطوط هو تلك المادة المكتوبة التى لم تنشر ، بصرف النظر عما اذا كانت مكتوبة بخط اليد ، او بالآلة الكاتبة ، او بادوات الطباعة الحديثة ، وعادة ما تكون من نسخة واحدة .

والمخطوطات سواء اكانت اوراقا رسمية ، ام حكومية ، ام اوراقا خاصة ، ام ابحاثا غير منشورة ، تعتبر من المصادر الاولية التى يحتاج الباحث الى الرجوع اليها واستشارتها .

والمصادر الأولية هى تلك الأصول المباشرة التى كتبت فى العصر الذى يقوم الباحث على دراسته . وتشمل المصادر الأولية - الى جانب المخطوطات - المصادر الشفوية ، وهى معلومات وبيانات مختزنة فى رؤوس بعض الأشخاص ، ويمكن الحصول عليها او على بعضها بالاتصال المباشر بالشخص والاستماع الى روايته وتسجيلها . هذا فضلا عن اصول اخرى لاتدخل فى مجال اهتمامنا هنا .

ويفضل كثير من الباحثين إستخدام الأوراق الرسمية والحكومية فى دور الوثائق القومية ، باعتبارها اكثر شمولا ، واكثر تنظيما ، وايسر فى التناول . وقد سبق أن اشرنا الى الوثائق المنشورة عند الحديث - فى الفصل السابق - عن المطبوعات ، اما هذا الفصل فقد خصصناه للحديث عن الصيغ الببليوجرافية للمخطوطات فى الحاشية .

والحديث عن المخطوطات طويل ومعقد ، لتنوع طبيعتها ، وتعدد مصادرها ، وتفاوت اشكالها واحجامها . وسوف نقصر اهتمامنا على انواع المخطوطات التى يعتمد عليها معظم الباحثين فى دراساتهم فى التاريخ الحديث والمعاصر . ولا يفوتنا أن نقدم هذه النبذة السريعة عن التطور الذى لحق بدور الوثائق القومية ، وجهود الدول فى جمع وتخزين وتصنيف وثائقها .

فقد شهد العالم ازديادا هائلا فى كميات الوثائق المختزنة فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ويرجع ذلك الى مجموعة من الاسباب (*):

أولها : ناتج عن بيروقراطية الحكومات الحديثة ، والاستفتاءات والخطط والاحصائيات والمشاريع ، وهى امور لم تكن موجودة من قبل فى الادارات الحكومية . وقد افرز ذلك كله كميات كبيرة من الأوراق لم يكن لها مثيل من قبل ، ويرجع الفضل فى ذلك الى استخدام الآلة الطابعة ، وآلة الاستنساخ ، وغيرها من المبتدعات الحديثة .

وثانيها :ان المادة الوثائقية المخطوطة او المطبوعة اصبح لها مكملات كالروايات الشفوية والتقارير والأفلام واشرطة التسجيل وغيرها .

وثالثها : ان تطور علم التاريخ ومجالات البحث فيه وتشعب فروعه ، خلق فرص استخدام مجالات وثائقية جديدة ، لم تكن مستخدمة من قبل ، كوثائق التاريخ الاجتماعى وتاريخ المؤسسات .

ورابعها : ان تطور عمليات التوثيق فى مختلف انحاء العالم ، دفع بكميات كبيرة من الوثائق الى دور الأرشيف ، مما ادى الى بناء دور جديدة اكثر قدرة على استيعاب تلك الكميات الوثائقية الهائلة ، واكثر تنظيما وفهرسة وتصنيفا . وهذا كله جعل عملية البحث عن الوثائق وتناولها اكثر سهولة عن ذى قبل .

وخامسها : ناتج عن اهتمام الدول الأفريقية والأسيوية بدور الوثائق الوطنية بها بشكل لافت للنظر منذ الخمسينيات .

وسادسها : أن كثيرا من الدول الأوربية وغيرها ، اخذت تعمل على تطوير نظمها الوثائقية ودور حفظها . ففى بريطانيا ـ على سبيل

(*) جفرى باراكلو ، **الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية** ، ترجمة صالح احمد العلى ، (بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤) ، ص ٣١٣ ـ ٣١٨ .

المثال ـ فتحت دور جديدة للوثائق ، واعيد فتح ما كان مغلقا اثناء الحرب ، وجمعت فى هذه وتلك كميات كبيرة من الوثائق ، وتم تنظيمها واحصاؤها وفهرستها على اسس حديثة . وكذا الحال فى مختلف الدول الكبرى .

وفى ظل هذا التوسع الهائل فى بناء دور الوثائق والكم الهائل من الأوراق الذى دفع اليها دفعا ، صارت عملية البحث عن الوثيقة مهمة شاقة . ولم يكن هناك مفر من فهرسة هذه الوثائق ، وادخال الحاسوب (الكمبيوتر) الى دور الوثائق ، فضلا عن اعداد القوائم ، وطباعة الفهارس العامة ، وتوسيع دائرة انتشارها .

وتعتبر مدرسة الوثائق بباريس ، والمعهد النمساوى للوثائق التاريخية ، من ابرز المراكز لدراسة علم الوثائق واعداد الوثائقيين فى العالم . ولا يخفى على العاملين فى مجال البحث التاريخى ، ان هناك علاقة طردية بين فهرسة الوثائق وتنظيمها من جهة ، وبين استخدامها فى الأبحاث التاريخية من جهة أخرى . وقد نالت وثائق القرنين التاسع عشر والعشرين اهمية خاصة من العناية والفهرسة . فثلث الأبحاث التاريخية تقريبا تم اعداده عن الفترة ما بين الثورة الفرنسية والحرب العالمية الثانية . اما الفترة التالية وحتى بداية السبعينيات فقد شغلت الأبحاث التاريخية فيها سبع مجمل الأبحاث (*) .

ولما كان تنظيم الوثائق وفهرستها وتحليلها حيث هى ، فى دور الأرشيف ، مسالة غاية فى الاهمية ، فلابد ان يشير الباحث اليها عند استخدامها فى حواشى دراسته ، اشارة غاية فى الدقة ، مستخدما نفس الأسلوب الذى وضعته تلك الدور فى الاشارة الى هذه الوثائق ، وليس من حق الباحث فى هذه الحالة ان يبتكر طريقة خاصة به ، لان مثل

(*) المرجع السابق ، ص ٣١٩ .

تلك الطريقة قد لاتمكن غيره من الرجوع الى نفس الوثائق ، بالاعتماد على الاشارات الواردة عنها فى الحواشى ·

وكتابة التاريخ كتابة جيدة انما هى نتاج استثمار الوثائق استثمارا جيدا ، فليس هناك بديل عن الوثائق فى الكتابة التاريخية المبتكرة ، وحيث لا وثائق فلا تاريخ (*) · ومع ذلك فليس من الضرورى أن توجد الوثائق بشكل واف عن كل حوادث التاريخ ، فكثير من الوثائق تنطمس آثاره وتزول دلالته فى ظروف الثورات ، او الحرائق ، او الحروب ، او حتى فى الرغبة فى التخلص منها عن عمد · ومع ضياع مثل هذه الوثائق او فقدانها تضيع معها الافكار والحوادث التى كانت فى طياتها وثناياها ، وكانها لم تكن فى الوجود (**) · وبالرغم مما يتخذ من احتياطات ضرورية للحفاظ على الوثائق ، فان الزمن ينقصها باستمرار ، لذلك وجب تنظيم استخدامها والافادة منها قبل ان تندثر تحت تاثير العديد من الظروف والملابسات ، التى تكون عادة من فعل الانسان او من فعل الطبيعة ·

وسوف نعرض فيما يلى للصيغ الببليوجرافية للوثائق (المخطوطات) فى حواشى الدراسات التاريخية ، وسنقتصر على نماذج من وثائق الأرشيف البريطانى عند الاشارة الى الوثائق الأفرنجية ، لمجموعة من الأسباب ، نوضحها فيما يلى :

١ ـ ان دار المحفوظات البريطانية تضم بين جدرانها اكبر حشد من الوثائق المتصلة بتاريخ المنطقة العربية اتصالا مباشرا ، مما جعل كتابة تاريخ هذه المنطقة ـ فى كثير من جوانبه ـ متعثرا بغير استشارة هذه الوثائق ·

(*) لانجلو او سينوبوس ، مرجع سابق ، ص ٥ ، ٢٤٨ ·
(**) حسن عثمان ، منهج البحث التاريخى ، (القاهرة : دار المعارف، ١٩٧٠) ، ص ٧٠ ·

٢ ـ أن دار المحفوظات البريطانيـة تعد واحـدة من أرقى دور المحفوظات المتطورة فى العالم ، ويرجع ذلك الى فهرستها وتصنيفها ، وادخال أجهزة الكمبيوتر فى ادارتها وتنظيمهـا ، وفى تيسير طلبـات الجمهور المتردد عليها من الوثائق ، وقد نتج عن ذلك أن كثيرا مـن الباحثين يفضلون البحث فيها عن وثائق قد تكون موجودة فى بلادهم ولكن يتعذر عليهم الوصول اليها ، اما بسبب البيروقراطيـة الادارية العقيمة ، أو بسبب عدم الفهرسة والتصنيف .

٣ ـ ان نظام الفهرسة فى دار المحفوظات البريطانية قد استقر وقنن على أسس ثابتة بعد جهود ومحاولات ، يصل عمرها الى قرن ونصف قرن من الزمان ، لانشاء هذه الدار وتطويرها . وقد بدات أولى تلك المحاولات فى عام ١٨٣٨ لتصبح اليوم أشهر دار للمحفوظات فى العالم .

وتضم دار المحفوظات البريطانية (Public Record Office) وثائق عديدة تتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ضمن أوراق وزارات الخارجية والمستعمرات والهند والطيران والبحرية ، ومجلس الوزراء ، والبرلمان ، وبعض الأوراق الخاصة .

اولا : وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة

تعتبر وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة ، والمحفوظة فى دار المحفوظات البريطانية Public Record Office من اكبر مجموعات الوثائق المتصلة بتاريخ المنطقة العربية ؛ ذلك ان وزارة الخارجية البريطانية كانت معنية ـ فضلا عن اهتمامها بمناطق بعينها ـ بالنظرة الشمولية للاحداث فى منطقة الشرق الأوسط ، مع ربطها بالاحداث العالمية ، وذلك على العكس من نظرتى وزارتى المستعمرات والهند اللتين كانت اهتماماتهما محددة بمناطق معينة.ومنذ الربع الاخير من القرن التاسع عشر ونشاط وزارة الخارجية البريطانية يتزايد فى المنطقة العربية ، كما ان دورها التوجيهى والاستشارى فى احداث المنطقة صار امرا حتميا ، فرضته تدخلات القوى الكبرى الأخرى فى منطقة الشرق الاوسط ، كما فرضته منافسة تلك القوى لبريطانيا ، نتيجة للسياسة الاستعمارية والصراعات الدولية . وبالطبع ، كان لنشاطات وزارة الخارجية البريطانية مردودات واضحة على كمية الوثائق والأوراق ، سواء الداخلة اليها او الخارجة منها . وفى كل الأحوال فان هذه المكاتبات وتلك المراسلات ، هى رصيد المؤرخ ومادته الاساسية عند تقويم عملية صناعة السياسة الخارجية البريطانية تجاه منطقة الشرق الاوسط بصفة خاصة ، وسياستها العالمية بصفة عامة .

وعندما يتناول الباحث ايا من وثائق وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة ، فان عليه الاشارة اليها فى حواشى الدراسة بالأسلوب الذى تبنته وزارة الخارجية ذاتها عند حفظ اوراقها فى الأرشيف حفظا نهائيا . وحفظ الوثائق فى الأرشيف يمر بعدة خطوات تصبح بعدها الوثائق ارشيفا ذا قيمة دائمة فى البحث التاريخى . وتبدا عملية ارشفة الوثائق مع نشاة الوثائق ذاتها وتنمو معها وتتابعها فى جميع مراحلها الثلاث . واولى هذه المراحل يبدا مع نشاة الوثيقة ذاتها بصفتها افرازا طبيعيا لنشاط ادارى ، وتعرف الوثيقة فى هذه المرحلة بالوثيقة الجارية ، او الوثيقة الادارية . اما المرحلة الثانية فهى تلك التى يتوقف خلالها التعامل مع هذه الوثيقة

ولكنها تبقى حاملة فى مكانها نحوطا لاعادة سحدمها مرة احرى اذا اقتضت الضرورة ،وفى هذه المرحلة يتقرر ما اذا كان للوثيقة فائدة من عدمه . فاذا لم يتبين لها فائدة اعدمت ، واذا كان الأمر عكس ذلكتدخل الوثيقة المرحلة الثالثة وهى مرحلة البقاء الدائم ، واعتبارها وثيقة ارشيفية ذات قيمة تاريخية دائمة . وفى هذه المرحلة يسمح للجمهور بالاطلاع عليها .وخلال هذه المراحل الثلاث يكون الأرشيف القومى معنيا الى حد كبير بفهرسة الوثيقة ووضع نظام حفظها وترقيمها ، وهذا الترقيم هو نفسه الذى نحرص على الاشارة اليه فى حواشى دراساتنا ، لانه هو الدليل الوحيد الى صفة الوثيقة ومكانها .

ولكى نتعرف على اسلوب الأرشيف البريطانى فى حفظ وثائق وزراة الخارجية ، علينا بالتعامل مع المظهر الخارجى للوثيقة ذاتها وفحصها فحصا ظاهريا . وفى سبيل ذلك علينا ان نتعرف على العناصر الاساسية التالية واثباتها بالترتيب الذى نتفق عليه فيما يلى ، وبالتالى تشكيل الصيغة الببليوجرافية للوثيقة بالحاشية على النحو التالى :

١ ـ أن نتبين من الذى كتب الوثيقة ،وما وظيفته ، عند اول ذكر له على الاقل . فاذا كانت الوثيقة فى شكل مذكرة أو تقرير اعده شخص او اكثر ، تذكر اسماء هؤلاء جميعا .

٢ ـ اما اذا كانت الوثيقة فى شكل رسالة ، فعلينا ان نتبين ـ الى جانب اسم المرسل ـ اسم المرسل اليه ووظيفته ، عند اول ذكر له على الأقل .

٣ ـ ان نثبت تاريخ الوثيقة .

٤ ـ ثم نكتب بوضوح رقم الوثيقة وفق الترتيب الذى سنشرحه .

٥ ـ واخيرا نكتب المكان الذى تحفظ به الوثيقة ، حتى يتيسر الرجوع اليها ، عند الحاجة الى ذلك .

ولناحد المثال التالى نموذجا نطبق عليه الحطوات السابقة ، ولتكن الوثيقة على هذه الصور، فى الأرشيف البريطانى (انظر الشكل رقم

FO 371 11431 X/N 01247

[E 2069/7/91]

No. 1.

Acting Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(*Received March 29.*)

(No. 28.)

Jeddah, March 9, 1926.

Sir,

I HAVE the honour to enclose herewith an extract from the Mecca paper "Umm-al-Qura," giving the text of the letter received from the Soviet representative in Jeddah communicating the Soviet Government's recognition of Sultan Abdul Aziz as King of the Hejaz, and which was notified in writing to His Majesty on the 16th February last.

2. I am informed confidentially that the Soviet representative verbally requested Ibn Saud to consider the Soviet Government's recognition as confidential until His Britannic Majesty's Government had notified him of their recognition of His Majesty.

3. This arrangement, however, no doubt caused the anxiety to Ibn Saud as reported in my telegram No. 23 of the 24th February.

4. The French consul in Jeddah also informed Ibn Saud verbally of the recognition of the French Republic on the 2nd, as did also the Italian consul, but neither of which to date have been confirmed in writing.

I have, &c.
S. R. JORDAN.

شكل رقم (١)

(١) [. فى هذه الحالة يجب ان تبنى الصيغة الببليوجرافية فى الحاشية على النحو التالى :

Jordan to Chamberlain, 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431.

على النحو السابق تتكون الاشارة الى الوثيقة من خمسة مقاطع رئيسية :

المقطع الأول . ويتحدد فيه بوضوح سما المرسل والمرسل ليه على هذا النحو : Jordan to Chamberlain وليس ضروريا ان نكتب كلمة « From » سابقة على الاسم الأول . فاذا لم يكن واضحا من السياق فى المتن أن جوردن هو الوكيل والقنصل البريطانى فى جدة ، فعلى الباحث ان يبين ذلك فى الحاشية ، واذا لم يكن واضحا كذلك فى المتن ان سير اوستن شمبرلين هو وزير الخارجية البريطانى ، فعلى الباحث أن يبين ذلك ايضا . ويمكن الاكتفاء فى مثل هذه الحالات باضافة اسم المكان الذى يعمل فيه الشخص الى جانب اسم الشخص نفسه . وهكذا تأتى الاشارة على هذا النحو :

Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London).

المقطع الثانى : وفيه نبين تاريخ الوثيقة ، وهو فى هذا النموذج [شكل رقم (١)] ٩ مارس ١٩٢٦ . ويجب أن يكون التاريخ تاليا فى الترتيب لذكر اسمى المرسل والمرسل اليه مباشرة ، على أن يفصل المقطع الأول عن الثانى هذه العلامة (,) الفاصلة . ويجب ان نلاحظ الا تكتب الشهور بالأرقام وانما تكتب بأسمائها ، ذلك ان كتابتها بالارقام قد تحدث خلطا بين الأرقام العديدة الموجودة فى الحاشية الواحدة . فلو ان التاريخ المذكور (٩ مارس ١٩٢٦) كتب بالأرقام كالتالى : 9/3/1926 لأحدث ذلك خلطا كبيرا بين ارقام الوثيقة . ولتفادى ذلك الخلط ، يجب ان يكتب الشهر باسمه . لا برقمه . وفى هذه الحالة فليس من الضرورى كتابة أسماء الشهور كاملة ، بل من المفضل كتابة اختصاراتها كما فى هذه النموذج

Jan. بدلا من January

و Aug. بدلا من August

و Dec. بدلا من December

وهكذا تاتى الاشارة الى التاريخ على هذا النحو : 9 March 1926

المقطع الثالث : ويحتوى هذا المقطع على رقم الوثيقــة ذاتها . ويتكون من اربع وحدات ، لكل وحدة دلالتها الخاصة بها . وترتبط هذه الوحدات معا داخل المقطع بالشرطة المائلة هكذا (/) ، او كما يتضح من النموذج السابق E 2069/7/91.

وتفسير الجزئيات السابقة للمقطع يتم على النحو التالى :

الرمز E ويعنى Eastern ، أى ان الوثيقة شرقية ، او تتصل بالشرق . والرقم هو رقم الوثيقة المباشر ، الخاص بها ، والذى لايشترك فيه معها وثيقة أخرى .

اما الرقم ٧ فهو رقم الملف (file) الذى تحفظ به الوثيقة . ويضم مثل هذا الملف عادة مجموعة الوثائق التى تتناول نفس الموضوع ويحتوى الملف عادة على وثائق موضوع واحد .

اما الرقم 91 فيرمز الى البلد الذى يدور الموضوع حوله ، ولكل بلد فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية رقم ثابت لايتغير عادة . ورقم 91 يعنى شبه الجزيرة العربية بعامة . ورقم 25 يعنى المملكة العربية السعودية .

وهكذا فان رقم الوثيقة يتكون من الرمز E والارقام الثلاثة المذكورة بالترتيب الذى اوضحناه هكذا : E2069/7/91

والمقطع الرابع : فى هذا النموذج F.O. 371/11431 يتكــون من ثلاثة أجزاء مترابطة معا على الدوام ، ولا يذكر الواحد منها الا ومعه الجزآن الآخران .

ويعنى الرمز F.O ، الذى يجب ان يكتب دائما بالحروف الكبيرة

Foreign office اى وزارة الخارجية البريطانية . وذلك اشارة الى أن هذه الوثيقة هى من بين اوراق وزارة الخارجية البريطانية ، دون غيرها من الوزارات .

والرقم 371 يشير عادة الى الاوراق ذات الطبيعة السياسية ، امـا الرقم 11431 فهو رقم المجلد الذى تستقر فيه الوثيقة مع أوراق أخرى ، وهو الرقم الذى نطلبه عادة من دار الأرشيف عند البحث عن الوثيقة .

وعلى هذا النحو تكون الاشارة الى احدى وثائق وزارة الخارجيـة البريطانية قد اكتملت بالحاشية ووجب اثباتها على النحو التالى :

— Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431.

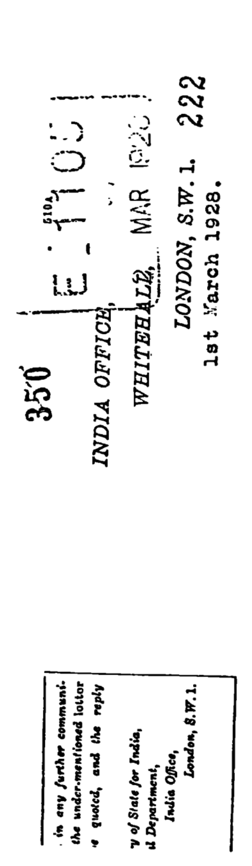
والمقطع الخامس والأخير : فى هذا النموذج هو الاشارة الى مكان حفظ الوثيقة . وهل هو ارشيف خاص أم ارشيف عام ، ارشيف محلى ام ارشيف قومى ... الخ . والنموذج الذى بين ايدينا [شكل رقم (١)] مأخوذ عن دار السجلات البريطانية ، ولذلك يجب الاشارة اليه فى النهاية على النحو التالى (Public Record Office) او يكتفى باختصاراتها هكذا :

P.R.O. اى دار المحفوظات البريطانية ، وذلك تمييزا لها عن اى دار أخرى لحفظ الوثائق ، يكون الباحث قد رجع اليها واستخدم وثائقها .

وعلى ذلك تخرج الصورة النهائية للصيغة الببليوجرافية للوثيقـة السابقة [شكل رقم (١)] هكذا :

— Jordan (Jeddah) to Chamberlain, (London) 9 March 1926, E2069/7/91. F.O. 371/11431, P.R.O.

ولعل ترتيب مقاطع هذه الاشارة فى الحاشية انمـا كان ضرورة موضوعية ، تركز اساسا على : معرفة المسئـول الذى كتب الوثيقـة ، والمسئول الذى أرسلت اليه ، والوقت الذى جرى فيه ذلك ، ثم نضع الارقام المتصلة اتصالا مباشرا بالوثيقة وتميزها عن غيرها من الوثائق فى نفس الارشيف . وتعقبها الاشارة الى اى جهة اصلية تنتسب هذه الوثيقة،



350

INDIA OFFICE,

WHITEHALL,

LONDON, S.W.1.

E 1105 / 510A MAR 1928 | 222

1st March 1928.

. in any further communi- the under-mentioned letter e quoted, and the reply

y of State for India, l Department, India Office, London, S.W.1.

Sir,

I am directed by the Secretary of State for

The question appears (~~that~~) Lord Birkenhead to resolve itself at present for the most part into one of

The Under Secretary of State,
FOREIGN OFFICE.

شكل رقم (٢)

8. I accordingly suggest that we should write to the India Office on these lines, and send a copy to the Colonial Office and Air Ministry, for their observations.

[signature]
May 23.

شكل رقم (٣)

ثم ملف الحفظ ، ومكان الحفظ . وهكذا نرى أن التدرج الذى ذكرناه سلفا منطقى وطبيعى ويسير بالاشياء سيرتها الطبيعية ، وهو نفسه ذات النظام المتبع فى فهرسة الوثائق فى الأرشيف البريطانى ، وبالتالى فان الجميع سيتكلم لغة واحدة عند الاشارة الى الوثيقة ، وبالتالى يسهل الوصول اليها ، وعندئذ يتحقق الهدف من الاشارة اليها أصلا .

هذا ، وقد يواجه الباحث بعض المشكلات فى جمع بيانات الوثيقة وكتابة أرقامها ، ومن ذلك أن الباحث قد يحار بين ارقام عديدة مسجلة على واجهة الوثيقة ، أيها يأخذ ، وأيها يترك ، ويقع فى هذه الحيرة عادة أولئك الباحثون الذين لايتعاملون بشكل مباشر مع الوثائق الاصلية حيث هى فى دور الأرشيف ، ويكتفون ببعض الصور المنقولة اليهم عن طريق أفراد آخرين ، قد لايكونون من الملمين بنظام الفهرسة فى دار الوثائق البريطانية ، خاصة وان ارقام الوثائق لاتكون مصفوفة على واجهة الوثيقة بنفس الطريقة التى يجب ان تصف بها فى الحاشية . والنماذج التالية توضح كيف يمكن جمع البيانات الببليوجرافية للوثيقة معا من على الوثيقة ذاتها ، أو باضافة بعض البيانات من على الملفات أو المجلدات التى تضمها .

المقطع الأول : ويضم المرسل والمرسل اليه ، اذا كانت الوثيقة فى شكل رسالة ، ويكون اسماهما موجودين دائما على الصفحة الاولى من الوثيقة ، خاصة اذا كانت الوثيقة مطبوعة للتداول فى مكاتب وزارة الخارجية ، أو اذا كانت ذات أهمية خاصة ، ورات الوزارة توزيعها على اكبر عدد من الوزارات المعنية . كما هو واضح من النموذج المبين فى شكل رقم (١) .

واذا كانت الوثيقة منسوخة بحروف الآلة الكاتبة أو مخطوطة ، فان اسمى المرسل والمرسل اليه يظهران على الصفحة الاولى على النحو التالى :

المرسل ، ويظهر مكان عمله فى أول الوثيقة جهة اليمين ، وفى

نهايتها يظهر بالتحديد اسم المرسل على شكل توقيع · والمرسل اليه ويظهر فى اسفل أول صفحة ، كما هو واضح من صورة النموذج الموجود فى الشكل رقم (٢) ·

واذا كانت الوثيقة فى شكل مذكرة أو تقرير ، فان اسم كاتبها يكون مثبتا فى اول المذكرة ، او فى آخرها على شكل توقيع · كان يكتب فى الحالة الأولى : Memorandum by : ? ثم يذكر الاسم بعدها ، او يكتب Memorandum فقط ، ثم يوقع كاتبها فى نهايتها ·

المقطع الثانى : الذى يحتوى على تاريخ الوثيقة ، ويكون دائما اعلى الصفحة جهة اليمين · [انظر الشكلين (١ ، ٢)] ·

واحيانا يكون التاريخ توأم التوقيع ، فيوجد فى نهاية الوثيقة · ويحدث ذلك عادة فى حالة كون الوثيقة على شكل مذكرة ، او فى شكل خطاب شخصى · [انظر شكل رقم (٣)] ·

وقد يواجه الباحث صعوبة فى قراءة توقيع كالسابق ، وعليه حينئذ ان يستشير المختصين ، وان يكون على دراية باسماء موظفى وزارة الخارجية ، فى الفترة التى يقوم على دراستها ·

والتوقيع الموجود فى شكل رقم (٣) يقرا على هذا النحو : جلادوين جيب Gladwyn Jebb الذى كان يعمل وكيلا لوزارة الخارجية البريطانية فى الفترة من ١٩٢٩ الى ١٩٣١ ·

وقد تحمل الوثيقة اكثر من توقيع ، وفى هذه الحالة يرافق كل توقيع تاريخه ، وخاصة فى حالة اثبات المسئولين لملاحظاتهم فى أجندة وزارة الخارجية ، حول موضوع معين · [انظر الشكل رقم (٤)] وفى مثل هذه الحالة يعتبر التوقيع الاول والتاريخ المرفق به هو الأساس ، عند الاشارة الى الوثيقة فى الحاشية · على أساس أن صاحب التوقيع الأول هو الذى كتب الوثيقة ، وان من وقعوا بعده انما صادقوا على ما اورده

~~desirable, to consult~~ the Acting British Agent at Jeddah *for his personal views* on the question how far the present proposal is likely to meet the situation or to prove acceptable to the Hejaz Government.

G. W. Rendel.

<u>6th May, 1929.</u>

Monteagle 8/5

[illegible] 8 May

شكل رقم (٤)

فى نص الوثيقة وايدوه ، أو اختلفوا معه ، هذا لايهـم من الناحيـة الببليوجرافية ، وان كانت له اهميته القصوى من الناحية التاريخية •

وتقرا التوقيعات الموجودة فى شكل رقم (٤) حسب ترتيبها ، على النحو التالى :

G. Rendal جورج رندل •

Monteagle مونتيجل •

L.Oliphant لانسليت أوليفانت •

وجميعهم من كبار المسئولين فى وزارة الخارجية •

والمقطع الثالث : الذى يتضمن رقم الوثيقة يكون موجودا بصورته الكاملة ـ عادة ـ فى الوثائق المطبوعة للتداول بين الجهات المسئولة ، وهو يقرا فى الشكل رقم (١) على النحو التالى : E 2069/7/91

ولكن رقم الوثيقة فى الشكل رقم (٢) لايوجد على نفس الصورة ، فالموجود منه هو الرمز E والمقطع الأول فقط .1105

اما رقم الملف فغير مثبت ، ويستطيع الباحث ـ اذا وضع كلتـا يديه على المجلد الاصلى ـ أن يحصل منه على رقم الملف ، وهو فى هذه الحالة كما استخرجناه من المجلد 381

وبما ان الوثيقة فى الشكل رقم (٢) تتعلق بشبه الجزيرة العربية، فان المقطع الاخير لابد وان يكون 91 لانه رقم خاص بشـبه الجزيرة الجزيرة العربية • ويجمع هذه المقاطع معا ، الظاهر منها وغير الظاهر، يكتب الرقم على النحو التالى : E 1105/381/91

اما المقطع الرابع وهو : F.O. 371/11431 فموجود دائما على

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES. 188

EASTERN (ARABIA).

[March 29, 1926.]

CONFIDENTIAL.

SECTION 2.

[E 2069/7/91]

No. 1.

Acting Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(Received March 29.)

شكل رقم (٥)

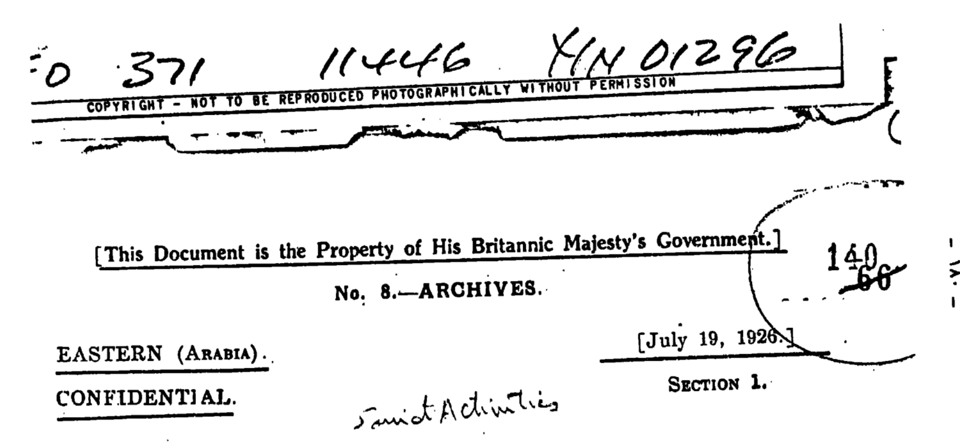
كعب المجلد ، وحين يطلب الباحث تصوير بعض الوثائـق من احد المجلدات ، يتولى القائمون على التصوير وضع شريط من الورق مكتوب عليه المقطع الرابع بالكامل ، اضافة الى رقم امر التصوير (الأول من جهة اليمين ، وهو لا يعيننا فى كتابة الصيغة الببليوجرافية بالحاشية) ، ويصور هذا الشريط مع كل صفحة مهما كان حجمها . ومع اى عـدد من الصفحات من نفس المجلد . [انظر شكل رقم (٥)] .

وفيما يتعلق بالارقام الاخرى التى قد تظهر على الصفحة ، فلا يجب ان يصرف الباحث اليها شيئا من الاهتمام ، لانها لاتدخل فى نظـام فهرسة الوثيقة ، وبالتالى فلا يجب ان يرد لها ذكر فى حواشى الدراسة التى يقوم على اعدادها الباحث .

ومن ذلك على سبيل المثال الرقم (No. 28) الذى يظهر فى الشكل رقم (١) ، وهو رقم مسلسل يخص المرسل فقط وليست له علاقـة بطبيعة الموضوع ، او الفهرسة العامة للوثائق .

ومن ذلك ايضا الرقم 188 وهو رقم مسلسل للورقة ، يحدد ترتيبها بين الأوراق الاخرى فى داخل الملف الواحد . ولا باس من ان يتغير هذا الرقم الى رقم آخر ، فى حالة رفع بعض الأوراق من الملف ، او اضافة أوراق جديدة اليها ، كما يظهر فى الشكل رقم (٢) والشكل رقم (٦) . ففى الشكل رقم (٢) كان رقم الصفحة 350 ثم صار 222 نتيجة لرفع بعض أوراق الملف . وفى الشكل رقم (٦) كان رقم الصفحة 66 ثم صار 140 نتيجة اضافة بعض الاوراق الى الملف . وهذه الارقام جميعها لايجب ان تحشر حشرا فى حواشى الدراسة لانها لاتحمل اى دلالة تتعلق بدراسة الوثائق فى دار المحفوظات ، ولن تقود بأى حال الى مكان الوثيقة . وفيما عدا المقاطع الأربعة السابق الاشارة اليها ، فلا يهم ذكر اى من الأرقام الاخرى .

ونعود فنؤكد هنا على ان المقاطع الأربعة السابقة تفصلها عن



[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES.

EASTERN (ARABIA).

CONFIDENTIAL.

[July 19, 1926.]

SECTION 1.

Soviet Activities

[E 4319/1426/91]

No. 1.

Vice-Consul Jordan to Sir Austen Chamberlain.—(*Received July 19.*)

(No. 82. Secret.) *Jeddah, July 3, 1926.*

Sir,

I HAVE the honour to enclose herewith a report on the activities of the Soviet delegation to the Moslem Conference in Mecca as far as I have been able to ascertain

شكل رقم (٦)

بعضها هذه العلامة (, الفاصلة . أما أجزاء المقطع الواحد فيفصلها عن بعضها هذه العلامة (/) الشرطة المائلة .

وطبقا لهذه القاعدة العامة ، التى يجب أن تطبق على وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، فان الوثيقة التالية :

Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431, P.R.O.

يجب أن تقرأ على النحو التالى :

من جوردن الى تشمبرلين ، فى ٩ مارس ١٩٢٦ ، تتعلق بالشرق، ورقمها ٢٠٦٩ ورقم الملف المحفوظة بـه ٧ ، وهى عن شبه الجزيرة العربية ، واخيرا فانها مـن بين الأوراق السياسية الخاصة بوزارة الخارجية البريطانية الموجودة فى المجلد رقم ١١٤٣٢ ، والمحفوظة فى دار المحفوظات البريطانية .

والترتيب السابق فى بناء الاشارة الى الوثيقة فى الحاشية منطقى جدا ، فضلا عن انه يعطى الدلالة المكانية والموضوعية المقصودة ، فانه يقدم لنا كذلك بيانات ضرورية تفيد فى معرفة : من كتب الى من ، ومتى كان ذلك ، وحول اى موضوع ، وما رقم الوثيقة ، واين تحفظ .

واذا تكررت الاشارة الى اى من وثائق وزارة الخارجية البريطانية تستخدم **Ibid.** فى حال عدم وجود فاصل ببليوجرافى ، اما اذا وجد فاصل ببليوجرافى فتستخدم **loc.cit.** ، ولايصح استخدام **op. cit.** كما هو موضح فى النموذج التالى :

1) — Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London) 9 March 1926, E2069/7/91, F.O. 371/11431, P.R.O.

واذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى تكون الاشارة الى الوثيقة السابقة فى الحاشية التالية كما يلى :

2 — Ibid.

أما اذا وجد فاصل ببليوجرافى فان الاشارة الى ذات الوثيقة فى الحاشية تكون على النحو التالى :

3 — Jordan (Jeddah) to Chamberlain (London), 9 March 1926, loc. cit,

loc. cit., هنا تغنى عن رقم الوثيقة والملف والمجلد ومكان حفظها جميعا .

والمنهج الذى اشرنا اليه اعلاه ، هو المنهج المعمول به فى دار المحفوظات البريطانية فى فهرسة الوثائق وتنظيمها ، وعلى اساسه تم تغذية اجهزة الكمبيوتر ببياناتها . وبالطبع فان اى خطأ فى تلك البيانات عند تقديمها من جانب الباحث الى دار الوثائق لن يمكن الباحث من الحصول على الوثيقة المطلوبة .

وفضلا عن ذلك فقد وضعت دار المحفوظات فهرسا ضخما ، مطبوعا فى عشرات المجلدات ، يحتوى على تصنيف تفصيلى كامل لمختلف وثائق وزارة الخارجية البريطانية . وعنوانه كالتالى :

Index to the Correspondence of the Foreign office, (Published by : Kraus - Thomson Organization Ltd. Nendeln / Liechtenctein).

وهذا الفهرس يصدر سنويا ببيانات شاملة عن موضوعات وارقام الوثائق ، التى تفرج عنها وزارة الخارجية البريطانية ، وتتيحها للجمهور للاطلاع . وهو مرتب ترتيبا هجائيا وموضوعيا ، كل عام حده، وبمتابعة المجلدات لمجموعة من الاعوام يمكن استخراج موضوعات جيدة لدراسات جديدة .

وعلى الصفحات التالية نعرض لنماذج لبعض صفحات هذا الفهرس ونظام ترتيبها ، وأسلوب اثبات أرقام الوثائق فيها ، وقد اخترناها عشوائيا لتمثل اعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣١ ، ١٩٥٠ ، فيما يلى :

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٢٥

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٢٥

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٣١

Abu Musa: flying of Sheikh of Shargah's flag on. E462/462/34.

Possibilities of air base at Abu Musa in connexion with routes to India via Persia. E4893/E5016/E5019/439/34.

Proposed discontinuance of fast mail service in. E1374/1374/34 (file).

Mekran Coast: political charge of after departure of officials of Indo-European Telegraph Department: arrangements at Jask and Charbar. E2683/E2802/E2915/10/34.

Arms smuggling on Arab Coast. E3068/3068/34.

Danger of creation of a Persian navy on situation in: interdepartmental meeting. E3927/E6314/2821/34.

Trucial Coast: certain sheikhs' desire for protection by Bin Saud and abrogation of treaties with H.M.G. E462/462/34/E1036/E949/670/91.

Trucial Coast: attitude of sheikhs: visit of Commander-in-Chief East Indies Station to various ports. E292/292/91/E3397/3397/91/E4423/169/91.

Island of Tamb: future of: position in regard to Anglo-Persian treaty negotiations: proposed lease of to Persian Govt. E390/E280/T1273/E1381/E1416/E1343/E2215/E2812/E3320/E4903/280/91.

Maintenance of status quo pending negotiations: F.O. minute on present position. E5216/18/34.

H.M.G.'s position and interests in: question of informing Italian Govt. in view of possible activity of Persian warships under Italian officers. E4068/E5188/E6314/2821/34.

Copies of personalities reports not to be sent out of F.O. (except to missions abroad): copy refused to Treasury. C2860/C3367/79/37.

Communication of copies of reports to Colonial Governors, Consuls and Govt. Departments: F.O. ruling: position of Sudan. L227/227/405/J1011/1011/1 (file).

Reports on: F.O. ruling as to distribution. F1405/1405/23.

Abyssinia: list: copy for confidential use of Govt. of Sudan. J1011/1011/1 (file).

Afghanistan. N1955/1955/97.

Albania: notes on leading personalities: to be considered as first of triennial reports: Durazzo asked to number personalities in future reports. C6736/6736/90 (file).

Argentina. A1461/1461/2.

Austria. C559/559/3.

Belgium. W323/W6863/323/4.

Bolivia. A2306/2306/5.

Brazil. A5102/5102/6.

Bulgaria. C447/447/7.

— Lists of: copy of Who's Who in China. F7390/7390/10/F5633/1672/10.

Czechoslovakia. C1977/1977/12 (file).

Denmark. N111/111/15.

Ecuador. A1912/1912/54.

Egypt. E395/395/16 (file).

— List of M.P.s. E2003/26/16.

Estonia. N3925/273/59.

Finland. N1305/1305/56.

Germany. C566/566/18.

Greece. C280/280/19 (file).

Guatemala. A2937/2937/8.

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٣١

22

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٠

لقطة لاحدى صفحات فهرس وثائق وزارة الخارجية البريطانية عام ١٩٥٠

EGYPT

Decode. Lord Lloyd (Cairo). 28th March, 1926.

D. 1.55 p.m. 28th March, 1926.

R. 2.40 p.m. 28th March, 1926.

No. 111.(R).

****

Following has been received by Mr. Jordan

صورة لوثيقة على شكل برقية مرسلة من مصر الى لندن لاتظهر عليها كل الارقام ، وامكن تجميع ارقامها من الملف والمجلد الذى تحفظ فيه

E

E 2036/48/91

.EGRAM FROM
Lord Lloyd
Cairo)
III (1.)

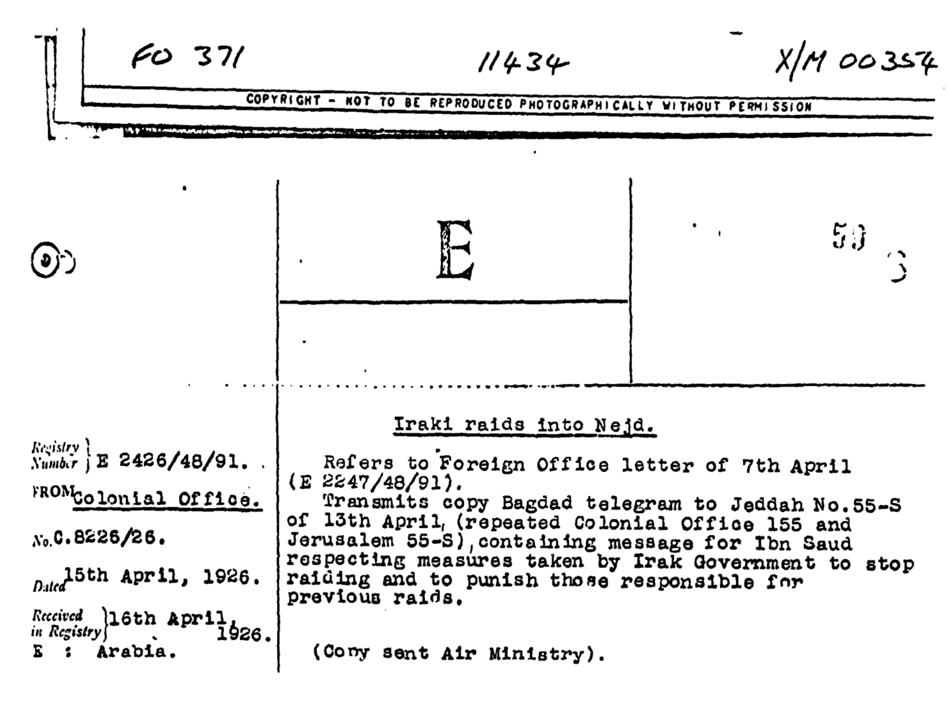
28th March 1926
29th March 192.

Arabia

Endeavours to persuade Nejdi tribes to migrate to Mesoptamia

Text message received by Mr. Jordan at Port Sudan from Ibn Saud respecting report by Emir of Hail that Ajmi Ibn Suweit, accompanied by British officer known as Abn Huneik, have arrived with tents and aeroplanes at Wady El Amikh and Kerim and, with Ibn Khairulla, are encouraging Shammar Aneiga tribes to imigrate to Irak Ibn-Saud desires men be recalled as tribes, who are restless, may be provoked and men's lives may be in danger.
(Repeated Bagdad).

صورة لبرقية استقبلت فى لندن وتظهر فيها جميع الارقـام الدالة على مكان حفظها بالاسلوب الذى أوضحناه



FO 371 11434 X/M 00354

E

Registry Number } E 2426/48/91.

FROM Colonial Office.

No. C.8226/26.

Dated 15th April, 1926.

Received in Registry } 16th April, 1926.

E : Arabia.

Iraki raids into Nejd.

Refers to Foreign Office letter of 7th April (E 2247/48/91).

Transmits copy Bagdad telegram to Jeddah No.55-S of 13th April, (repeated Colonial Office 155 and Jerusalem 55-S), containing message for Ibn Saud respecting measures taken by Irak Government to stop raiding and to punish those responsible for previous raids.

(Copy sent Air Ministry).

صورة لبرقية من وزارة المستعمرات الى وزارة الخارجية وتظهر فيها

الارقام الدالة على مكان حفظها بالاسلوب

E 2036/48/91

40

S.W.1.

31st March, 1926.

URGENT

Sir,

I am directed by Secretary Sir Austen Chamberlain to transmit to you the accompanying copy of a telegram from His Majesty's High Commissioner at Cairo, containing a

صورة لوثيقة مرسلة من وزارة الخارجية الى وزارة المستعمرات وحفظت نسخة منها فى وزارة الحارجية باسلوب الحفظ والفهرسة الذى اشرنا اليه

E 5418/2322/91/13738

الرقم ٩/١٤٧

يــوم ١٣٤٨/٤/١٠
١٩٢٩/٩/٢٦

مذكرة من حضرة صاحب الجلالـه الملك

الـى

الحكومة البريطانيه

تعلم الحكومة البريطانيه اننا سرنا من الحجاز هذه الايام الى نجد بعد ان تلقينا منها التأكيدات الكامله بتعهدها بمنع العصاة الذين تجمعوا بالقرب من حدود الكويت من الالتجاء الى العراق او الكويت او مسابلتهم وبمنع ايصال اى مساعده لهم من اى جهة كانت من تلك الجهات وصرنا ونحن عازمين على المسير للعصاة حيث كان نرا لنا تأديبهم التأديب الذى يبطل امرهم ولا يجعلهم تقوم لهم قائمة بعده بحول الله وقوته ولكن اخرنا عن الاسراع فى ذلك اشتداد الحر

صورة لوثيقة من وزارة الخارجية السعودية الى وزارة الخارجية البريطانية تشير الارقام المطبوعة عليها الى اسلوب حفظها فى جدة . ويمكن للباحث بناء الصيغة الببليوجرافية لها بجمع الارقام المتفرقة من على الخطاب المرفق والملف والمجلد المحفوظة فيه ، كما هو واضح من

[This Document is the Property of His Britannic Majesty's Government.]

No. 8.—ARCHIVES.

21

EASTERN (ARABIA). [June 27, 1927.]

CONFIDENTIAL. SECTION 1.

[E 2849/644/91] No. 1.

Acting Consul Stonehewer-Bird to Sir Austen Chamberlain.—(*Received June* 27.)

(No. 65. Secret.)

Jeddah, June 1, 1927.

Sir,

I HAVE the honour to transmit herewith my report on the situation in the Hejaz during the period the 26th April to the 31st May, 1927.

2. Copies of this report are being sent to Egypt, Jerusalem, Bagdad, Aden, Delhi, Beirut (for Damascus), Khartum (through Port Sudan), Singapore and Lagos.

I have, &c.

F. H. W. STONEHEWER-BIRD.

صورة لوثيقة جميع ارقام الصيغ الببليوجرافية لها موجودة ومرتبة عليها بالشكل المناسب الذى اوضحناه .

ثانيا : وثائق وزارة المستعمرات البريطانية

جاءت علاقة وزارة المستعمرات Colonial Office (C.O.) بالمنطقة العربية متأخرة ، مقارنة بالوزارات البريطانية الاخرى المعنية بالمنطقة كوزارة الخارجية ووزارة الهند . ولم تتعمق علاقة وزارة المستعمرات بالمنطقة العربية الا بعد اسناد الانتداب البريطانى اليها فى عام ١٩٢١ ، واسناد ادارة شئون الشرق الاوسط الى قسم جديد تاسس فيها فى نفس العام ، واوكل أمره الى وزارة المستعمرات - دون الوزارات الاخرى - اعتبارا من اول مارس ١٩٢١ واطلق عليه اسم : Middle East Department ويراسه سير جون شاكبوره Shackburgh الذى كان مسئولا عن شئون الشرق الأوسط ، ونائبا لوكيل وزارة المستعمرات ، قبل واثناء شغله لوظيفته الجديدة كرئيس للقسم .

والحق ان وثائق وزارة المستعمرات لاتلقى رعاية مماثلة لتلك التى تلقاها وثائق وزارة الخارجية ، فهى تفتقر الى فهارس مطبوعة فى شكل مجلدات سهلة التداول ، ولكنها - على كل حال مفهرسة ومصنفة تصنيفا جيدا ، ولها بطاقات فى دار المحفوظات البريطانية ، يستطيع الباحث من خلالها ان يصل الى ما يريد ، كما انه يستطيع لو اراد استخدام اجهزة الحاسب الآلى فى الوصول الى ما يريد من وثائق وزارة المستعمرات .

ومن حيث الكم ، فان وثائق وزارة المستعمرات قليلة العدد - مقارنة بوثائق وزارة الخارجية - فيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط ، للسبب الرئيسى الذى أوضحناه اعلاه . وبصفة عامة يمكن القول ان كثيرا جدا من وثائق وزارة المستعمرات ووثائق وزارة الهند موجود ضمن أوراق وزارة الخارجية ، ومن يقلب فى اوراق اى من هذه الوزارات بعمق سوف يدرك هذا الامر بسهولة ويسر (*) ؛ ذلك ان هذه

(*) انظر : جمال زكريا قاسم ، مختارات من وثائق الكويت والخليج العربى المحفوظة فى دور السجلات البريطانية ، (الكويت : مطبوعات جامعة الكويت ، ١٩٧٢) ، ص ٣٠ ومابعدها .

الوزارات الثلاث كانت تتشاور فيما بينها على الدوام ، وترسل الواحدة منها نسخا الى الاخريين ، بصرف النظر عن درجة الوفاق او الخلاف فيما بينهم . واكاداجزم ان من يفحص أوراق وزارة الخارجية جيدا يمكنه الاستغناء ـ فيما عدا حالات قليلة ـ عن أوراق وزارة المستعمرات ووزارة الهند .

والنموذج التالى يوضح لنا كيف يمكن بناء الصيغة الببليوجرافية عندما نشير الى وثائق وزارة المستعمرات فى حواشى الدراسات التى نقوم باعدادها :

— Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.), 29 Sept. 1928, 59171, C.O. 732/36. P.R.O.

ويلاحظ القارىء للوهلة الأولى أن المقاطع التى تتكون منها الاشارة السابقة لاتختلف عن مثيلتها فى وثائق وزارة الخارجية . فهى تتكون من نفس العدد من المقاطع (خمسة مقاطع) :

المقطع الأول : ويحتوى على اسمى المرسل والمرسل اليه (وذلك فى حال كون الوثيقة على شكل رسالة) وقد اضفنا بين قوسين اشارتين تفصيليتين ، تدل الأولى على تبعية المرسل الى وزارة المستعمرات(C. O.) وتدل الثانية على تبعية المرسل اليه الى وزارة الخارجية (F. O.)

والمقطع الثانى : ومثبت به تاريخ الوثيقة وهو ٢٩ سبتمبر ١٩٢٨.

والمقطع الثالث : ومثبت به رقم ملف الوثيقة ، وهو رقم مبسط (بالمقارنة برقم الوثيقة فى اوراق وزارة الخارجية) وهو هنا يتكون من جزء واحد منطوقة 59171 اما رقم الوثيقة ذاتها ، فلا يدخل فى حسابات الفهرسة والتصنيف ، بالرغم من وجود رقم مسلسل خاص بالصادر ، ذلك انه ليست له طبيعة موضوعية ، كما هو شان وثائق وزارة الخارجية . ومع ذلك فمن اليسير التمييز بين وثيقة واخرى

وجدتا فى ملف واحد عن طريق اسمى المرسل والمرسل اليه ، او عن طريق التاريخ .

اما المقطع الرابع : فيضم ثلاثة اقسام : الاول منها .C.O ويعنى ان الوثيقة من بين اوراق وزارة المستعمرات ، والثانى وهو الرقم 732 وهو رقم موضوعى (اى انه يتغير بتغير الموضوع) ، اما الاخير وهو الرقم 36 فهو رقم المجلد الذى تحفظ به الوثيقة .

اما المقطع الخامس فيحتوى على الرموز .P.R.O اى ان الاوراق محفوظة بدار السجلات البريطانية .

ولو قرانا الاشارة السابقة الى الوثيقة بالكلمات فانها تكون على النحو التالى :

من شاكبوره (وزارة المستعمرات) الى مونتيجل (وزارة الخارجية) فى ٢٩ سبتمبر ١٩٢٨ ، موجودة بالملف رقم ٥٩١٧١ ، ضمن اوراق وزارة المستعمرات المتصلة بالشرق الاوسط ، فى المجلد رقم ٣٦ ، بدار السجلات البريطانية .

واذا اتيحت لنا فرصة استخدام الوثيقة السابقة ذاتها ضمن اوراق وزارة الخارجية ، فان الاشارة اليها تكون على النحو التالى :

— Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.), 29 Sept. 1928, E2345/378/91, F.O. 371/12005. P.R.O.

والوثيقة التالية من وثائق وزارة المستعمرات عبارة عن اشارة الى ملاحظات سجلها احد المسئولين فى وزارة الخارجية البريطانية ووجدت محفوظة فى اوراق وزارة المستعمرات ، ولا بأس من ان نشير اليها باعتبارها من مقتنيات وزارة المستعمرات على النحو التالى :

— Minute by Mr. Hall (F.O.), 9 May 1929, 69101, C.O. 732/41, P.R.O.

وقد يعثر الباحث على نسخة من هذه الوثيقة بين اوراق وزارة

الخارجية ، عندئذ سيشير اليها بالطريقة التى سبق ان اوضحناهـا عند الحديث عن الاشارة الى اوراق وزارة الخارجية •

الرسالة التالية من الوكيل البريطانى بجدة الى وزارة الخارجيـة البريطانية ، محفوظة ضمن سجلات وزارة المستعمرات ، ولعل وزارة الخارجية ارادت احاطة وزارة المستعمرات بمحتواها ، فأرسلت لهـا صورة منها • وتاتى الاشارة اليها على هذا النحو فى الحاشية :

— Jakins (Jeddah) to F.O., 30 May 1929, 69101, C.O. 732/41, P.R.O.

وهذه رسالة من وزارة المستعمرات الى المقيم البريطانى فى بوشهر، وتصاغ ببليوجرافيا على النحو التالى :

— C.O. to the Resident (Bushire), 16 Jan. 1930. 79006,
C.O. 732/42, P.R.O.

وفى حال تكرار الاشارة الى اى من وثائق وزارة المستعمرات ، فانها تخضع للقواعد المتفق عليها • فتستخدم **Ibid.** فى حال عدم وجود فاصل ببليوجرافى ، أما اذا وجد فاصـل ببليوجرافى فتستخـدم **loc. cit.** ولايصح استخدام **op. cit.**

ويوضح هذا المثال كيفية تطبيق هذه القاعدة :

1 — Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.) 29 Sept. 1928, 5917, C.O. 732/36. P.R.O.

اذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى تكون الاشارة الى نفس هذه الوثيقة فى الحاشية التالية مباشرة كما يلى :

2 — **Ibid.**

أما اذا وجد فاصل ببليوجرافى ، فان الاشارة تأتى بعد ذلك كما فى الحاشية التالية :

3 — Shackburgh (C.O.) to Montegle (F.O.) 29 Sept. 1928, loc. cit.)

loc. cit. هنا تغنى عن ذكر رقم الوثيقة ومكان حفظها فقط) •

ثالثاً : وثائق وزارة الهنـد

يجد الباحث فى تاريخ منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ومنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية بصفة خاصة ان معظم الوثائق التى تغطى موضوعاتها محفوظة بين أوراق وزارة الهند (.I.O) وذلك منذ انشاء شركة الهند الشرقية البريطانية ، وحتى استقلال الهند فى حوالى منتصف القرن العشرين ودخولها فى علاقة من نوع جديد مع بريطانيا ، ومنذئذ ووزارة الهند تعرف باسمها الجديد وهو :

— Foreign and Commonwealth Relation Office (F.C.R.O.).

وتضم سجلات وزارة الهند الوثائق التالية : (*)

١ ـ وثائق شركة الهند الشرقية والوكالات التابعة لها (Factory Records)

٢ ـ وثائق المكتبة السياسية والسرية (Political and Secret Library)

٣ ـ المذكرات السياسية والسرية (Political and Secret Memoranda)

٤ ـ المراسلات والاوراق الخاصة
(Special Correspondence and Private Papers)

وتعتبر هذه الوثائق ثروة ضخمة ، تحمل ادق التفاصيل عن جانب مهم من منطقة الشرق الأوسط ، منذ مطلع العصور الحديثة ، حين بدا الانجليز يفدون بحرا الى المنطقة مرورا الى الهند ، وحتى بداية السبعينيات ، حين انسحبت بريطانيا نهائيا من منطقة الخليج ، التى كانت آخر معاقل الحضور البريطانى الاستعمارى فى الشرق الأوسط .

وفى منطقة الشرق الأوسط تداخل نفوذ وزارات المستعمرات والخارجية والهند بشكل مزعج للباحث ، الذى يجد ـ من خلال الوثائق الخاصة بهذه الاطراف جميعا ـ صراعا احيانا ، وصداما احيانا اخرى ،

(*) انظر : المرجع السابق ، ص ٥ ، ٦ .

وتنافسا فى كثير من الاحيان بين هذه الوزارات ، ويظهر ذلك جليا على مرآة وثائق الربع الاخير من القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . ولذلك فلا يخلو أرشيف أى من هذه الوزارات الثلاث من أوراق ووثائق متبادلة تتعلق بالوزارتين الاخريين .

ولما كانت وزارة الهند والادارات التابعة لها فى المنطقة العربية تتمتع بأقدمية مطلقة فى منطقة الخليج ، فقد ظلت تصارع من أجل ابقاء ادارتها للمنطقة ، او مسئوليتها عن بعض جوانبها على الاقل ، حتى عام ١٩٤٧ ، حين استقلت الهند ، ودخلت فى علاقة من نوع جديد مع بريطانيا ، وأعيد تنظيم الادارة فى المناطق التى كانت تابعة لوزارة الهند ، بما فى ذلك الهند ذاتها فأسندت الى وزارة الشئون الخارجية والكومنويلث . أما وزارة الخارجية البريطانية فقد تحملت مسئولية الادارة والاشراف على المناطق آلتى كانت تابعة لحكومة الهند فى الخليج وشبه الجزيرة العربية . وعلى ذلك فان وثائق الخليج وشبه الجزيرة العربية ، توجد ضمن أوراق وزارة الخارجية البريطانية منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧١ .

وهكذا فان الاشارة الببليوجرافية الى وثائق المنطقة العربية فى الخليج وشبه الجزيرة العربية منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧١ تخضع للنظام الببليوجراجى الذى سبقت الاشارة اليه عند الحديث عن وثائق وزارة الخارجية . أما الفترة السابقة على عام ١٩٤٧ فان وثائقها تخضع للنظام التالى عند صياغتها ببليوجرافيا :

وفى هذا النظام تتكون الاشارة من اربعة مقاطع :

المقطع الأول ، ويضم اسمى كاتب الوثيقة او مرسلها ، واسم المرسل اليه،اذا كانت الوثيقة على شكل رسالة ،أو اسم كاتب التقرير او المذكرة، اذا كانت الوثيقة تقريرا أو مذكرة .

المقطع الثانى ، ويحتوى على تاريخ الوثيقة ، سواء اكانت رسالة، ام تقريرا ، أم مذكرة ، أم غير ذلك .

Telegram [illegible].

From H.M.'s Vice Consul, Mohammerah.

To Political Resident, Bushire.

No. [illegible]

Dated [illegible] April (received [illegible] May) 1935.

Following from Anglo-Persian Oil Company

[illegible] reports agreement reached but Shaikh of Qatar wishes delay in signature until agreement has been reached between himself and His Majesty's Government but for the present he is not fit for further discussion. Doctor expected April [illegible]th. Ends.

-Britconsul.

شكل رقم (٧)

المقطع الثالث ، ويضم الارقام الخاصة بالوثيقة .

المقطع الرابع : وفيه تثبت الاشارة الخاصة بنسبة هذه الوثيقة الى أوراق وزارة الهند . ويمكن الاستغناء عن هذا المقطع الاخير فى بعض الحالات التى سبقت الاشارة اليها عند الحديث عن وثائق وزارة الخارجية .

ا ـ وثائق المقيمية البريطانية :

وبناء على الترتيب السابق ، تاتى الاشارة الببليوجرافية كاملة الى احدى وثائق المقيمية البريطانية الموجودة بوزارة الهند على النحو التالى :

— Political Resident (Bushire) to Political Agent (Muscat), 25 April 1946, R/15/1/35, I.O.R.

ويشير رقم الوثيقة السابقة الى انها من بين اوراق المقيمية البريطانية فى بوشهر ، ويتضح ذلك من الحرف R ، وهو اختصار كلمة Residency

وهذه صورة لبرقية مثبتة تحت رقم ٢٧ بالمقيمية البريطانية فى بوشهر [انظر شكل رقم (٧)] ، من نائب القنصل بالمحمرة الى المقيم البريطانى ، ويجب ان تصاغ هذه الوثيقة ببليوجرافيا على النحو التالى بالحاشية :

— H.M.'S Vice Consul (Muhammarah) to Political Resident (Bushire), 30 April 1935, R/15/1/632.

والوثيقة التالية [انظر شكل رقم (٨)] من الوكيل البريطانى بالبحرين الى المقيم السياسى فى بوشهر ، وتاتى صورتها الببليوجرافية بالحاشية على النحو التالى :

— Political Agent (Bahrain) to Political Resident (Bushire). 24 Dec. 1945, R15/2/866, I.O.R.

CONFIDENTIAL. | Political Agency, Bahrain,

No. C/1136. | The 24th December, 1945.

The Political Agent, Bahrain, presents his compliments to:-

The Hon'ble the Political Resident in the Persian Gulf, Bushire.

and has the honour to send him a copy of the under-mentioned document. ~~The letter was~~ not actually received by me until the 19th December.

REFERENCE TO PREVIOUS CORRESPONDENCE:

Bahrain telegram No. 622 dated 23rd Dec., 1945.

Description of Enclosure:

Name & Date	Subject
P.C.L. letter No. [illegible]/A.15/4074, dated the 8th December, 1945, with enclosures.	Cancellation of Para.8 of Schedule No.1 to the Sharjah Oil Agreement of 1937.

H.B.M.'S POLITICAL AGENCY BAHRAIN

شكل رقم (٨)

وهذه صورة لواجهة وثيقة [انظر شكل رقم (٩)] عبارة عن اتفاقية بين الحكومة البريطانية والشركة الانجلو فارسية للبترول ، بشأن بترول قطر ، والصيغة الببليوجرافية لها تظهر فى الحاشية على النحو التالى :

— H.M.G. in the U.K. and the Anglo - Persian Oill Co.,
Agreement relating to the Qatar Oil Company, 5 June 1935,
R/15/1/675, I.O.R.

ب ـ وثائق القسم السياسى والسرى :

اما اذا كانت الوثيقة من بين **وثائق القسم السياسى والسرى لحكومة الهند** ، فانها تظهر عند اثباتها فى الحاشية على النحو التالى :

— Agent and Consul (Zanzibar) to I.O., 3 March 1899,
L/P & S/20/C. 264, I.O.R.

وفيما يلى نموذج آخر يوضح اسلوب الاشارة الى الوثيقة فى الحاشية ، اذا كانت امرا ، او قانونا ، او مذكرة ، او ما شابه ذلك، وليست فى شكل رسالة :

— Decree issued by Sultan of Zanzibar, «Anti - Slave Operations
1888 - 1891», L/P & S/20/C. 246, I.O.R.

ويشير المقطع الثالث فى الوثيقة السابقة الى انها من بين المذكرات السياسية والسرية والملفات المصنفة على اساس موضوعى ، ويرمز الرقم 20 الى مجموعة الكتيبات والنشرات التى تهتم ببحث قضايا معينة للاستخدام الرسمى من جانب الموظفين المعنيين بها ممن تقع هذه القضايا فى دائرة اعمالهم ، وتعنى هذه الكتيبات بموضوعات تاريخية وجغرافية محددة ، واخرى سياسية عامة .

واذا ورد المقطع الثالث على هذه الصورة مثلا : L/P &S/10

DATED 5th June

HIS MAJESTY'S GOVERNMENT I
UNITED KINGDOM

and

- to -

THE ANGLO-PERSIAN OIL CO
LIMITED

A G R E E M E N T

relating to the Qatar Oil C

شكل رقم (٩)

فان ذلك يعنى ان الوثيقة من بين اوراق القسم السياسى والسرى فى حكومة الهند ، وبخاصة الملفات التى تضم موضوعات محددة ، تكونت نتيجة لجمع المراسلات المتعلقة بموضوع واحد فى ملف واحد ، وتسمى بالانجليزية Subject Files

اما اذا ورد المقطع الثالث على هذا النحو مثلا : L/P&S/7 فانها تعنى ان الوثيقة واحدة من بين مجموعة المراسلات او المذكرات التى قد لاترتبط معا بموضوع معين ، ولكن بجمعها معا يتضح انها صادرة عن حكومة الهند الى حكومة لندن ، بهدف اطلاعها على احداث المنطقة ، او بيان موقف معين لحكومة الهند تجاه اى من القضايا التى تعنيها او تلك التى تعنى الحكومة البريطانية ٠

يفهم مما سبق ان كل رقم تال للرموز السابقة له دلالته العامة والموضوعية ، اما الارقام التالية للرقم الرئيسى فتعنى بالوثيقة بشكل مباشر ٠ ولسنا هنا بصدد تصنيف اوراق وزارة الهند ، وان ما يعنينا هو تقديم نماذج لاسلوب عرض او صياغة مثل تلك الوثائق بالحاشية ، والنماذج التى سبقت الاشارة اليها تهتم بهذه الناحية ، من خلال اثبات مقاطع الوثيقة الاربعة ، وبالترتيب المنطقى المناسب ، وهو ترتيب ينسجم منهجيا مع نظام الاشارة الى وثائق وزارة الخارجية ووثائق وزارة المستعمرات ٠

وهكذا يلاحظ القارىء اننا انتهجنا منهجا ثابتا تجاه صياغة مختلف الوثائق البريطانية ، يعتمد اساسا على معرفة واضحة بدلالات الارقام والرموز ، وتحديد المقاطع الرئيسية لتلك الارقام ، ثم صب هذه وتلك فى قوالب ثابتة متماسكة ومترابطة ومتكاملة مع غيرها فى نفس الوقت ، بحيث يخرج بناء الحاشية ،او ما اصطلحنا على تسميته بالصيغة الببليوجرافية للحاشية ، فى صورة رصينة ٠

وقد يكون من الصعب على غير المتعاملين مع الوثائق البريطانية

متابعة هذا الجزء بخاصة ، ولكـن تلك الصعوبـة يمكـن ان تزول بالممارسة العملية ، وبالتعامل المباشر مع تلك الوثائق ، وتطبيق مـا اوصينا به على الواقع ٠

وفى حال تكرار الاشارة الى اى من وثائق وزارة الهند فانها تخضع للقواعد المتعارف عليها ، ففى حال عـدم وجود فاصـل ببليوجرافى تستخدم **Ibid.** ، وفى حال وجود فاصل ببليوجرافى تستخدم **Loc. cit.** اما **op. cit.** فلا تستخدم مطلقا مع الوثائق ٠

والنموذج التالى يوضح ما تريد الذهاب اليه :

1 — Agent and Consul (Zanzibar) to I.O., 3 March 1899,
L/P&S/20/C. 246, I.O.R.

فاذا لم يوجد فاصل ببليوجرافى فان الحاشية رقم ٢ تاتى هكذا :

2 — **Ibid.**

اما اذا وجد فاصل ببليوجرافى فان الحاشية التالية لهذا الفاصل تاتى هكذا :

3 — Agent and Consul (Zenzibar) to I.O., 2 March 1899, **loc. cit.**

و **loc. cit.** تفيد الاستغناء عن رقم الوثيقة ومكان حفظها فقط ٠

472/7

, Communications on this subject should be addressed to—
THE UNDER SECRETARY OF STATE,
COLONIAL OFFICE,
LONDON, S.W.1.
and the following Number quoted: 59106/28.

Downing Street,
19th July, 1928.

Sir,

I am directed by Mr Secretary Amery to acknowledge the receipt of your letter of the 10th of July reporting on the progress and the results of your recent mission to Jeddah to negotiate a settlement of outstanding questions with His Majesty King Ibn Saud. The circumstances which led to the suspension of your

صورة لاحدى وثائق وزارة المستعمرات ويظهر عليها اسلوب صياغتها ببليوجرافيا .

رابعــا : الاوراق الخاصــة

لاتقل الاوراق الخاصة اهمية عن الوثائق الرسمية فى استخداماتها التاريخية ، بل لعلها تكون اكثر اهمية فى بعض الاحيان ، خاصــة اذا كانت هذه الاوراق لشخص عظيم او مسئول كبير ، لذلك لايجـب اهمال مثل هذه الوثائق غير الرسمية ، لانها تقدم فى كثير من الاحيــان ما لاتقدمه الوثائق الرسمية من معلومات وتحليلات وشروح لكثير مــن المواقف التى قد يراها المؤرخ غامضة .

ولكن يعيب الاوراق الخاصة ان الوصول اليها فى بعض الاحيــان يكون صعبا ، او مستحيلا . وذلك لعدم وجودها او حفظها فى مكان محدد ، كما هو الحال بالنسبة للاوراق الرسمية . فعادة ما تكــون تلك الاوراق محفوظة فى منزل صاحبها ، او فى منزل احد ورثته ، واحيانا تعطى هذه الاوراق الى احدى دور البحث العلمى او الجامعات، وفى احيان اخرى تعطى لدور المحفوظات القومية ، وفى كثير مــن الاحيان تحجب هذه الاوراق ـ عن عمد ـ عن طالبيها ، وفى احيــان اخرى تعدم بمعرفة صاحبها او بمعرفة ورثته بناء على وصية . وقد يسمح القائمون علــى حفظ هذه الاوراق للباحثين بالاطلاع عليها او على بعضها ، وقد لايسمحون بذلك ابدا .

وفى بعض الدول المتقدمة يوجد دليل مطبوع باماكن حفظ الاوراق الخاصة بالشخصيات العامة ، واوراق المسئولين الذين شغلوا مناصب هامة ، مما ييسر امكانية الاطلاع على تلك الاوراق بعد الحصول عــلى موافقات بذلك ممن يعنيهم الامر .

ومن بين المراجع التى ترشد الباحثين الى مواضع الاوراق الخاصة فى بريطانيا على سبــيل المثال : كتــاب فى مجلدين نشره **C. Cook** فى عام ١٩٧٥ ، وبياناته كما يلى :

— C. Cook (ed.), **Sources in British Political History, 1900 - 1951,** 2 vols (London 1975)

وعنوان المجلد الاول من الكتاب السابق هو :

— **A Guide to Archives of Selected Organisations and Societies.**

والباحث فى هذا المجلد يستطيع ان يعرف اماكن حفظ اوراق بعض المنظمات والجمعيات البريطانية ، وهى أوراق لا تدخل ضمن اوراق ارشيف الدولة الرسمى ٠

وعنوان المجلد الثانى من الكتاب نفسه :

— **A Guide to the Private Papers of Selected Public Servants.**

ويرشد هذا المجلد الى اوراق بعض الشخصيات العامة والمسئولين فى الحكومة البريطانية ٠

ونحن فى حاجة ماسة الى انجاز مثل هذا العمل العلمى الضخم ، الذى ييسر للباحثين مهمتهم ويوفر كثيرا من وقتهم ٠ فليس لدينا فى العالم العربى - فيما أعلم - دليل واحد منشور لمثل هذه الاوراق ، ناهيك عن افتقار دور الوثائق العربية للفهرسة والتصنيف ، وغير ذلك من اوجه القصور ، الذى ينعكس سلبا على الباحثين وابحاثهم ٠

والاشارة الى الاوراق الخاصة فى الحاشية لاتختلف عن الاشارة الى الوثائق الرسمية ، الا عند اثبات ارقامها واماكن حفظها ، كما يتضح من النموذج التالى :

— **Sir George Rendel, Memorandum on : Bushire and Bahrain, 19 Jan. 1932, Private Papers of Sir George Rendel, St. Antony's College, University of Oxford, Box 2.**

الاشارة السابقة هى الصيغة الببليوجرافية الكاملة لوثيقة ، فى شكل مذكرة ، اعدها سير جورج رندل ، وكيل وزارة الخارجية البريطانية لشئون الشرق الاوسط ، حول الادارة البريطانية فى الخليج بين بوشهر

(على الساحل الايرانى) والبحرين ، فى ١٩ يناير ١٩٣٢ ٠ وهـذه المذكرة محفوظة ضمن اوراق رندل الخاصة ، فى كلية سانت انتونى ، بجامعة اكسفورد ، بالصندوق رقم ٢ ٠

وتحتوى هذه الاشارة كما عرضناها طبقا لمنهج فهرستها على عدة مقاطع :

الاول : ورد فيه ذكر كاتب الوثيقة ٠
والثانى ورد فيه موضوع الوثيقة ٠
والثالث ورد فيه تاريخ الوثيقة ٠
والرابع ذكر فيه مكان حفظ الوثيقة ٠
والخامس ورد فيه ذكر رقم الصندوق المحفوظة به الوثيقة ٠

ويجب على الباحث ان يحافظ على اثبات هذه المقاطع عند كل اشارة الى وثيقة او ورقة من بين الاوراق الخاصة لاى مسئول ، ولكـن عليه ـ بعد أن يضع الاشارة التفصيلية للوثيقة عند اول ذكر لها ـ ان يضع شكلا مختصرا لهذه الاشارة ، وذلك ادخار للمساحة فى الحاشية ٠ ويمكن اختزال الاشارة الى الوثيقة السابقة على النحو التالى :

— G. Rendal, Memo. on Bushire and Bahrain, 19 Jan. 1932,
(Rendel Papers) II.

والاشارة المختصرة السابقة تضم كل المقاطع التى حرصنـا على تضمينها الاشارة التفصيلية المذكورة اعلاه ٠

فقد اختصرنا كلمـة Memorandum الى .Memo وهـذا الاختصار متعارف عليه بين الباحثين ٠

واختصرنا اسم رندل ولقبه الى كلمة واحدة لايمكن ان تختلط مع غيرها من الاسماء فكتبنا Rendel بدلا من Sir George Rendel

اما موضوع الوثيقة فقد ابقينا عليه كما هو ، لانه يقع فى كلمتين اساسيتين فقط ، ولكن فى حال وجود عنوان طويل فانه من الممكن اختصاره بالشكل المناسب .

وبالطبع فان تاريخ الوثيقة لايختصر ، الا فى اسم الشهر اذا كان طويلا .

اما الاشارة الى ان هذه الوثيقة هى من بين الاوراق الخاصة بسير جورج رندل المحفوظة فى كلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد ، فقد اختصرناها الى كلمتين اثنتين هما : (Rendel Papers) واضعين الكلمتين بين قوسين ، دليلا على انهما رمز للصيغة المطولة التى ذكرها الباحث عند اول اشارة الى تلك الاوراق الخاصة .

اما الاشارة الى رقم الصندوق ، فقد اسقطنا كلمة Box كما نسقط عادة كلمة Volum ، عند الاشارة الى الكتب والدوريات ، وفى هذه الحالة ، من المحتم ان يكتب رقم الصندوق ، كما يكتب رقم المجلد ، بالحروف اللاتينية ، ليفهم القارىء أن الاشارة هى الى صندوق او مجلد ، وبناء على ذلك استعضنا عن هذه الصيغة (Box 2) بالرقم 2 فقط فى صورة اللاتينية ، فتصبح على هذه الهيئة (II) . ولا حرج فى استخدام هذه الاختصارات او الرموز طالما أن البيانات التفصيلية للوثيقة ذكرت كاملة عند ورودها لاول مرة ، وان القارىء وقف عليها كاملة فى البداية . واذا تعذر على الباحث استخدام الارقام اللاتينية فيمكنه استخدام الارقام العربية ، بشرط أن يجعل لنفسه نظاما يتتعه باستمرار على طول البحث .

ونعرض هنا لنموذج آخر من الاوراق الخاصة لاحد المسئولين البريطانيين ، الذين خدموا حكوماتهم فى منطقة الشرق الاوسط ، وكان له دور مؤثر فى صناعة القرار تجاه المنطقة العربية ، ذلك هو Sir Gilbert Clayton. ولتكن الاشارة الى الوثيقة التالية من بين أوراقه الخاصة :

— C.O. to Sir Gilbert Clayton, 19 July 1928, Private Papers of Sir Gilbert F. Clayton, The Sudan Archives, School of Oriental Studies, University of Durham, Box 472, file 1.

ويلاحظ القارىء وجود اختلافات واضحة بين محتوى هذا النموذج والنموذج السابق عليه مباشرة ؛ فالوثيقة الاخيرة تخص شخصا آخر غير الشخص الذى ورد اسمه فى المثال الاول ، كما ان هذه الاوراق محفوظة فى مكان آخر ، وان الاشارة الى الصندوق الذى تحفظ به الوثيقة تختلف عن الاشارة الى الصندوق فى المثال الاول • ومع ذلك فان المنهج فى عرض الوثيقة فى الحاشية كان واحدا ، وهذا الامر بيد الباحث ، الذى يستطيع - اذا اراد - ان يضع لنفسه منهجا ، وان يسير عليه فى كل الاحوال ، ومع ان وضع المنهج يبدو امرا سهلا ، الا ان الالتزام به لايبدو كذلك •

فاذا اردنا ان نطبق قاعدة الاختصار على هذا النموذج عند الاشارة اليه فى الحاشية ، كما فعلنا فى النموذج الأول ، فانها تاتى على هذا النحو :

— C.O. to Clayton, 19 July, 1928. (Clayton Papers) 472/1.

وبالمقارنة بين هذه الاشارة المختصرة الواضحة الدلالة والاشارة التفصيلية ، يتاكد لنا كيف يمكن ادخار مساحات كبيرة فى الحاشية • ويلاحظ القارىء ان هذه الوثيقة صادرة عن وزارة المستعمرات ، وبالتالى فليس من المشكوك فيه ان تكون صورة من اصل محفوظ فى اوراق وزارة المستعمرات ، فاذا تعذر على الباحث الحصول عليها من بين اوراق كلايتون الخاصة ، يمكنه الحصول عليها من اوراق وزارة المستعمرات فى دار المحفوظات البريطانية •

وليس من المستبعد ان توجد هذه الوثيقة بين اوراق وزارة الخارجية ، على اساس ان الوزارات المعنية بمنطقة معينة كانت تحيط

بعضها علما بما تفعله او ما تعتزم ان تفعله فى هذه المنطقة ، كما هو الحال فى منطقة الشرق الاوسط ، التى كانت وزارات الهند والخارجية والمستعمرات والطيران والادميرالية والخزانة معنية بها . وبتقصى اماكن اخرى لوجود هذه الوثيقة يتبين لنا انها موجودة بين أوراق وزارة الخارجية ، والاشارة اليها تاتى عندئذ طبقا لمنهج الاشارة الى أوراق وزارة الخارجية الذى فصلناه فيما سبق على النحو التالى :

— C.O. to Clayton, 19 July 1928, E 3710/2068/91, F.O. 371/13014, P.R.O.

ويدلل هذا النموذج على ان دقة الاشارة الى الوثيقة يمكن ان تقود القارىء الى مكان حفظها بسهولة ، سواء اكانت موجودة فى هذا المكان او ذاك .

وفى حالة اعادة الاشارة الى هذه الوثيقة مرة اخرى ، سواء اكانت من بين الاوراق الخاصة ، او اوراق وزارة المستعمرات ، أو وزارة الخارجية ، فان الاشارة تاتى على هذه الهيئة :

- اذا جاءت اعادة الاشارة بدون فاصل ببليوجرافى ، فيكفى أن تكتب Ibid. بدون ذكر لرقم الصفحة ، لان ذلك غير وارد فى الوثائق .

- واذا جاءت اعادة الاشارة بعد وجود فاصل ببليوجرافى ، فيكتب المقطع الاول والمقطع الثانى ثم نضيف loc. cit. اشارة الى ذات الموضع . فتكون الاشارة هكذا :

C.O. to Clayton, 19 July 1928, loc. cit.

وهذه اشارة الى محاضرة غير منشورة ، مخطوطتها محفوظة فى كلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد ، ضمن الاوراق الخاصة بسان جون فيلبى [انظر الشكل رقم (١٠)] وبعد التعرف على كل اوراقها تاتى الاشارة اليها بالحاشية على النحو التالى :

St J Philby, «British Policy in Arabia, 1919 1926», a lecture at Fabian Society, 30 April 1926, Papers of St J Philby St Antony's college, University of Oxford, Box 18, File 9

وعند اعادة صياغة هذه الحاشية مختصرة ، تكتب على النحو التالى :

- Philby, «British Policy in Arabia, 1919 - 1926», 30 Aprill 1926, (Philby Papers) 18/9

ولعله من المفيد ان نؤكد هنا على ان اعادة الاشارة الى الوثيقة، بعد ذكرها أول مرة يكون باستخدام أحد هذين الاصطلاحين : Ibid. او loc. cit. ولايستخدم الاصطلاح الثالث op. cit. مع الوثائق ابدا، لان ذكر op. cit. يقتضى وجود اسم المؤلف ، مما قد يحدث خلطا بين كون الاشارة لوثيقة وبين كونها لكتاب او مقال .

والالقاب فى الوثائق بصفة عامة تترك ولا تحذف من الاشارة البيليوجرافية وذلك على عكس ماهو متبع فى الكتب والمقالات .

وتخضع الاشارة الى الاوراق الخاصة العربية لنفس ضوابط وقوانين الاشارة الى الاوراق الخاصة الافرنجية ، ومما يؤسف له انه لايوجد لدينا أمثلة حية يمكن أن نقدمها للقارىء لان مثل هذه الاوراق الخاصة ان وجدت فانها لاتكون عادة مفهرسة أو مصنفة ، وبالتالى يصعب اخضاعها لقوانين الاشارة المتفق عليها ، أو لاى قوانين اخرى بغير فهرستها بطريقة علمية .

Fabian Society 30/4/26

British Policy in Arabia 1919-1926

The subject of my address to you tonight is British policy in Arabia during the eight years which have elapsed since the termination of the Great War. I am afraid it is a somewhat dreary and disappointing story of mistakes and muddle and failure so far as the British Government is concerned and I don't think I can introduce it better than to your attention, by taking as my text for this evening a certain sentence of a certain famous speech of the present head of our Government. Mr Baldwin is, as you are well aware, a model of most of the virtues inherent in humanity. [illegible] sublime disregard of the British taxpayer [illegible] lately be mulcted of more than £23 millions in order to secure a truce in the coal industry. Tonight that truce comes to an end and presumably the British taxpayer is to pay with interest for the peace of mind which Mr. Baldwin and his colleagues have enjoyed during these nine months. But the coal problem is no concern of mine tonight and I am quite content to leave you to judge of that on its merits and, if I may say so, by the answer of the electors of East Ham, which has just been announced. Mr. Baldwin is content to talk about economy and spend [illegible]

شكل رقم (١٠)

صورة للصفحة الاولى من محاضرة سان جون فيلبى المحفوظة ضمن اوراقه الخاصة بكلية سانت انتونى بجامعة اكسفورد . وامكن صياغتها ببليوجرافيا باستخدام الارقام الموجودة على الصندوق(الذى)تحفظ فيه .

Box XVIII - 9 file
Philby Papers

DS 42.3.37

Great Britain and its Arabian Problems:

When I first went out to India in the Indian Civil Service 30 years ago The Englishman's word was his bond. Today his bond is not accepted without scrutiny - his word is no longer sufficient. It is a sad state of affairs, but it is true. If any of you doubt it, ask the Arabs; ask the people of any of the oriental countries; ask the Jews !

Had it been otherwise there would have been no need of my addressing you this afternoon. Great Britain should have had, would have had no Arabian problems to discuss, beyond the normal diplomatic problems that arise between one independent, sovereign country and another. Great Britain would have had no Arabian problems if her plighted word had stood the test of temptation. Oil and air have tempted her from the path of virtue, which made her once so great -

صورة لوثيقة من بين أوراق فيلبى الخاصة وتظهر عليها ارقام حفظها

[illegible] Consulate, Athens.
[illegible]

[illegible]

صورة لوثيقة من بين أوراق سميث الخاصة والمحفوظـة فى كلية سانت انتونى ويظهر عليها رمز لمكان حفظها .

472/6

Colonial Office,

22 June 1928.

Secret: a

Personal.

My dear Air Chief Marshal.

I have read the Air Staff memorandum, dated May 8th 1928, of which you gave me a copy when I came to see you, and I quite agree in general with the principles which it lays down.

صورة لوثيقة محفوظة ضمن اوراق كلايتون الخاصة فى ارشيف السودان بجامعة درم .

Jeddah, 18th May, 19[illegible].

Dear Lord Plumer,

You would like to know how matters are progressing here. I am afraid I cannot say that a satisfactory solution of the difficulties is in sight. I have had a good many interviews with Ibn Saud and although they have not led to any agreement they have at least clarified the situation and shown what his views really are.

He is firm on the question of the fortified posts, not only at Busaiyah but elsewhere in the desert, and will not give way in his demand that they should be dismantled. He justifies his objection by the terms of Article 3 of the Uqair Protocol to which he gives a very different interpretation to that placed upon it by H.M.G. and the Iraq Government, or even to that which is justified by the actual wording. He insists that he has always been strongly

صورة خطاب من كلايتون الى بلومر محفوظة ضمن اوراق كلايتون الخاصة فى جامعة درم .

خامسا : الوثائق العربيــة

اذا كانت القاعدة الملزمة للجميع فى مجال الصياغة الببليوجرافية للمطبوعات العربية فى الحاشية غائبة فى كثير من الاحيان ، فانها لم تنشأ اصلا فى مجال الصياغة الببليوجرافية للمخطوطـات . وسـوف نحاول ، على ضوء ما بين ايدينا من وثائق ، ان نضع تصورا نعتقـد فى انه انسب اساليب الصياغة الببليوجرافية للوثائق غير المنشورة .

والتصور الذى نقترحه ، وهـو يستفيد مـن القواعد الاوروبيـة والامريكية للصياغات الببليوجرافية كثيرا ، انما يحرص على ان تتضمن الاشارة الى وثيقة ما المقاطع الرئيسية التالية :

١ ـ اسم المرسل والمرسل اليه (اذا كانت الوثيقة فى صورة رسالة او برقية) .

٢ ـ عنوان الوثيقة ـ ان وجد .

٣ ـ تاريخ الوثيقة ، ويقصد به تاريخ الارسال ، او التاريخ المرفق بالتوقيع .

٤ ـ رقم الوثيقة .

٥ ـ رقم الملف ، او الدوسيه ، او المجلد ، او الصندوق ، او اى منها معا اذا توفرت بيانات ذلك .

٦ ـ واخيرا مكان حفظ الوثيقة .

ونعتقـد فى سـلامة الترتيـب السابق ، لانـه يراعى القواعـــد الببليوجرافية العامة ، ويسير مع حركة بناء الوثيقة فى الاصل سيرة طبيعية . ولعل هذه الصياغة الببليوجرافية المقترحة ، فى غياب فهرسة وتصنيف شامل لمعظم دور الوثائق العربية ، تكون شعاعا منيرا يسترشد به الباحثون والمترددون على هذه الدور ، حتى تتمكن كل دار مـن وضع نظامها الخاص بها ، او تتفق كل الدور على وضع نظام موحد ،

محفظة ٨ بحر برا

صورة الوثيقة المصرية ١٥٠ بتاريخ ١٧ شوال سنة ١٢٤٨

من : محمد بن عقيل

الى : محمد علي باشا

بسم الله الرحمن الرحيم

أطال الله بقاء حضرة ولي النعم ومعدن الكرم وعظيم المحامد والشيم ال
الكريم المحترم حضرة سعادة أفندينا محمد علي باشا
حفظه الله وتولاه وكان له ناصراً ومعينا بحرمة سيد المرسلين أما بعد السلام د
لشخص سعادتكم لازلتم مؤيدين بالغلبة والقهر على جميع الأعداء آمين ، من
جهة الحضور بعد وصولنا من بلدنا [illegible] وكانت النية قاصدين حضرتكم السعيدة
١٤ رمضان وعند مرورنا بالجديدة علمنا بما حدث من عسير من العصيان أخبرنا [illegible]
يوسف اغا وأخبرنا محمد أنه ورد إليه خط منهم وأنهم ما حملهم على ما فعلوا ال
ويشكون الشريف وأراد يجود عليهم ويكف منهم السهام ولا [illegible] فكتب معنا مكتوب
باشا والكتاب لعسير وأوصانا أولا نصل أحمد باشا ثم نطلع على الكتابين
بجوده وجدنا حضرة أحمد باشا بالطايف أرسلنا له الكتب فعرف حسن أفندي أنه [illegible]

شكل رقم (١١)

دفتر رقم ٤٤ معية تركي

صورة الأمر الكريم رقم ١٥٦٦ بتاريخ ٥ ذي الحجة ١٢٤٨

من : الجناب العالي

الى : حضرة السيد محمد عقيل احد الساداة اليمانية بالقنفذة

بعد السلام التام والسؤال عن خاطركم وصل الينا كتابكم صحبة تابعكم د
لما جئتم الى بندر جدة للقضاء بعضه مما لحكم الشريف ومكثت فيه
بيه واشارا للعرب فقد طرحه لسامعكم قسمة لتيسير وبمقتضى الله
وجهة الى ذاتكم استحسنت ارسال مكتوب الى المذكورين يشتمل على ا
الفتنة فارسلت المكتوب ونظرا في الجواب الوارد الفتنة التى و
م ملحوظ وضبط باسهل وجه واحسن صورة وكذلك انهيت بعضه
الشوامخ يلزم اعانتهم واستدعيت تحريرا وتوصية لمحافظ المد
من مطلوباتك من السيد زينه جمل الليل ثلاثة آلاف ثلاثمائة ريال صار
ر عندنا ان الاشقياء المرقومة بمقتضى البلاهة والبلادة والغفلة
والجريمة الشقاوة وجعلوا انفسهم آلة للفساد والفتنة وذهبوا لسلك
لكنوا فعلا كثيرا يكون سببا لاتلاف انفسهم ومعلوم عند اهل العالم
من بداية وقتنا المرة بعد المرة ولله الحمد والمنة وفي هذا الوقت وفرة
برة وكثرة عساكرنا باهرة وليس باعجز عن تأديب وتربية المذكورين

شكل رقم (١٢)

دفتر رقم ١٤ معية تركي

ترجمة الوثيقة رقم ٧٠ بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٢٤٨

من : الجناب العالي

الى : حضرة الباشا محافظ مكة

في وعبره في مكاتبة رستم افندي امين جمرك جدة الواردة اخيرا ا
له حضرة محافظ مكة في وادي الدواسر بلغ جمعة اغا حاكم القنفذة
عنده كاتب ديوانكم بانه قد التجأ لعشيتكم الشريف محمد بن عون ا.
الذي غضب منه على محسن احد اقربائه لأنه لم يحضر عندما اراد اخذ
تحف الشيخ المذكور غضب الشريف المومى اليه ذريعة للفتنة وحرا
شيخ رجال الما واشقياء عسير وبدو ترامه وهجموا ليلاً في الخامس
من الأولى على عساكر المشاه [البيادة] الموجودين في عسير وقتلوا
با مقدار مائة منهم والتجأ الباقي الى قلعتي حسنه وطبب والأمر
هذا - علاوة على انه اخبركم بحقيقة الواقع - قد حرر كتبا الى كل
ابن احمد امير الليث ووكيلي الشريف بركات والشريف منصور و
ان يقوموا وليلحقوا بمعية جمعة اغا وان جمعة اغا طلبه منها من
المذكور الفي فرانسة وقليلا من الجبخانة [الذخيرة] والمرجو
منه وانكم عندما سمعتم بالخبر المذكور ابقيتم الشريف منديل في

شكل (١٣)

عندئذ سيكون من الضرورى على الباحثين الالتزام بنظام الفهرسة والتصنيف المعمول بها فى هذه الدور .

* وفيما يلى سنسعى لتطبيق المنهج السابق على **أوراق مجلس الوزراء** المصرى ، واليك الامثلة التالية :

- من حسين راضى (المفوضية المصرية باستوكهولم) الى حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، بدون تاريخ ، وثيقة رقم ٢٤٤ ، ملف رقم ٩/٨ ، مجلس الوزارء المصرى .

لقد جمع النموذج السابق كل البيانات المتوفرة عن الوثيقة ، والملف الخاص بها ، ومكان حفظها . ونرى - ادخارا للمساحة فى الحاشية - اختصار هذه الصيغة الى العبارات الاساسية منها ، دون الاخلال بالمحتوى أو مضمونه . ونقترح ان تاتى الاشارة اليها على هذا النحو فى الحاشية :

- من حسين راضى (مفوضية مصر باستوكهولم) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، د. ت ، وثيقة ٢٤٤ ، ملف ٩/٨ ، مجلس الوزراء المصرى .

وهذه مجموعة من النماذج التوضحية فى صيغتها النهائية :

- من وزير الخارجية المصرية الى د. محمود فوزى (مكتب الامم المتحدة بنيويورك) ، ١٨ فبراير ١٩٤٨ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، جـ٢ ، مجلس الوزراء المصرى .

- من قنصل مصر العام بالنيابة (القدس) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) ، ٩ يونية ١٩٤٥ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، جـ٢ ، مجلس الوزراء المصرى .

- من وزير الخارجية (المصرى) الى رئيس مجلس الوزراء (المصرى)، ٢٢ يونية ١٩٣٩ ، « صورة تقرير القنصلية الملكية المصرية بالقدس ، بشأن اثر الكتاب الابيض البريطانى فى فلسطين » ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، جـ٢ ، مجلس الوزراء المصرى .

ويلاحظ هنا ان الرسالة تحمل عنوان التقرير ، ولذلك يجب ان يثبت التاريخ بعد المرسل اليه ، وليس بعد عنوان التقرير ، لان التقرير كان قد اعد فى مناسبة سابقة ، على اعداد الرسالة .

- من السفير المصرى (باريس) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) برقية ١١/٣٠٥ ، ١٣ يونية ١٩٤٨ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨ ، جـ٣ ، مجلس الوزراء المصرى .

- من السفير المصرى (طهران) الى وكيل وزارة الخارجية (القاهرة) برقية ٨/٣٨٣ ، ٢٣ يونية ١٩٤٨ ، دوسيه رقم ٦٤ - ٥/٨ ، جـ٣، مجلس الوزراء المصرى .

- من القائم بالاعمال المصرى (واشنطن) الى رئيس مجلس الوزراء (القاهرة) ، ١٧ فبراير ١٩٤٨ ، وثيقة ٢٧ ، دوسيه ٦٤ - ٥/٨، مجلس الوزراء المصرى .

• **وهذه أمثلة من الوثائق العربية فى دار الوثائق القومية بالقاهرة :**

- من عبد الله بن سعود الى محمد على باشا ، د.ت . ، وثيقة ٢٣ ، محفظة ٤ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة .

- من محمد بن عقيل الى محمد على باشا ، فى ١٧ شوال ١٢٣٨هـ ، وثيقة ١٥٠ ، محفظة ٨ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة . [انظر صورة الوثيقة شكل رقم (١١)] .

- من عبد الله بن سعود الى محمد على باشا ، ٢٩ صفر ؟ ، وثيقة

٩، محفظة ٤ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠

- من عبد الله بن سعود الى الدولة العلية ، د٠ت٠ ، وثيقة ١٢٢ ، محفظة ١٦ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠

- من طوسون الى محمد على ، ٧ صفر ١٢٢٩هـ ، وثيقة ٦١ ، محفظة بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠

• وهذه امثلة من **الوثائق التركية** المنقولة الى العربية فى دار الوثائق القومية بالقاهرة :

- من يوسف باشا (والى الشام) الى محمد على (والى مصر) ، ١٩ ذى الحجة ١٢٢٤هـ ، وثيقة ٢١ ، محفظة ١ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠

- من الجناب العالى الى السيد محمد عقيل (احد السادات العمانية المقيم فى جدة) ٥ ذى الحجة ١٢٣٨ ، وثيقة ١٥٣ ، دفتر ١٤ معية تركى ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠ [انظر صورة الوثيقة شكل رقم (١٢)] ٠

- من يوسف باشا (صدر الاعظم) الى محمد على (والى مصر)، ٢٩ ربيع الاخر ١٢٢٤هـ ، وثيقة ١٨ ، محفظة ١ بحربرا ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠

- من محمد على الى الدولة العلية ، ١١ محرم ١٢٢٣هـ ، وثيقة ٨، دفترا معية تركى ص ١٢ ، ١٣ ، دار الوثائق القومية ، بالقاهرة٠

- من موسى باشا (نائب السلطان) الى محمد على ، ٨ شوال ١٢٢٢هـ ، وثيقة ٥ ، دفتر ١٤ معية تركى ، دار الوثائق القومية بالقاهرة ٠ [انظر صورة الوثيقة شكل رقم (١٣)] ٠

سادسا : اللقاءات والمكاتبات الشخصية

يسعى كثير من الباحثين ممن يكتبون موضوعات حول فترات معاصرة الى اجراء لقاءات مع شخصيات كان لها - او يعتقد فى ان كان لها - دور فى صناعة الاحداث التاريخية فى فترة معينة . ولا باس فى ذلك ، وفى كثير من الاحيان يخرج الباحث من مثل هذه اللقاءات بعض الحقائق التى قد يصعب عليه الحصول عليها من بين اوراق الارشيف فضلا عن ان الباحث حين يلتقى بالاحياء انما يتجسد امامه الماضى حيا ، ليس فى شخص من يلقاه من صناع الاحداث التاريخية فحسب ، وانما فى كلماته وتعبيراته وتجسيده للصور والمواقف التى عاشها . فيشعر الباحث وكأنه عاش الفترة التى يكتب عنها ، او على الاقل يرى من عاشوها وهم يعكسون صورتها على مرآة حياتهم .

وقد لايتمكن الباحث من لقاء اى من الشخصيات التى يسعى اليها لسبب او لآخر ، ولكنه يستعيض عن ذلك بالكتابة الى هذه الشخصية مستفسرا عن موقف ، او موضوع ، او نقطة فرعية ، فتكتب هذه الشخصية الى الباحث ردا او ردودا على استفساراته فى شكل رسائل بريدية .

وسواء اجرى الحوار بين الباحث والشخصية المسئولة فى فترة بحثه ، بشكل مباشر او من خلال رسائل بريدية متبادلة ، فان هذه وتلك لها ضوابط عند صياغتها ببليوجرافيا بالحاشية ، ويجب ان نشير هنا الى ان هذه اللقاءات وتلك الرسائل تعتبر من بين المصادر الاولية لموضوعات البحوث التاريخية المعاصرة ، وتعامل معاملة المخطوطات .

ومع ان اللقاء يتم شفاهة فى الغالب ، الا ان الباحث مطالب بان يسجل اولا باول ما دار بينه وبين محدثه بكل وضوح ودقة ، وعليه بعد انتهاء الحديث أن يحصل على تصديق محدثه على كل ما صاغ من عبارات اثناء اللقاء . وبذلك يتحول اللقاء الشفوى الى وثيقة خاصة (غير رسمية) .

وعند استخدام مثل تلك الوثيقة فى حواشى الدراسات التاريخية ، على الباحث ان يصوغها ببليوجرافيا على النحو التالى :

- لقاء بين الباحث وسير جون ريتشموند (السفير البريطانى فى العراق فى الخمسينيات) بمنزلة بمدينة درهام بانجلترا ، فى ٥ يناير ١٩٧٨ ، حول علاقة بريطانيا بالعراق .

- لقاء بين الباحث وا.د. محمود الحضرى (رئيس جامعة الإسكندرية الأسبق) فى كيلة طب الاسنان فى ٢٤ اكتوبر ١٩٩١ ، حول مشروع مكتبة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث و ا.د محمد لطفى دويدار (رئيس جامعة الاسكندرية الاسبق) فى كلية الآداب فى ١٢ مارس ١٩٩٢ ، حول جامعة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث وا.د. محسن محرم زهران (مدير الهيئة العامة لمكتبة الاسكندرية) فى مكتبة الاسكندرية فى ٢٠ اكتوبر ١٩٩١ ، حول مشروع مكتبة الاسكندرية .

- لقاء بين الباحث وا.د. مصطفى العبادى ، الاستاذ بكلية الآداب ، بمنزلة فى ٥ ديسمبر ١٩٩١ ، حول مشروع مكتبة الاسكندرية .

وقد لايكون اللقاء مباشرا بين الباحث والشخصية المسئولة ، ومن امثلة هذه اللقاءات غير المباشرة ، الاحاديث التليفونية والمراسلات البريدية ..

ونذكر من امثلة الاحاديث التليفونية ما يلى :

- حديث تليفونى بين الباحث وسير فرانسيس فالات Vallat (مستشار وزارة الخارجية البريطانية الاسبق) يوم ٢٤ مايو ١٩٩٠ حول بعض القضايا الخليجية ..

ومن امثلة الرسائل البريدية المتبادلة بين الباحث والمسئولين هــذه الرسالة :

- رسالة من الباحث الى الدكتور حسن كامل (مستشار امــير دولة دولة قطر) يوم ٢١ اكتوبر ١٩٩٠ حول بعض القضايا الخليجية .

ونلاحظ من الامثلة السابقة اننا حرصنا على اثبات مايلى فى الصياغة الببليوجرافية للحاشية .

١ - تحديد طبيعة اللقاء وما اذا كان لقاء مباشرا ام لقاء غير مباشر .
٢ - معمن تم اللقاء وما صفته الرسمية او الاكاديمية .
٣ - اين تم اللقاء .
٤ - تاريخ اللقاء او الرسالة .
٥ - الموضوع الذى دار حوله اللقاء او الرسالة .

ولاشك ان اللقاء أو الرسالة أو الحديث التليفونى مع شخص مسئول فى مجال الموضوع ميدان الدراسة يكسب الموضوع اهمية خاصة ، لان الباحث فى هذه الحالة انما يتعامل مع مصدر حى للتاريخ ، يضفى على الموضوع نكهة خاصة لاتستطيع الاوراق او الوثائق وحدها ان تقدمهــا للباحث ، كما ان هذه اللقاءات تقدم للباحث تفسيرات لما قد يغمض عليه فى الوثائق . والامثلة التى قدمتها اعلاه افادتنى كثــيرا فى فهم الاحداث التاريخية وتقديمها بالشكل المناسب للقارىء وقد زال عنهــا الغموض الذى لفها فى بعض الاحيان بسبب جفاف المادة الوثائقية .

فلقائى مع سيرجون ريتشموند بمنزله فى مدينة درهام بانجلترا عام ١٩٧٨ كشف عن كثير من الحقائق التى صيغت فى الوثائق بصــورة معينة ، بينما كان المقصود هو شىء آخر .

وافادنى لقائى مع الاستاذ الدكتور محمود الحضرى فى فهم تطور

انشاء قاعة المؤتمرات بجامعة الاسكندرية من مدرجات طلابية الى قاعة اجتماعات على مستوى دولى ، تكون مرحلة من مراحل مشروع مكتبة الاسكندرية .

وافادنى لقائى مع الاستاذ الدكتور مصطفى العبادى فى فهم تطور فكرة مشروع احياء مكتبة الاسكندرية القديمة .

وكان حديثى مع سير فرانسيس فالات محاولة لتحديد محاور الخلافات على الحدود فى شبه الجزيرة العربية .

وهكذا لايجب التقليل من اهمية مثل هذه اللقاءات أو المراسلات بين الباحث والمسئولين أو المختصين ، وبالتالى وجب عليه ان يصوغها صياغة ببليوجرافية صحيحة توضح عناصر الاشارة الببليوجرافية التى شرحناها .

سابعا : الرسائل الجامعية غير المنشورة

تعامل الرسائل الجامعية غير المنشورة فى الحواشى وفى القوائم الببليوجرافية معاملة المخطوطات ، بينما يعامل ما نشر منها معاملة الكتاب . واذا راى صاحبها نشرها مجزأة على هيئة مقالات فى دوريات، فان كل فصل أو جزء من فصل منها يعامل معاملة المقال المنشور فى دورية .

وغير المنشور من الرسائل الجامعية له وضع خاص فى الصياغة الببليوجرافية بالحاشية . ويجب أن تتضمن بيانات الاشارة الى الرسائل غير المنشورة المقاطع الرئيسية الثلاثة الآتية :

١ - اسم صاحب الرسالة ، ويكتب بالاسلوب الذى اتفقنا عليه سابقا عند الاشارة الى اسم المؤلف فى الاعمال المنشورة .

٢ - عنوان الرسالة ، ويكتب دون وضع خط اسفله ، على غير ماهو متبع مع الكتاب المنشور ، ودون وضع علامتى تنصيص حوله ، على غير مانفعل مع المقال المنشور ، ودون وضع اقواس كبيرة لتحديد بداية ونهاية العنوان . ويفصل اسم المؤلف عن عنوان موضوع الرسالة فاصلة (،) .

٣ - صفة الرسالة والجهة التى منحتها وتاريخ ذلك ، وتوضع هذه البيانات جميعا بين قوسين كبيرين .ويقصد بصفة الرسالة أن تكون رسالة ماجستير أو دكتوراه . ويقصد بالجهة التى منحتها ، ان تكون كلية ، أو معهد ، أو جامعة . واما تاريخ منحها فيقتصر على ذكر العام فقط دون اليوم أو الشهر .

وهذه نماذج لرسائل غير منشورة ، بعضها مكتوب باللغة العربية والبعض الآخر مكتوب باللغة الانجليزية توضح ما ذهبنا اليه :

- جمال محمود حجر ، المصالح الامريكية فى العراق وغرب الخليج

العربى فيما بين الحربين العالميتين ، (رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٥) ، ص ...

- ناهد ابراهيم دسوقى ، الحركة الوطنية الجزائية فى فترة ما بين العالميتين ، (رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٥) ، ص ...

- ممدوح عارف الروسان ، العراق والسياسة العربية ١٩٢١ - ١٩٤١، (رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٢) ، ١٩٧٢) ، ص ...

وعند الحاجة الى اعادة الاشارة الى اى من الرسائل السابقة ، يستخدم نظام الاشارة المتبع فى الصيغة الببليوجرافية للكتاب ، كأن نقول : المرجع السابق ، او مرجع سابق . (راجع فى ذلك الكتاب العربى) .

ومن الرسائل فى غير اللغة العربية نذكر ما يلى :

— G.M. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia, 1926 - 1932 : A Study in the Process of British Policy - Macking and in the Conduct and Development of Britain's Relations With Ibn Saud (Ph. D. Thesis. The University of Keele, 1981) p. ...

وعند الحاجة الى اختصار هذا العنوان الطويل ، يمكن الاكتفاء بالعنوان الاساسى ، ويعقبه بيانات صفة الرسالة ، والجامعة التى منحتها ، والعام الذى تم فيه ذلك ، وبذلك يسقط العنوان الفرعى ، وتاتى الصيغة الببليوجرافية على هذا النحو :

— G.M. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates and the Emergence of Saudi Arabia, 1926 - 1932. (Ph. D. Thesis, The University of Keele, 1981) p....

وهذا نموذج آخر :

— P. Sluglett, Profit and Loss from the British Mandate : Iraq Under British Administration and Influence, 1914 - 1932. (Ph.D. Thesis, The University of Oxford, 1972) p.... .

ويجرى على هذه الرسالة من اختصار للعنوان الطويل ما جـرى على الرسالة السابقة ، فيكتفى بالعنوان الرئيسى فقط كما يلى :

— P. Sluglett, Profit and Loss from the British Mandate. (Ph. D. Thesis, The University of Oxford, 1972) P. ...

وعند الحاجة الى اعادة الاشارة الى اى من هاتين الرسالتين ، تستخدم القواعد المتبعـة فى الكتـاب الافرنجى ، فنستخدم **Ibid.** و **op. cit.** و **loc. cit.** كل واحدة منها فى موضعها الصحيح . (انظر الكتاب الافرنجى) .



الملاحق

ملحـق (١)

نموذج يوضح الارقام اللاتينية وما يقابلها بالعربية

الارقام العربية	الارقام اللاتينية
1	I or i
2	II or ii
3	III or iii
4	IV or iv
5	V or v
6	VI or vi
7	VII or vii
8	VIII or viii
9	IX or ix
10	X or x
11	XI or xi
12	XII or xii
13	XIII or xiii
14	XIV or xiv
15	XV or xv
16	XVI or xvi
17	XVII or xvii
18	XVIII or xviii
19	XIX or xix
20	XX or xx
21	XXI or xxi
22	XXII or xxii
23	XXIII or xxiii
24	XXIV or xxiv

الارقام العربية	الارقام اللاتينية
25	XXV or xxv
26	XXVI or xxvi
27	XXVII or xxvii
28	XXVIII or xxviii
29	XXIX or xxix
30	XXX or xxx
31	XXXI or xxxi
32	XXXII or xxxii
40	XL or xl
41	XLI or xli
42	XLII or xlii
50	L or l
60	LX or lx
70	LXX or lxx
80	LXXX or lxxx
90	XC or xc
100	C or c
101	CI or ci
102	CII or cii
150	CL or cl
200	CC or cc
300	CCC or ccc
400	CD or cd
500	D or d
600	DC or dc
700	DCC or dcc
800	DCCC or dccc
900	CM or cm
1,000	M or m
2,000	MM or mm
5,000	$\overline{V}$
10,000	$\overline{X}$
100,000	$\overline{C}$
1,000,000	$\overline{M}$

ملحق (٢)

اختصارات شائعة الاستخدام في الحواشى
والقوائم الببليوجرافية الافرنجيـة

FOOTNOTES & BIBLIOGRAPHIES ABBEVIATIONS

Art. : Article (Art. 2)

BK. : Book (BK. 1)

C. : Copyright

C. or ca. (circa) : about or approximately (date)

cf. : comparing or see

chap. : chapter (chap. 4)

col. : column

comp. : compiled; compiler

ed. : editor (plural eds.); edition (2nd ed.)

et al. : and others

et seq. (et sequens) : and following

ff. : pages following

Fig. : Figure (Fig. 3)

ibid. (ibidem) : in the same work

idem : the same

infra : below, later on in the text

Ioc. cit. (loco citato) : in the place cited on the same page

MS, or MS : manuscript (plural, MSS, or MSS.)

n. : note or footnote (n. 18)

n.d. : no date of publication indicated

n.p. : no place of publication indicated

op. cit. (opere citato) : in the work cited

p. : page (plural, pp.)

par. : paragraph

passim : here and there, cn different pages

Pt. : part (Pt. VIII)

q.v. : (quod vide), which see

rev. : revised; revision

sec. : section (sec. 4)

ser. : series

sic : thus in the orginal

supra : above, earlier in the text.

trans. : translated or translator

v. or vide : see

vol. : volume (vol. VI)

ملحق (٣)

بعض الاختصارات الببليوجرافية المستخدمة فى الحواشى العربية

ج : جزء
جد : جدول
خ : خريطة
د.ت. : دون تاريخ
د.م. : دون مكان .
د.ن. : دون ناشر .
س : سطر
ص : صفحة
ط : طبعة
ع : عامود
ل : لوحة
مج : مجلد

ملحق (٤)

اعداد القائمة الببليوجرافية للبحث التاريخى

لكل بحث مصادره ومراجعة الخاصة . وهى ما نسميها - عادة - بأحد هذه الاسماء : قائمة مصادر البحث ومراجعه ، او قائمة ببليوجرافية بمصادر البحث ومراجعه ، أو المصادر والمراجع ، أو مكتبة البحث ، أو غير ذلك من المسميأت ، التى تسعى الى احاطة القارىء علما باصول ومصادر الدراسة التى بين يديه ، مثل الثبت الببليوجرافى ، اى الوعاء الذى يضع فيه المؤلف بيانا بمصادره ومراجعه . أما الغربيون فيستخدمون كلمة واحدة للدلالة على المضمون الذى تعبر عنه المسميات العربية المختلفة لقائمة المصادر والمراجع ، وهى كلمة Bibliography

وهذا الثبت الببليوجرافى لابد وأن تنظم مواده وتنسق حسب اهميتها بالنسبة للبحث الذى استخدمت فى اعداده ، وليست هذه الاهمية منصرفة الى كل البحوث بحال من الاحوال ، فالمصدر الذى يكون اساسا لاحد الابحاث قد لايكون كذلك لبحث آخر ، وهكذا . ولذلك فان امر تصنيف هذا الثبت الببليوجرافى متروك لتقدير الباحث. ولهذا فليس من المنتظر ان نقدم قاعدة يحتذى بها فى الصياغة الببليوجرافية للثبت .

ومع ذلك ، فلعله من المناسب ان نقترح احد اشكال الثبت الببليوجرافى ، لا ليؤخذ بها ، ولكن لنعبر بها عما نريد الذهاب اليه من تصنيف لمادة البحث التى يجب ان تحوى عددا من الاقسام الرئيسية تتفرع بدورها الى اقسام اصغر ، الى جانب عدد من الاقسام الثانوية ، التى تتفرع بدورها الى اقسام اصغر ، وهكذا . او كما هو مبين فيما يلى:

(أ) مصادر أولية :

(١) المخطوطـــات :

١ ـ الوثائق الرسمية غير المنشورة

٢ ـ الاوراق الخاصة .

٣ ـ اللقاءات الشخصية .

(٢) المطبوعـات :

١ ـ الوثائق الرسمية المنشورة .

٢ ـ المذكرات والذكريات والمراسلات والرحلات وغيرها

٣ ـ الصحف والمجلات .

(ب) مصادر ثانوية :

١ ـ ابحاث غير منشورة

٢ ـ الكتب والمقالات

٣ ـ دوائر المعارف والقواميس

(A) Primary Sources :

(I) Manuscripts :

1 — Official Papers.
2 — Private Papers.
3 — Interviews.

(II) Printed Materials

1 — Published Documents.
2 — Memoris, Diaries, Correspondence, Journeies and others.
3 — Newspapers and Periodicals.

(B) Secondary Sources :

1 — Unpublished Writings.
2 — Books and Articles.
3 — Encyclopedias and Dictionaries.

هذه هى رؤوس الاقسام التى توضع تحتها البيانات الكاملة والشاملة لكل مادة مرجعية ، فيشار الى اماكن حفظ المخطوطات والوثائق غير المنشورة وأرقامها وتواريخها ، كما يشار الى البيانات الكاملة للمطبوعات فى كل قسم على حده من الاقسام السابقة .

وصيغة المادة المرجعية فى الثبت الببليوجرافى ثابتة على شكل واحد دائما ، لانها تكتب مرة واحدة فقط ، على العكس منها فى الحاشية ، حيث تتعدد اشكالها ، كما سبق ان فصلنا .

ويعنينا هنا ان نشير بشكل مباشر الى ان ترتيب المواد المرجعية المطبوعة فى الثبت الببليوجرافى يتم طبقا للترتيب الهجائى لاسماء المؤلفين (ا ب ت ث ج ح خ ...) وليس طبقا للترتيب الابجدى لتلك الاسماء (ا ب ج د هـ و ز ...) مع مراعاة حذف الالقاب ، اللهم الا اذا كان اللقب ضرورة للتمييز بين اسمين متشابهين .

كما ان صياغة الاسم العربى يجب ان تتم طبقا للترتيب الطبيعى للاسم ، اى اسم الشخص فالاب فالجد أو اللقب . اما بالنسبة للاسماء غير العربية فلها منهج آخر ، يعتمد ترتيبها بدءا باللقب مع وضع فاصلة (،) بين اللقب وباقى اجزاء الاسم . ويطبق منهج صياغة الاسماء الاجنبية على الاسماء العربية المنتسبة الى ما قبل القرن التاسع عشر . ويراعى ان الاسماء ذات البادئة تحتفظ بهذه البادئة على الاغلب فى الترتيب الهجائى مثل O'Conor أو De la Mare أو Mc Donald . وعلى من يرغب الاستزادة الرجوع الى كتب الفهرسة الوصفية للمكتبات .

قائمة ببليوجرافية بمراجع الموضـوع

تشتمل هذه القائمة على الكتب التى استفاد منها الباحث فى المنهج. اما الكتب والمقالات والوثائق والمخطوطات التى اوردها الباحث كامثلة للتطبيق عليها فى الدراسة فليست مشمولة فى هذه القائمة ، لانها كانت ادوات للموضوع وليست مصادر له .

- احمد بدر ، **اصول البحث العلمى ومناهجه** ، ط٧ ، الكويت : وكالة المطبوعات ، ١٩٨٤ .

- احمد سيد محمد ، **الدليل الى منهج البحث العلمى** ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٥ .

- احمد شلبى ، **كيف تكتب بحثا أو رسالـة** ، ط ١٠ ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧٨ .

- جفرى باراكلو ، **الاتجاهات العامة فى الابحاث التاريخية** ، ترجمة صالح احمد العلى ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ١٩٨٤ .

- جمال زكريا قاسم ، **مختارات من وثائق الكويت والخليـج العربى المحفوظة فى دور السجلات البريطانية** ، الكويت : جامعة الكويت : ١٩٧٢ .

- حسن عثمان ، **منهج البحث التاريخـى** ، ط٤ ، القـاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠ .

- حسين مؤنس ، **التاريخ والمؤرخون : دراسة فى علم التاريخ** ، القاهرة: دار المعارف ، ١٩٨٤ .

- ذوقان عبيدات وآخران ، **البحث العـلمى : مفهومه ، ادواتـه ، أساليبه** ، عمان : دار الفكر للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

- شعبان عبد العزيز خليفة ومحمد عوض العايدى ، **الفهرسة الوصفية للمكتبات : المطبوعات والمخطوطات** ، الرياض : دار المريخ، د.ت.

- لانجلو او سينوبوس ، **النقد التاريخى** ، ترجمة عبد الرحمن بدوى ، وكالة المطبوعات ، ١٩٨١ .

- محمود الشنيطى ومحمد المهدى ، **قواعد الفهرسة الوصفية للمكتبات العربية** ، القاهرة : دار المعرفة ، ١٩٧٣ .

- محمود عباس حمودة ، **المدخل الى دراسة الوثائق العربية** ، القاهرة دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨٠ .

- مصطفى مرتضى موسوى وآخرون ، **الوثائق** ، بغداد : الجامعة المستنصرية ، ١٩٧٩ .

المحتـوى

الصفحة

الصفحة

